وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة أكلي امحند اولحاج –البويرة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم: العلوم التجارية.

الموضوع :

إشكالية التمويل في المؤسسة الاقتصادية.

دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية البويرة.

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم التجارية.

تخصص مالية المؤسسة.

من إعداد :

- قرباجي مريم.
- زموري ياسمين.

اشراف الأستاذ:

طحطاح أحمد.

لجنة المناقشة:

دحماني محمد .....رئيسا.

د.طحطاح أحمد..... مشرفا.

رسول حميد ..... عضوا.

السنة الجامعية: 2015-2016

تشكر

" وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب"

صدق الله العظيم (سورة هود، الآية 88)

أول من يُشكر ويُحمد هو العليُ القهَار، الأول والآخر، العليمْ والخبيرْ، الذي أغرقنا بنِعمهِ التي لا تُحصى، وأغدقَ علينا بِرزقهْ الذي لا يَفنَى، وأنَارَ دُرُوبنَا، فلهُ جزيل الحَمد والثَناء العظيم، هو الذي أنعم علينا إذ أرسل فينا عبدهُ ورسولهُ"مُحَمَدْ اِبْنْ عَبْدُ اللهْ" عليه أزكى الصلوات وأطهر التسليم، أرسله بقرآنه المبين، فعلمنا ما لم نعلم، وحثنا على طلب العلم أينما وجد.

لله الحَمْدُ كله والشُكْرُ كله أن وُفِقْنَا وألهمنا الصبر على المشاق التي واجهتنا لإنجاز هذا العمل المتواضع، والشكر الموصول إلى كل معلم أفادنا بعلمه، من أولى المراحل الدراسية حتى هذه اللحظة كما نرفع كلمة شكر إلى من أضاء بعلمه عقل غيره والذي أظهر بسماحته تواضع العلماء وبرحابته سماحة العارفين الدكتور المشرف"طحطاح أحمد".

ونشكر أساتذة التربص الميداني لوكالة دعم تشغيل الشباب، الذين لم يبخلو علينا بنصائحهم وإرشاداتهم.

وفي الأخير لا يسعنا إلا أن ندعو الله عَزَ وَجَلّ أن يرزقنا السداد، والرشاد والعفاف والغنى، وأن

يجعلنا هداة مهتدين.

إهداء

بسم الخالق العظيم، وبسم رسوله الكريم، وبسم القرآن اليقين، وبسم العليم المنير، وبسم الصبر الجميل.

شيئ جميل أن يسعى الإنسان إلى النجاح فيتحصل عليه والأجمل أن يتذكر من كان في ذلك.

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى:

رمز الوفاء وفيض السخاء وجود العطاء عند البلاء، إلى من قال فيها

رسول الله صلى الله عليه وسلم " الجنة تحت أقدام الأمهات " .

التي سهرت من أجلي راحتي الليالي و أضاءت لي الدرب بالشموع " أمي الحبيـــبة " .

إلى من علمني معنى الحياة، ورباني على المكارم والأخلاق، إلى سندي في هذه الحياة وذو الفضل في وصولي إلى هذا المستوى "أبي العزيـــز" .

إلى من عشت براءة طفولتي معهم أخواتي: أسماء، زينب، عائشة، سلمى وأحلام.

و إخوتي: سمير ورفيق.

إلى من شاركتني هذا العمل: ياسمين.

إلى كل الأهل والأحباب.

إلى كل الأصدقاء والصديقات الزملاء والزميلات من الطور الابتدائي إلى الجامعي.

إلى كل من ساعدني في مشواري الدراسي. إلى كل من هو في ذاكرتي وليس في مذكرتي ..

إهداء

إلى من تجرعت كأس الشقاء مراً لتسقيني رحيق السعادة، إلى من رسمت لي من الأمل

طرقات واختصرت بابتسامتها كل الممرات وفي صلاتها كم أكثرت الدعوات وإلى التي لا أستطيع وصفها حتى ولو نفذت مني الكلمات

"أمـــــــــــــي"

إلى من أبت الكلمات عن وصف دعمه لي، إلى من حلم يوماً ان يرفع رأسه فخراً بي إلى أغلى وأحن أب.

"والـــــدي"

أرجو من المولى ان اكون قد حققت أمانيك.

إلى دفئ البيت وسعادته، إلى من كانو لي أكبر قوة دعم معنوية

أخوتي: "زكية، حنان، أشواق، أنيسة، سوسو."

إخواني: "محمد، عزيز، إسلام، باديدو."

إلى كل الاهل و الاقارب كل باسمه ومكانته في قلبي وكل زملاء العمل "انو البويرة."

إلى الصديق، الرفيق، والصاحب "فهيم"، و كل الأصدقاء ورفقاء الدرب.

إلى رفيقتي وصديقتي في هذا العمل "مريم".

إلى كل من وسعه صدري و لم تسعه كلماتي أهدي هذا العمل.

الفهرس

الفهرس

تشكرات

الإهداء

الملخص

فهرس المحتويات..... I

قائمة الأشكال والجداول.....III

قائمة المختصرات.....V

المقدمة.....أ-د

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسة الاقتصادية

تمهيد:.....02

المبحث الأول: ماهية المؤسسة الاقتصادية.....03

المطلب الأول: مفهوم المؤسسة الاقتصادية.....03

المطلب الثاني: أصناف المؤسسة الاقتصادية.....07

المطلب الثالث: أهداف المؤسسة الاقتصادية.....13

المبحث الثاني: مهام المؤسسة الاقتصادية ومحيطها.....19

المطلب الأول: موارد وسياسات المؤسسة الاقتصادية.....19

المطلب الثاني: وظائف المؤسسة الاقتصادية.....22

المطلب الثالث: علاقة المؤسسة الاقتصادية بمحيطها.....26

المبحث الثالث: الإطار النظري للإدارة المالية.....29

المطلب الأول: مفهوم الإدارة المالية.....29

المطلب الثاني: أهداف ووظائف الإدارة المالية.....30

المطلب الثالث: علاقة الإدارة المالية بالعلوم الأخرى.....35

خاتمة الفصل..... 37

الفصل الثاني: عموميات حول التمويل.

تمهيد:.....39

المبحث الأول: مدخل إلى التمويل.....40

المطلب الأول: مفهوم التمويل ومبادئه.....40
المطلب الثاني: وظائف التمويل وأهميته.....43
المطلب الثالث: أهداف التمويل ومخاطره.....45
المبحث الثاني: مصادر التمويل.....47
المطلب الأول: المصادر الداخلية.....47
المطلب الثاني: المصادر الخارجية.....50
المطلب الثالث: تكلفة مصادر التمويل.....56
المبحث الثالث: صيغ التمويل من المنظور الإسلامي.....60
المطلب الأول: صيغ التمويل بالمضاربة والمشاركة.....60
المطلب الثاني: صيغ المرابحة والمتاجرة.....64
المطلب الثالث: المزارعة والاستصناع.....66
خاتمة الفصل.....70
الفصل الثالث: دراسة ميدانية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية البويرة.
تمهيد.....72
المبحث الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وأهم المهام الموكلة إليها.....73
المطلب الأول: تعريف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وأهم المهام الموكلة إليها.....73
المطلب الثاني: مراحل إنشاء مؤسسة مصغرة في إطار الوكالة الوطنية ANSEJ.....81
المبحث الثاني: عرض نتائج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب-فرع البويرة- ومناقشتها.....88
المطلب الأول: عرض إحصائيات الوكالة لدعم تشغيل الشباب-فرع البويرة- 88
المطلب الثاني: استعراض أهم النتائج للوكالة ما بين الفترة(2007-2016).....92
خاتمة الفصل.....94
الخاتمة.....96
قائمة المصادر والمراجع.....100
الملاحق.

قائمة المختصرات

الرمز	الشرح
ANSEJ	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
CNAS	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للأجراء.
CASNOS	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الاجراء.

الملخص

الملخص:

إن مسألة التمويل تعتبر احد المشاكل الأساسية التي تعاني منها جميع المؤسسات الاقتصادية، وكون الاقتصاد في تطور وحركة مستمرة توجب على المؤسسات خلق منابع تمويلية ومصادر جديدة لسد حاجياتها وعليه جاءت الإشكالية التالية:

فيما تتمثل مصادر التمويل؟ وما دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ "فرع البويرة" في تمويل المؤسسات الاقتصادية ؟

إن إختيار هذا الموضوع راجع لأسباب عدة نذكر منها:

- اعتبار الموضوع محددا اقتصاديا واجتماعيا نظرا للأهمية التي يكتسبها في وقتنا الحالي، كما انه من اهم مواضيع مختلف اواسط المجتمع في العالم عامة وفي الجزائر خاصة.

من خلال الدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج منها:

- إن وضع الدولة لمجموعة من الإجراءات والأجهزة يبين مدى رغبة الجهاز الحكومي في بناء قاعدة متينة.

وعليه قدمنا العديد من التوصيات أبرزها:

- ضرورة البحث والمزج وكذا التنويع بين مختلف مصادر التمويل وبين الاجهزة والهيئات التي تعتبر كجهة مساعدة في تمويل المؤسسات الاقتصادية؟

وقد قمنا في الاخير بتقديم بعض الاقتراحات منها:

- محاولة الاستفادة من تجارب الدول في مجال التشغيل خاصة تلك التي تتزامن مع تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: التمويل، التشغيل، أجهزة التشغيل، مصادر التمويل.

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	تصنيف المؤسسات حسب المعيار القانوني.	09
2-1	أنواع المؤسسات تبعا لمعيار الحجم.	11
3-1	أنواع المؤسسات تبعا للمعيار الاقتصادي.	13
4-1	موارد المؤسسة الاقتصادية.	21
5-1	وظائف المؤسسة الاقتصادية.	25
1-2	أنواع التمويل بالمشاركة.	63
5-3	مراحل إنشاء مؤسسة مصغرةANSEG .	87

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-3	الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.	75
2-3	الهيكل المالي لتمويل الثنائي.	77
3-3	قرض إضافي غير مكافئ.	77
4-3	الهيكل المالي للتمويل الثلاثي.	79
6-3	تطور عدد المؤسسات المصغرة المنشأة وعدد مناصب الشغل المستحدثة في الفترتين (2009-2012)، (2013-2016).	88
7-3	تطور عدد مناصب الشغل المستحدثة حسب الجنس والقطاع خلال الفترتين (2009-2012)،(2013-2016).	90
8-3	تطور عدد الملفات الممولة والمناصب المستحدثة من خلال التمويل الثنائي والثلاثي.	91
9-3	المبالغ الممنوحة من طرف الوكالة حسب القطاعات مابين الفترة (2007-2011).	92
10-3	المبالغ الممنوحة حسب القطاعات من طرف الوكالة 2012-2016.	93

مقدمة

مقدمة:

تعتبر المؤسسات الاقتصادية بمثابة النواة الأساسية في النشاط الاقتصادي للمجتمع، كما أنها تعبر عن علاقات اجتماعية لأن العملية الإنتاجية تتضمن مجموعة من العناصر البشرية متعاملة فيما بينها من جهة والعناصر المادية وعناصر أخرى معنوية من جهة ثانية، وتعتبر المؤسسة نظام معلوماتي يومي لأنها تسجل جميع التدفقات التي تحدد فيها بصفة يومية ودائمة، وذلك بهدف ضمان السير الحسن للعمليات، وكذا معالجة المعلومات المحاسبية بدقة وتسهيل عملية المراقبة والمراجعة بصفة دائمة كل هذا من أجل الوصول إلى أهدافها وبلوغها.

تمارس المؤسسة وظائف عديدة ومتنوعة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر وظيفة الإنتاج، وظيفة التسويق والوظيفة المالية، ورغم أهمية هذه الوظائف إلا أن هذه الأخيرة تعتبر من أبرز وأهم الوظائف، إذ هي التي تحقق مستقبل المؤسسة ومدى استمراريتها وهيكلها المالي وغيرها من المهام وهي تلعب دورا حاسما في نجاح المؤسسة، وبالتالي لا يمكن لأي مؤسسة أن تقوم بنشاطها من إنتاج أو تسويق وغيرها من الوظائف دون توافر الأموال لتمويل أوجه النشاط المختلفة.

ويعتبر قرار التسويق من أهم وأصعب القرارات التي تواجه الإدارة المالية والمتعلقة بالسياسة التمويلية الملائمة، والتي تضمن التوازن بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية، فضمن الوظيفة المالية يتخذ قرار التمويل الذي يعتبر قرار استراتيجي في المؤسسة، فهو المحدد لكفاءة متخذي القرارات المالية من خلال بحثهم عن مصادر التمويل اللازمة لطبيعة المشروع واختيار أحسنها واستخدامها استخداما أمثل بما يتوافق مع تحقيق أكبر عائد بأقل خطر وتكلفة ممكنة.

ويعتبر قرار التمويل من أهم وأصعب القرارات التي تواجه الإدارة المالية حيث تعمل المؤسسة جاهدة على تغطية احتياجاتها المالية عن طريق مواردها الداخلية، المتمثلة في التمويل الذاتي وعدم كفاية هذه الموارد يحتم عليها اللجوء إلى مصادر خارجية سواءا كانت مصادر تمويل خارجية قصيرة الأجل أو مصادر متوسطة وطويلة الأجل.

ومن هنا وبغية الإلمام بهذا الموضوع والخوض فيه بصفة أكثر تفصيلا تنبثق إشكالية البحث التي حاولنا معالجتها في هذه الدراسة والمتمثلة في الإشكالية الرئيسية التالية:

فيما تتمثل مصادر تمويل المؤسسة الاقتصادية؟ وما دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ "فرع البويرة" في تمويل المؤسسات الاقتصادية ؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية العامة الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما المقصود بالمؤسسة الاقتصادية؟ وما هي البيئة المحيطة بها؟

2- ما المقصود بالإدارة المالية؟ وما هو دورها في المؤسسة الاقتصادية؟

3- ما المقصود بالتمويل؟ وما هي أهم مصادره؟

4- كيف تحقق المؤسسة الاقتصادية أفضل مزج وتأليف بين المصادر الداخلية والخارجية بالقدر الذي يحقق لها أكبر عائد بأقل تكلفة؟

5- ما هي النتائج التي حققتها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ "فرع البويرة"من خلال تمويلها للمشاريع الاقتصادية؟

من أجل الوصول إلى نتائج موضوعية وواقعية، جعلنا لهذا الموضوع فرضيات متمثلة في النقاط التالية:

1- المؤسسة الاقتصادية هي تنظيم انتاجي يهدف الى ايجاد قيمة سوقية معينة، ومحيطها عبارة عن مجموعة من المتعاملين.

2-تعتبر الإدارة المالية من أهم الوظائف الاقتصادية ويتمثل دورها في إمداد المؤسسة بالأموال اللازمة للقيام بنشاطاتها.

3- يعتبر التمويل بأنه إمداد المؤسسة بالأموال اللازمة، ومن أهم مصادره نجد مصادر داخلية وخارجية.

4- تقوم المؤسسة باختيار مصادر التمويل حسب تكلفة كل مصدر.

5- قد تساهم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ "فرع البويرة" في خلق مشاريع اقتصادية جديدة واستحداث مناصب شغل جديدة.

أهداف الدراسة: تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

1-تنمية وإثراء معارفنا العلمية والنظرية في الإدارة المالية.

2- معرفة أهمية ودور التمويل في سير نشاط المؤسسة.

3- محاولة الإلمام بكل من موضوع المؤسسة الاقتصادية والتمويل وإبراز مختلف آثارهم.

4- توضيح كيفية عمل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من خلال تقليص نسب البطالة على المستوى المحلي لولاية البويرة.

أهمية الدراسة: تتمثل فيما يلي:

1-تستمد هذه الدراسة أهميتها من المكانة التي يحتلها التمويل في المحيط الاقتصادي من خلال الظروف التي تمر بها المؤسسات.

2- أهمية التمويل الذي يساعد على انجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة، والتي بها يزيد الدخل الوطني.

3- إبراز أهمية الإدارة المالية في البحث عن الأموال بالكمية المناسبة وبالتكلفة الملائمة وفي الوقت المناسب.

أسباب اختيار الموضوع:

1-أسباب ذاتية:

-الميول الشخصي للبحث في المواضيع المتعلقة بالإدارة المالية.

-أهمية الموضوع باعتباره محددا اقتصاديا واجتماعيا.

2-أسباب موضوعية:

-تقديم بحث أكاديمي يتلاءم مع التخصص الذي يتناول فيه دراسته.

-أهمية موضوع التمويل في المؤسسات الاقتصادية.

-النتائج العديدة التي تترتب على التمويل.

صعوبات البحث:

1-موضوع التمويل موضوع كبير وشامل لذا يصعب الإلمام بكل جوانبه.

2- تشابه المعلومات بين المراجع وصعوبة الاختيار بينها.

3- عدم الحصول على المعلومات المرغوب فيها بدقة في الجانب التطبيقي.

حدود الدراسة:

1-حدود موضوعية: تتناول هذه الدراسة أثر متغير مستقل"التمويل" على المتغير التابع " المؤسسة الاقتصادية".

2- حدود مكانية: تم حصر الدراسة في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، إذ ارتأينا أن تكون الدراسة داخل المؤسسة للتعرف أكثر على واقع المحيط الذي نعيش فيه.

3- حدود زمنية: من سنة (2007 إلى 2016) وهذا للوقوف على مدى فعالية هذه الأجهزة.

منهج وأدوات الدراسة:

نظرا لطبيعة الموضوع تم الاعتماد على النهج الوصفي في الجزء النظري لضبط الإطار المفاهيمي لموضوع الدراسة، أما في الجزء التطبيقي على المنهج التحليلي لفحص النتائج المتحصل عليها خلال الدراسة التطبيقية.

أما أدوات الدراسة فقد استخدمنا مجموعة من المراجع الممكنة لحل إشكالية الدراسة، إذ تم الاعتماد على المصادر والمراجع المختلفة.

هيكل البحث:

من أجل معالجة هذا الموضوع قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول كل فصل يشمل على ما يلي:

الفصل الأول: تناولنا فيه دراسة حول الإطار المفاهيمي للمؤسسة الاقتصادية، ويشتمل على ثلاثة مباحث والمبحث على ثلاثة مطالب، حيث تناولنا في المبحث الأول ماهية المؤسسة الاقتصادية وفي المبحث الثاني مهام المؤسسة الاقتصادية ومحيطها أما الثالث فتطرقنا إلى الإطار النظري للإدارة المالية.

الفصل الثاني: تناولنا فيه عموميات حول التمويل، ويضم بدوره ثلاثة مباحث، أولا مدخل إلى التمويل، ثانيا مصادر التمويل وثالثا صيغ التمويل.

الفصل الثالث: تطرقنا فيه إلى دراسة ميدانية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية البويرة، حيث قسمناه إلى مبحثين الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، أما الثاني فهو عرض نتائج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للمؤسسة الاقتصادية.

تمهيد:

تمثل المؤسسة الاقتصادية عصب الحياة والخلية المكونة لبيئة الاقتصاد، فهي مصدر الثروة الإجمالية للمجتمع وهي مصدر مداخيل الأفراد والدولة والمؤسسات، وتمثل منتوجاتها سواء كانت مادية أو معنوية، فهي المكون الرئيسي الذي تقوم عليه الأسواق، وعليه توجب البحث عن الآليات الضرورية لتسيير المؤسسات وتوجيهها نحو تحقيق أهدافها، لذلك كانت محور اهتمام العديد من المفكين والباحثين الاقتصاديين وغير الاقتصاديين.

وسنركز في هذا الفصل على أنواع المؤسسات وكذلك أهم وظائف المؤسسة الاقتصادية، وسأسلط الضوء أيضا على الإدارة المالية وأهدافها، وهذا من خلال ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: ماهية المؤسسة الاقتصادية.

المبحث الثاني: مهام المؤسسة الاقتصادية ومحيطها.

المبحث الثالث: الإطار النظري للإدارة المالية.

المبحث الأول: ماهية المؤسسة الاقتصادية.

تعد المؤسسة الاقتصادية النواة الأساسية لبناء الصرح الاقتصادي لأي بلد، مما جعلها تحتل مكانة هامة لدى صانعي القرارات والسياسات التنموية للبلد، ولقد تطور مفهوم ومدلول المؤسسة الاقتصادية عبر الزمن واختلف باختلاف البيئة الاقتصادية والاجتماعية، وسيتم في هذا المبحث تناول مجموعة من النقاط التي نبرز فيها إلى مفهوم المؤسسة وخصائصها، وكذلك الأنواع التي نسعى إلى تحقيقها والأهداف التي يمكن للمؤسسة الاقتصادية تحقيقها.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسة الاقتصادية.

على ضوء الأهمية التي تحظى بها المؤسسة من طرف جميع الجوانب المحيطة بها، سأدرج بعض التعاريف التي استقيتها من بعض الكتاب والمفكرين لتعطى حول تعريف المؤسسة.

أولا: مفاهيم المؤسسة الاقتصادية.

تعددت التعاريف التي قدمها الباحثون للمؤسسة الاقتصادية، وهذا نتيجة لاختلاف الأنظمة الاقتصادية، فهي بالنسبة للاقتصاديين وحدة تقنية للإنتاج تعمل على ضمان استمرارية حياتها، أما بالنسبة لعلماء الاجتماع فهي نظام سياسي يعني مكان للتفاوض المستمر في مختلف الميادين، وسنبرز أهم التعاريف التي أعطيت لها:

1)المؤسسة هي مجموعة من الوسائل المختلفة الأنواع المادية والمعنوية المستثمرة من طرف مجموعة من الأشخاص، بهدف الوصول إلى إشباع اقتصادي واجتماعي.[1]

2)المؤسسة هي تنظيم إنتاجي معين، والهدف منه هو إيجاد قيمة سوقية معينة، من خلال الجمع بين عوامل إنتاجية معينة ثم تتولى بيعها في السوق لتحقيق الربح المتحصل من الفرق بين الإيراد الكلي والناتج من ضرب سعر السلعة والكمية المباعة منها وتكاليف الإنتاج.[2]

3)تعرف المؤسسة على أنها جميع المنظمات الاقتصادية المستقلة ماليا هدفها توفير الإنتاج بغرض التسويق، وهي منظمة ومجهزة بكيفية توزع فيها المسؤوليات و يمكن أن تعرف بأنها وحدة اقتصادية تتجمع فيها الموارد البشرية، المادية، المالية

[1] غول فرحات، الوجيز في اقتصاد المؤسسة، دار الخلدونية، الجزائر، 2008، ص08.

[2] عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الرابعة، 2006، ص24.

اللازمة للإنتاج الاقتصادي بغرض تحقيق نتيجة ملائمة، وهذا ضمن شروط اقتصادية تختلف باختلاف الحيز المكاني والزماني الذي توجد فيه و تبعا لحجم ونوع النشاط.[1]

4)المؤسسة مجموعة من عناصر الإنتاج البشرية والمادية والمالية، التي تستخدم وتسير وتنظم بهدف إنتاج سلع وخدمات موجهة للبيع، وهذا بكيفية فعالة تضمنها مراقبة التسيير بواسطة وسائل مختلفة كتسيير الموازنات وتقنية المحاسبة التحليلية.[2]

5)عرفها كذلكFrancoisPeroux أنها: "شكل إنتاج بواسطته وضمن نفس الذمة تدمج أسعار مختلف عوامل الإنتاج المقدمة من طرف أعوان متميزين، عن مالك المؤسسة بهدف بيع سلعة أو خدمات في السوق، من أجل الحصول على دخل نقدي ينتج عن الفرق بين سلسلتين من الأسعار".[3]

6)المؤسسة هي "منظمة تجمع أشخاصا ذوي كفاءات متنوعة، تستعمل رؤوس الأموال وقدرات من أجل انتاج سلعة ما والتي يمكن أن تباع بسعر أعلى من تكلفته".

وهذين التعريفين لم يتطرقا إلى الناحية القانونية للمؤسسة والتي نجدها في التعريف التالي لصاحبه M.lebreton المؤسسة تعني "كل شيئ تنظيم اقتصادي، مستقل ماليا، والذي يقترح نفسه لإنتاج سلع أو خدمات السوق.[4]

7)المؤسسة هي مجموعة من الوسائل المختلفة الأنواع المادية والمعنوية المستثمرة من طرف مجموعة من الأشخاص، بهدف الوصول إلى إشباع اقتصادي واجتماعي.[5]

نستنتج في نهاية تعريفنا للمؤسسة بأنه ليس هناك تعريف موحد ومتفق عليه، وبغية تبسيط وتوضيح مفهوم المؤسسة

---

[1] إسماعيل عرباجي، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998، ص10.

[2] عبد الكريم بويعقوب، المحاسبة التحليلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص15.

[3] ناصر دادي عدون، إقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، الطبعة الثانية، 1998 ص10.

[4] المرجع نفسه، ص10.

[5] GaqueBravard, L evaluation des entreprise, DoNOD, paris,1969,p01.

سوف نعتمد على 03 محاور للمقاربة وهي:[1]

المؤسسة بصفتها عون اقتصادي ـــ المؤسسة منظمة اجتماعيةـــ المؤسسة كنظام.

المؤسسة بصفتها عون اقتصادي:

حسب هذا الاقتراب يمكن تعريف المؤسسة على أنها:" المؤسسة تنسق بين عوامل الإنتاج(رأس المال، العمل، الطبيعة) بغية إنتاج سلع أو خدمات موجهة للسوق، ومنه الوصول إلى تلبية الاحتياجات (الطلب). المحور الرئيسي لهذه النظرة يتمثل في الحصول على إنتاج مع تواجد مركز للقرار في المؤسسة، متمثلا في سلطة الإدارة وقدراتها التسييرية من حيث تنظيم عملية الإنتاج، بحسب إمكانيات المؤسسة والمتغيرات البيئية الخارجية.

المؤسسة منظمة اجتماعية:

حسب هذا الاقتراب يمكن تعريف المؤسسة على أنها: مجموعة من الأفراد يشاركون وينسقون جماعيا في منظمة مهيكلة (داخل تنظيم مهيكل)لإنتاج السلع أو الخدمات.

المؤسسة كنظام:

حيث تسمح لنا هذه النظرة بإثراء الفهم الحقيقي لسير المؤسسة، ويركز مفهوم النظام على تواجد عدة عناصر مترابطة فيما بينها عن طريق عدة ارتباطات (علاقات) مع بقاء الكل منظم ومتساند بغية تحقيق هدف موحد، وعليه فإن المؤسسة ما هي إلا مجموعة من الأنظمة الفرعية المترابطة فيما بينها بالعديد من العلاقات التبادلية (نظام الموارد البشرية، نظام الإنتاج، نظام التسويق، النظام المالي، نظام المعلومات...)، فضلا عن ضرورة الإلمام بجزء مهم من النظام الكلي للمؤسسة، وهو البيئة الخارجية للمؤسسة التي تعتبر عنصرا مهما من عناصر النظام.

ثانيا: خصائص المؤسسة الاقتصادية.

تتميز المؤسسة الاقتصادية بعدة خصائص سواء كانت في بلد متقدم أو سائر في طريق النمو، ومن أهم خصائصها نجد :[2]

[1] غول فرحات، مرجع سبق ذكره، ص ص08،09.

[2] إسماعيل عرباجي، مرجع سبق ذكره، ص ص10، 11.

1ـــــ التحديد الواضح للأهداف: والسياسة والبرامج وأساليب العمل، فكل مؤسسة تضع أهدافا معينة تسعى إلى تحقيقها أهداف كمية ونوعية بالنسبة للإنتاج تحقيق رقم أعمال معين.

2ـــ المؤسسة وحدة اقتصادية: أساسية في المجتمع الاقتصادي، بالإضافة إلى مساهمتها في الإنتاج ونمو الدخل الوطني فهي مصدر رزق الكثير من الأفراد.

3ـــ المؤسسة شخصية قانونية: مستقلة من حيث امتلاكها الحقوق والصلاحيات أو من حيث واجباتها ومسؤولياتها.

4ـــــ القدرة على الإنتاج: وأداء الوظيفة التي وجدت من أجلها وأن تكون المؤسسة على البقاء بما يوفر لها من تمويل كاف وظروف سياسية متوالية وعمالة كافية، وقادرة على تكييف نفسها مع الظروف المتغيرة.

5ـــ خاصية الهيكلة الملائمة: هذه الخاصية تعبر عن الكيفية التي يتم فيها تنظيم المسؤوليات، واتخاذ القرارات والعلاقة بين الوظائف والأقسام الملائمة والفعالة مما يساعد على تحقيق الأهداف والأداء الجيد والحسن للمؤسسة.

6ـــــ خاصية دراسة السوق: تقوم المؤسسة بدراسة السوق كخطوة أولى من أجل اقتحامه، وهذا لأجل معرفة رغبات واحتياجات المستهلكين من النوعية والكمية والجودة، حتى يتسنى لها الرفع من قدراتها الإنتاجية والاقتراب أكثر من المستهلكين.

وهناك من يشير إلى خاصيتين آخرتين وهما:

7ـــــ خاصية مرونة المؤسسة وتكنولوجيا المعلومات: من المميزات الأساسية المرونة وهذا لتمكين المؤسسة من جمع المعلومات ومعالجتها واستعمالها عند الحاجة، وكذلك اتخاذ القرارات لذا يجب على المؤسسة أن تكون على دراية تامة بكل ما يحيط بها، من أجل التنبؤ والتوقع وكذلك توفير المعلومات التي تسمح لها بتكوين رؤية شاملة وواضحة للمحيط الذي توجد فيه يساعدها في اتخاذ قرارات مناسبة.[1]

8ـــــ ضمان الموارد المالية لكي تستمر عملياتها: ويكون ذلك إما عن طريق الاعتمادات أو عن طريق الإيرادات الكلية أو عن طريق القروض، أو الجمع بين هذه العناصر كلها أو بعضها حسب الظروف.[2]

---

[1] خموش زكي المسماس مروان، الرقابة والتخطيط في المشروع، مديرية الكتب والمطبوعات، عمان، الأردن، 1981، ص24.

[2] عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص25.

المطلب الثاني: أصناف المؤسسات الاقتصادية.

للمؤسسات الاقتصادية آليات تصنيف متعددة وذلك حسب عدة معايير وهي تصنف كالتالي:

أولا: تصنيف المؤسسات تبعا للمعيار القانوني:

طبقا لهذا المعيار فإنه يمكن توزيع المؤسسات إلى قسمين، مؤسسات خاصة أي تخضع للقانون الخاص و مؤسسات عامة أي تابعة للدولة أو القطاع العام.

1ـــ المؤسسات الخاصة: تتخذ المؤسسات الخاصة بدورها أشكالا متعددة، ويمكن تصنيفها تحت نوعين أساسيين فردية وشركات:

أ)ـــ مؤسسات فردية: هي المؤسسات التي يمتلكها شخص واحد أو عائلته تضم التجار الصغار وأصحاب المهن الحرة ولهذا النوع مزايا أهمها:[1]

ـــ السهولة في التنظيم والإنشاء.

ـــ صاحب المؤسسة هو المسؤول الأول والأخير عن نتائج أعمال المؤسسة، وهذا ما يكون له دافعا من أجل تحقيق أكبر ربح ممكن.

ـــ سهولة إمكانية الحصول على قروض وزيادة القدرة المالية للمؤسسة، وذلك بسبب تضامن الشركاء.

ب)ـــ المؤسسات: تعرف المؤسسة على أنها عبارة عن منظمة التي تعود ملكيتها إلى شخصين أو أكثر، يلتزم كل منهم بتقديم حصة من المال أو من العمل لاقتسام ما قد ينشأ عن هذه المؤسسة من أرباح أو خسارة، ولا تقوم هذه الشركات إلا إذا توفرت بعض الشروط طبقا للقانون التجاري مثل: الرضا بين الشركاء والذي يشمل موضوع الشركة وقيمة ما يقدمه كل شريك كحصة في رأس المال، وأن يكون خاليا من المغالطة أو التدليس أو الإكراه.[2]

[1] غول فرحات، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[2] ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 83.

وتنقسم بدورها إلى قسمين رئيسيين هما:[1]

شركات الأشخاص: كشركات التضامن، شركات التوصية البسيطة، شركات ذات المسؤولية المحدودة...

شركات الأموال: كشركات التوصية بالأسهم، شركات المساهمة، شركات ذات المسؤولية المحدودة...

2ـــالمؤسسات العمومية: تعرف المؤسسات العمومية بأنها:[2]

مؤسسات تعود ملكيتها للدولة، ولا يحق للمسؤولين عن بيعها أو التصرف فيها إلا بموافقة الدولة ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من المؤسسات العمومية وهي كالتالي:

أ)ـــ مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري: تتمتع بالشخصية القانونية وتنشط في ميدان خاص لأسواق المنافسة، حيث تقوم هذه المؤسسات بتقديم منتجات للسوق وفي نفس الوقت تؤدي خدمة عمومية، مع التمييز بوجود طاقة إنتاجية موحدة مثل شركة سونلغاز الشركة الوطنية للكهرباء والغاز.

ب)ـــ مؤسسات عمومية اقتصادية: هي مؤسسات تتمتع بالاستقلالية، تنظيمها وتسييرها بواسطة مجلس إدارة، وتتميز بالمنافسة فيما بينها وكذا الحرية فيما يخص تسيير أموالها، كما تنص عليها النصوص القانونية، ومثل هذه المؤسسات المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزليةENIEM

ج)ـــ مؤسسات عمومية محلية: هي مؤسسات تنشط على المستوى المحلي ونجدها غالبا في قطاع الخدمات.

3ـــ المؤسسات المختلطة: تعرف المؤسسات المختلطة بأنها:[3]

هي مؤسسات تعود ملكيتها بصفة مشتركة إلى القطاع العام والخاص، أي مؤسسات عمومية تشترك مع مساهمين خواص، في إطار الاقتصاد المختلط مع العلم أن تنظيم هذا النوع من المؤسسات يخضع لضوابط تحددها تشريعات وأحكام خاصة، والشكل الموالي يوضح أنواع المؤسسات وفقا للمعيار القانوني.

---

[1] عمر صخري، مرجع سبق ذكره، 27.

[2] أحمد طرطار، الترشيد الاقتصادي للطاقات الإنتاجية في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص15.

[3] المرجع نفسه، ص16.

الشكل رقم (1-1): تصنيف المؤسسات حسب المعيار القانوني.

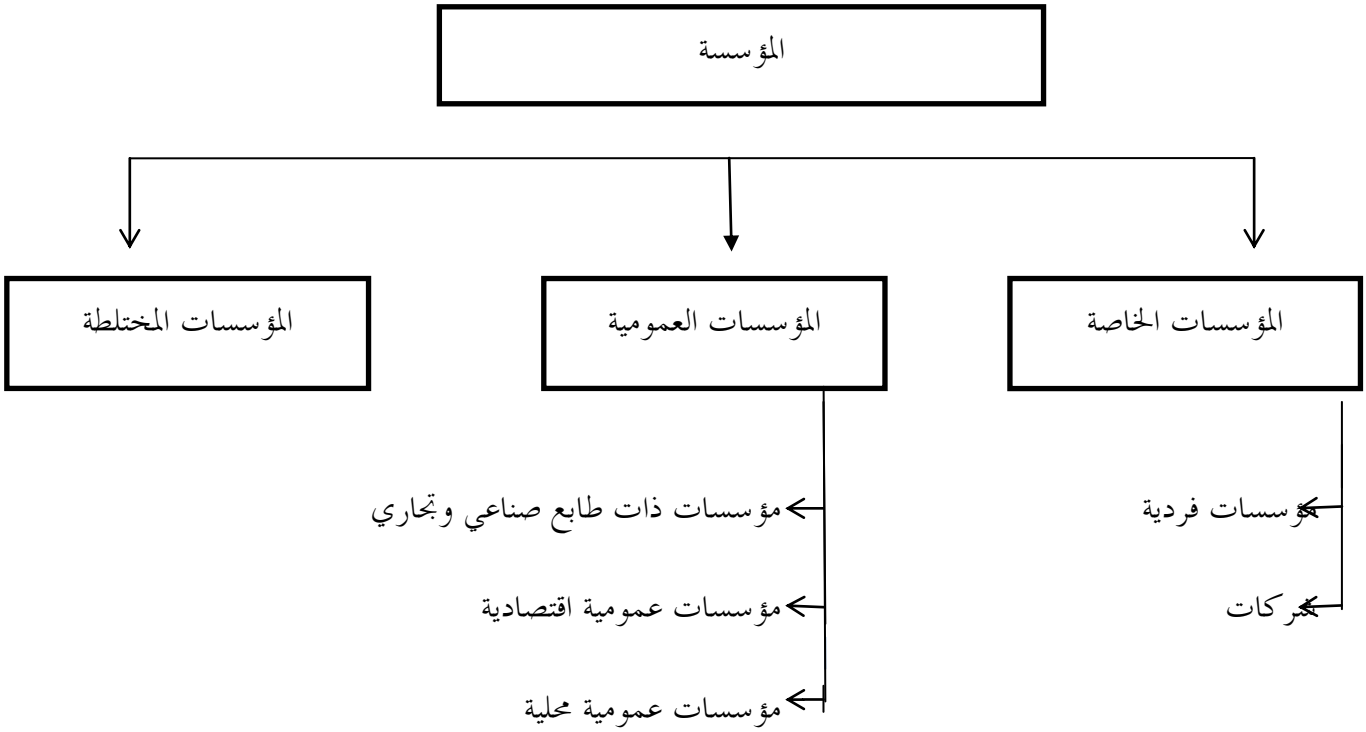

المصدر: عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص26.

ثانيا: أنواع المؤسسات تبعا لمعيار الحجم:

وفي هذا المعيار نأخذ مقياس الحجم و الذي يرتكز على عدة عناصر منها: عدد العمال، رقم الأعمال، القيمة المضافة، حجم رأس المال، القدرة على التمويل الذاتي.

وهذا الأخير يعتبر العنصر الأكثر أهمية في توضيح الكفاءة والفعالية الاقتصادية للمؤسسة مع باقي العناصر، وحسب هذا المعيار يمكن تصنيف المؤسسات إلى ثلاثة أنواع:[1]

1ـــــ المؤسسات الحرفية: هي مؤسسات يتراوح عدد عمالها من 1إلى 10عمال.

[1] مليكة زغيب، أدوات التحليل المالي للمؤسسة العمومية الصناعية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، دفعة 1998،1997،ص ص10،09.

2ـــ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: هذا النوع من المؤسسات موجود في مختلف الدول وفي مختلف الفروع والتخصصات الاقتصادية، زراعية أو صناعية أو خدمات ويتميز ببساطة النسبة الهيكلية كما أن طرق تسييرها غير معقدة إضافة إلى قلة عدد العاملين فيها، وحسب البنك الدولي للاستثمار" المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التي يكون فيها عدد العمال أقل من 500 عامل، وتكون المساهمة في رأسمالها من طرف أعوان خارج صاحب المؤسسة لا يتجاوز 30%.

3ـــ المؤسسات الكبيرة: وهي غالبا ما تشغل يد عاملة كبيرة تفوق 500 عامل ملكيتها غالبا ما تعود إلى عدد كبير من الأشخاص، ولهذه المؤسسات أشكال مختلفة منها ما يلي:

أ)ـــ المجمع: عبارة عن مجموعة مؤسسات تربطها علاقة مالية واقتصادية وهي تابعة للمؤسسة الأم، ومثال ذلك في الجزائر مجمع صيدال...الخ.

ب)ـــ المؤسسات متعددة الجنسيات: هي عبارة عن مؤسسات عابرة للقارات ولا تعرف بالحدود الجغرافية، حيث تقيم وحدات إنتاجه في العديد من البلدان، متبعة في ذلك سياسات واستراتيجيات عالمية تختلف من مؤسسة لأخرى، ونذكر من هذه الاستراتيجيات ما يلي:

ـــ إستراتيجية تخفيض التكاليف، وذلك من خلال إقامة فروع في البلدان التي توفر يد عاملة رخيصة بالإضافة إلى المواد الأولية التي لا تكلفها الكثير في سبيل الحصول عليها.

ـــ توسيع حصتها السوقية على المستوى العالمي من خلال إنشاء هذه الوحدات الإنتاجية في بلدان مختلفة، وهو ما يجنبها الحواجز الجمركية، والشكل الموالي يبرر ما سلف ذكره.

شكل رقم (1-2): أنواع المؤسسات تبعا لمعيار الحجم.

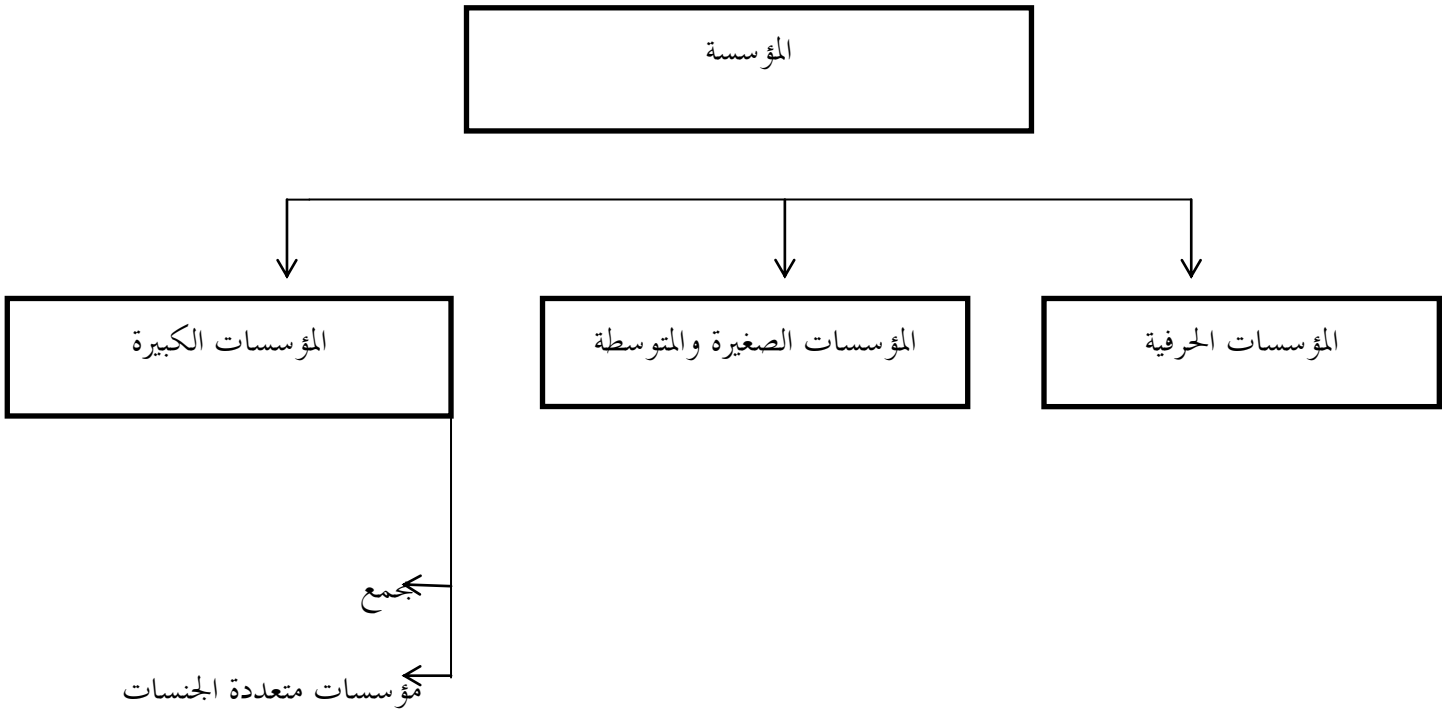

المصدر: ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص60.

ثالثا: أنواع المؤسسات تبعا للمعيار الاقتصادي:

يمكن تصنيف المؤسسات تبعا للمعيار الاقتصادي أي تبعا للنشاط الاقتصادي الذي يمارسه، وعليه نميز هذه التصنيفات كما يلي:[1]

1ـــ القطاع الأول:

يمثل جميع المؤسسات المتخصصة في الزراعة بمختلف أنواعها ومتوجاتها وتربية المواشي حسب تفرعاتها، أيضا إضافة إلى أنشطة الصيد البحري وغيره من نشاطات مرتبطة بالأرض والمواد الطبيعية القريبة إلى الاستهلاك واستغلال الغابات. أيضا تضاف إليها أنشطة المناجم لتصبح جميع هذه المؤسسات ضمن القطاع الأول.

2ـــ القطاع الثاني:

[1] ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص97.

في هذا القطاع تتجمع مختلف المؤسسات التي تعمل في تحويل المواد الطبيعية أساسا إلى منتجات قابلة للاستعمال أو الاستهلاك النهائي أو الوسيط، ويشمل بعض الصناعات المرتبطة بتحويل المواد الزراعية إلى منتجات غذائية وصناعية مختلفة، وكذا صناعات تحويل وتكرير المواد الطبيعية من معادن وطاقة وغيرها، وكذلك نجد مؤسسات صناعة التجهيزات ووسائل الإنتاج المختلفة، وهناك صناعة مواد البناء بالإضافة إلى مؤسسات الصناعات الاستهلاكية بشكل عام.

3ـــ القطاع الثالث:

يتضمن هذا القطاع جميع المؤسسات التي تنشط خارج القطاعين السابقين، ونعني بها:

أ)ـــ مؤسسات الخدمات: هي مؤسسات تقوم بتقديم خدمات كمؤسسات النقل، عيادات الطب، البريد والمواصلات.

ب)ـــ المؤسسات المالية: هي التي تقوم بالنشاط المالي كالبنك ومؤسسات التأمين.

ج)ـــ المؤسسات التجارية: هي التي يتمثل نشاطها في التجارة أي القيام بعملية التوزيع ...الخ.

الشكل رقم(1-3): أنواع المؤسسات للمعيار الاقتصادي.

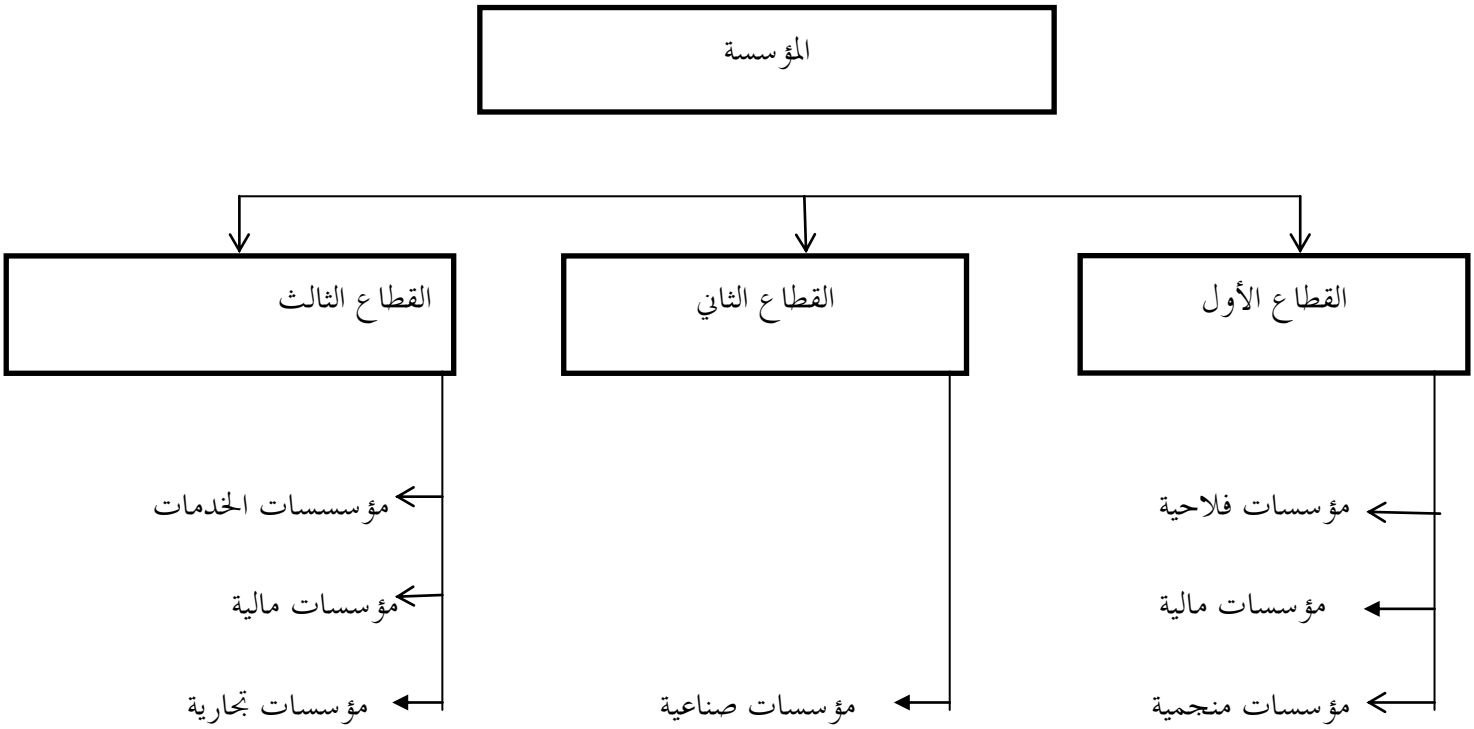

المصدر: عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص30.

المطلب الثالث: أهداف المؤسسة الاقتصادية.

يسعى مسيرو المؤسسات الاقتصادية العمومية منها والخاصة إلى تحقيق عدة أهداف، تختلف وتتعدد حسب اختلاف أصحاب المؤسسات وطبيعة و ميدان نشاطها، ولهذا فتتداخل وتتشابك أهداف المؤسسة ونستطيع تلخيصها في الأهداف التالية:

1ـــالأهداف الاقتصادية:

تتمثل أهم الأهداف الاقتصادية للمؤسسة فيما يلي:[1]

أ)ـــ تحقيق الربح: يعتبر الربح من أهم المعايير الدالة على صحة المؤسسة اقتصاديا، نظرا إلى حاجة المؤسسة إلى الأموال من أجل تحقيق الاستمرارية في النشاط والنمو، حيث أن تحقيق الربح يسمح بتوسيع نشاطات المؤسسة، تجديد

[1] غول فرحات، المرجع نفسه، ص ص،12، 13.

التكنولوجيات المستعملة وتسديد الديون، وطبعا تختلف درجة الاهتمام بالأرباح بين المؤسسة العمومية والمؤسسة الخاصة.

ب)ـــ تحقيق متطلبات المجتمع: إن تحقيق المؤسسة للنتائج المسطرة يمر حتما عبر بيع الإنتاج المادي (السلع) وتغطية تكاليفها، فهي بذلك تحقق طلبات المجتمع وعليه يمكن القول بأن المؤسسة الاقتصادية تحقق هدفين في نفس الوقت:

ـــ تحقيق طلبات المجتمع (المستهلكين).

ـــ تحقيق الأرباح.

ج)ـــ عقلنة الإنتاج: يتم ذلك بالاستعمال الرشيد لعوامل الإنتاج ورفع إنتاجيتها بواسطة التخطيط الجيد والدقيق للإنتاج والتوزيع.

بالإضافة إلى مراقبة عملية تنفيذ هذه الخطط والبرامج، وبذلك فإن المؤسسة تسعى إلى تفادي الوقوع في المشاكل الاقتصادية و المالية لأصحابها من جهة وللمجتمع من جهة أخرى. إذ في حالة وقوع المؤسسة في الإفلاس الناتج عن سوء استعمال عوامل الإنتاج. أو عن سوء تخطيطها فهي تكلف المجتمع عدم تلبية رغباته، وحتى عند إعادة تمويلها من الدولة إذا كانت المؤسسة عمومية، فإن المجتمع يتحمل هذه التكلفة و بالتالي فعلى المؤسسة أن تحقق أرباحا بواسطة الاستعمال الجيد و الرشيد لممتلكاتها، بالإشراف على عمالها بشكل يسمح في نفس الوقت بتلبية رغبات المجتمع المختلفة.

2ـــ الأهداف الاجتماعية:

من بين الأهداف العامة للمؤسسة الاقتصادية الأهداف الاجتماعية تتمثل فيما يلي:[1]

أ)ـــ مستوى مقبول من الأجور: يعتبر العمال في المؤسسة من بين المستفيدين الأوائل من نشاطها، حيث يتقاضون أجور مقابل عملهم بها، ويعتبر هذا المقابل حقا مضمونا قانونيا و شرعا وعرفا، إذ يعتبر العمال من العنصر الحيوي والحي في المؤسسة.

[1] ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص ص،19،20.

إلا أن مستوى وحجم هذه الأجور تتراوح بين الانخفاض والارتفاع حسب طبيعة المؤسسات وطبيعة النظام الاقتصادي ومستوى المعيشة في المجتمع وحركة سوق العمل وغيرها من العوامل المعقدة، وغالبا ما تحدد القوانين من طرف الدولة تضمن للعمال مستوى من الأجر يسمح له بتلبية حاجاته، والحفاظ على بقائه وهذا ما يسمى بالأجر الأدنى المضمون.

ب)ـــ تحسين معيشة العمال: إن التطور السريع الذي تشهده المجتمعات في الميدان التكنولوجي، يجعل العمال أكثر حاجة لتلبية رغبات تتزايد باستمرار، بظهور منتجات جديدة بالإضافة إلى التطور الحضاري لهم ولتغيير أذواقهم وتحسينها، هذا ما يدعو إلى تحسين وعقلنة الاستهلاك الذي يكون بتنويع وتحسين الإنتاج، وتوفير الإمكانيات المالية والمادية أكثر فأكثر للعامل من جهة وللمؤسسة من جهة أخرى.

لعمالها أو المحتاجين منهم (ويظهر هذا أكثر في المؤسسات العمومية)، بالإضافة إلى المرافق العامة مثل تعاونيات الاستهلاك والمطاعم ... الخ وفي الحقيقة فإن هذه العناصر الاجتماعية لم يتحصل عليها العمال بشكل عفوي، بل كان نتيجة لنضال الطبقة العامة، وبعض الأحزاب العالمية منذ أكثر من قرن حيث ظهرت التأمينات أولا في ألمانيا بطلب من بسمارك مستشار ألمانيا، ثم انتقلت هذه الانجازات إلى بريطانيا في بداية القرن 20 بفضل حزب العمال البريطاني عند توليه مقاليد الحكم في ذلك الوقت.

3ـــ الأهداف الثقافية والرياضية:

تتعلق هذه الأهداف بالجانب التكويني والترفيهي ومن بينها:[1]

أ)ـــ توفير الوسائل الترفيهية والثقافية: التي تعمل على إفادة العمال وأبناء العمال(المسرح، المكتبات الرحلات...)، لأن ذلك له الأثر البالغ على مستوى العامل الفكري والرضا والشعور باهتمام المؤسسة به والعمل على تحسين مستواه وكفاءته من أجل مسايرة تطورات العصر.

ب)ـــ تدريب العمال المبتدئين ورسكلة القدامة: حيث أنه مع تطور وسائل الإنتاج السريع أصبح العديد من العمال لا يتحكمون في هذه التكنولوجيات بصفة جيدة، وبالتالي فلا بد من تدريبهم (سواء الجدد أو القدامى) تدريبا كفيلا يمكنهم من التحكم الجيد في استعمال الوسائل الجديدة، وهو ما يسمح بالرفع من مردودية المؤسسة.

[1] غول فرحات، مرجع سبق ذكره، ص14.

ج)ـــ تخصيص أوقات للرياضة: حيث تعمل العديد من المؤسسات الحديثة على إتباع طريقة في العمل تسمح للعامل بمزاولة نشاط رياضي في زمن محدد، يجعل العامل يحتفظ بصحة جيدة ويتخلص من الخمول ويعطيه الحيوية في العمل.

تقوم المؤسسات الاقتصادية عادة بالتصرف في العادات الاستهلاكية لمختلف طبقات المجتمع، وذلك بتقديم منتوجات جديدة أو بواسطة التأثير في أذواقهم عن طريق الإشهار والدعاية، سواء لمنتجات قديمة أو لمنتجات جديدة غير موجودة من السابق وهذا ما يجعل المجتمع يكتسب عادات استهلاكية قد تكون غير صالحة أحيانا، إلا أنه غالبا ما تكون في صالح المؤسسات، وتقوم وسائل الإشهار العامة بالمجتمع في حالات التوجه نحو التقشف بغرض التخفيف من أزمة اقتصادية مثلا: دعوة المواطنين إلى استهلاك أنواع معينة من المنتجات قد تكون أكثر فائدة للمجتمع أو استبدال منتوج بآخر في حالة عدم توفر الأول أو عند كونه لا ينتج داخليا...الخ

ه)ـــ الدعوة إلى تنظيم وتماسك العمال: تتوفر داخل المؤسسة علاقات مهنية واجتماعية بين أشخاص قد تختلف مستوياتهم العلمية وانتماءاتهم الاجتماعية والسياسية، إلا أن دعوتهم إلى التماسك والتفاهم هو الوسيلة الوحيدة لضمان الحركة المستمرة للمؤسسة وتحقيق أهدافها، ونجد عادة في المؤسسة وسائل وأجهزة مختصة تقوم بذلك مثل: مجلس العمال بالإضافة إلى العلاقات غير الرسمية بين هؤلاء، وهذا الجانب له دور فعال في خلق وتطوير علاقات وقيم التماسك والتعاون بين أفراد المجتمع، باعتبار الأفراد في المؤسسة جزء منه ويؤثرون فيه بعدة طرق ووسائل.

و)ـــ توفير تأمينات ومرافق للعمال: تعمل المؤسسات على توفير بعض التأمينات مثل التأمين الصحي والتأمين ضد حوادث العمل وكذلك التقاعد، كما أنها تخصص مساكن سواءا وظيفية منها أو العادية.

4ـــ الأهداف التكنولوجية: بالإضافة إلى ما سبق تؤدي المؤسسة الاقتصادية دورا هاما في الميدان التكنولوجي .[1]

أ)ـــ البحث والتنمية: مع تطور المؤسسات عملت على توفير إدارة أو مصلحة خاصة بعملية تطوير الوسائل والطرق الإنتاجية علميا، وترصد لهذه العملية مبالغ قد تزداد أهمية لتصل إلى نسبة عالية من الأرباح وهذا حسب حجم المؤسسة الذي يتناسب طرديا معها، ويمثل هذا النوع من البحث نسب عالية من الدخل الوطني في الدول المتقدمة.

ب)ـــ كما أن المؤسسة الاقتصادية تؤدي دورا مساند للسياسة القائمة في البلاد في مجال البحث والتطوير التكنولوجي، نظرا لما تمثله من وزن في مجموعها وخاصة الضخمة منها، من خلال الخطة التنموية العامة للدولة

[1] ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص21.

المتوسطة الأجل، التي يتم من خلالها التنسيق بين العديد من الجهات ابتداءا من هيئات ومؤسسات البحث العلمي، الجامعات والمؤسسات الاقتصادية.

بينما صنف الكاتب "جريني" (G. E.Greenley) أهداف المؤسسة إلى أربع مجموعات رئيسية:

أولا: الأهداف التوجيهية: تتمثل فيما يلي:

- ✓ قيادة السوق وتقاس ب: ـــــ عدد الأسواق.
  - ـــ تعدد الجماعات.
  - ـــ عدد البلدان.
  - ـــ خدمة المنتفعين وتقاس ب: ـــ فائدة المنتوج.
  - ـــ جودة المنتوج.
  - ـــ موثوقية المنتوج.

ثانيا: الأهداف الوظائفية: وهي كما يلي:

- ✓ النمو(التوسع) ويقاس ب: ـــ عائدات المبيعات.
  - ـــ حجم الإنتاج.
  - ـــ هامش الربح
- ✓ الربحية وتقاس ب: ـــ العائد على رأس المال.
  - ـــ العائد على الموجودات.
  - ـــ هامش الربح على عائد البيع.
  - ـــ العائد على أموال المساهمين.

ثالثا: الأهداف الداخلية: وهي كما يلي:

- ✓ الكفاءة وتقاس ب : ـــ المبيعات على مجموع الموجودات.

ـــ دوران المخزون.

ـــ فترة الائتمان.

ـــ السيولة.

- ✓ شؤون العاملين وتقاس بـــ : ـــ علاقات العاملين ومعنوياتهم.

ـــ معدل راتب العامل.

ـــ عائدات البيع لكل عامل.

رابعا: الأهداف الخارجية: تتمثل فيما يلي:

- ✓ المسؤولية الاجتماعية وتقاس ب: ـــ صورة المؤسسة.

ـــ العلاقة بين السعر/الربح.

ـــ استخدام الموارد.

ـــ النشاط العام.

ـــ رفاه المجتمع المحلي.

بناءا على ماسبق يحتم على المؤسسة وضع سلم للأهداف أو أولويات حسب إمكانيات المؤسسة الداخلية والعوامل البيئية المؤثرة عليها والعمل على تحقيقها تدريجيا.

المبحث الثاني: مهام المؤسسة الاقتصادية ومحيطها.

إن هدف أي مؤسسة اقتصادية هو العمل على ضمان بقائها في السوق وديمومة عملها واكتسابها حصص سوقية إضافية، وبالتالي كان عليها أن تقوم بدراسة موضوعية مسبقة لمعرفة موارد المؤسسة ومختلف السياسات التي تطبقها وعلاقة هذه الأخيرة بمحيطها.

المطلب الأول: موارد وسياسات المؤسسة الاقتصادية.

تعتبر الموارد والسياسات من العناصر المهمة في المؤسسة الاقتصادية وتتمثل فيما يلي: [1]

أولا: موارد المؤسسة الاقتصادية:

إن الموارد الاقتصادية بمختلف أنواعها الطبيعية والبشرية والمصنعة تشغل تفكير واهتمام كل من علماء الاقتصاد والاجتماع وغيرهم، وسبب ذلك مدى أهمية هذه الموارد لأية مؤسسة تسعى للنمو والازدهار، لأن الموارد تعتبر من عوامل الإنتاج في المؤسسة والتي تؤدي كثرتها أو قلتها إلى دفع عملية التنمية أو عرقلتها.

وتنقسم موارد المؤسسة إلى العناصر التالية: رأس المال، الموارد البشرية، التنظيم والإدارة والموارد التكنولوجية.

1ـــ رأس المال: يتمثل في مجموع الأدوات و المباني التي تساهم في العملية الإنتاجية أو تقديم الخدمات، ومنطقيا لا يمكن الحصول على هذه العناصر إلا إذا توفرت الأموال التي تجلب من جهات مختلفة باختلاف طبيعة المؤسسة، فإن كانت مؤسسة عمومية فالجهات المعنية بالأمر كالوزارات أو الجماعات المحلية هي المسؤولة عن توفير السيولة، وبالتالي إنشاء المؤسسة يحتم تحويل رأس المال النقدي إلى رأس المال المادي، وينقسم رأس المال إلى فرعين أساسيين هما:

أ)ـــ رأس المال المالي: يتمثل في الموارد المالية للمؤسسة والتي تتحصل عليها من مصادر مختلفة، ولها شروط مختلفة ولها شروط و خصائص مختلفة ويطلق عليها محاسبيا أصول المؤسسة.

ب)ـــ رأس المال الاقتصادي: يتمثل في استعمالات المؤسسة لأموالها في شكل عناصر مادية وغير مادية من أجل القيام بنشاط الاقتصادي، وتسمى محاسبي أصول المؤسسة.

(1) د. رحمون هلال، المحاسبة التحليلية نظام معلومات التسيير ومساعدة على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2005، ص51.

2ـــ مادة العمل: تعبر عن مجموعة المواد الأولية المستخدمة في الإنتاج قد تكون على شكلها الخام أو خضعت لتحويلات في مؤسسات آخرى، وهي تعبر عن المواد الأساسية التي تدخل في تكوين المنتوج مثل: الخيوط المستخدمة في صناعة النسيج.

3ـــ العمل والموارد البشرية: هي من العوامل (الموارد) المؤثرة في حياة المؤسسة حيث تؤثر بتكلفتها ونوعيتها، إضافة إلى عدة جوانب نفسية واجتماعية في نتائج المؤسسة.

ـــ ويرى الاقتصاديون الاشتراكيون "أن العمل هو صورة عنصر أساسي وهو قوة العمل التي تكمن في ذات أو جسم الإنسان الحي بحيث تظهر عند اتفاقها في صورة عمل ".

ـــ ويعرف ماركس العمل "أنه يشمل مجموعة من الطاقات الجسمية والفكرية المتواجدة في جسم الإنسان في الشخصية الحية، والتي يجب ان يجعلها في حركة لكي تنتج أشياء نافعة".

4ـــ التنظيم الإداري: أصبح دور الإشراف على نشاط المؤسسة ذو أهمية، كلما ازداد دور التنظيم بتطور المؤسسات وزيادة حجمها حسب فايول يعرف التنظيم أنه التخطيط، التنظيم، التوجيه، المراقبة والقيادة، أو اكتساب هذا العنصر أهمية مع تطور الرأسمالية وحدث له نسبة من فوائد عوامل الإنتاج وهو الربح، ومع دخول الإعلام الآلي إلى المؤسسات وجدت هناك إدارة أكثر دقة واتخذت أشكالا أكثر تطور.

وهناك عنصر أخر متمثل في:[1]

5ـــ الموارد التكنولوجيا: إن التكنولوجيا وفي كل الحالات لها دور مهم في المؤسسات الاقتصادية إلى حد كبير، حيث أنها تمثل جزء كبيرا من الأعداد والبحث والتنمية، ويمكن أن تنظر إلى التكنولوجيا أنها مفهوم معقد بدرجة تعقيد تتميز به في كل مراحلها والجوانب المختلفة بها، وهناك التقنية كعنصر منها:

ـــ التقنية: هناك الكثير من الخلط بين التكنولوجيا و التقنية و عادة ما يعرف أحدها الأخر فالتقنية عندfovrastie jean هي:"فن استعمال المواد الطبيعية من أجل تلبية الحاجات المادية للإنسان"

[1] ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص184.

ـــ التكنولوجيا: بخلاف التقنية وبساطتها في التعريف فالتكنولوجيا تكون أكثر تعقيد، ومن بين التعريفات نجد "Root" يعرف التكنولوجيا بأنها " مجموعة المعارف التي تمكن أن تستعمل في إنتاج سلع وفي إنشاء سلع جديدة "

ويمكن تلخيص موارد المؤسسة الاقتصادية في الشكل الموالي:

الشكل رقم(1-4) :موارد المؤسسة الاقتصادية.

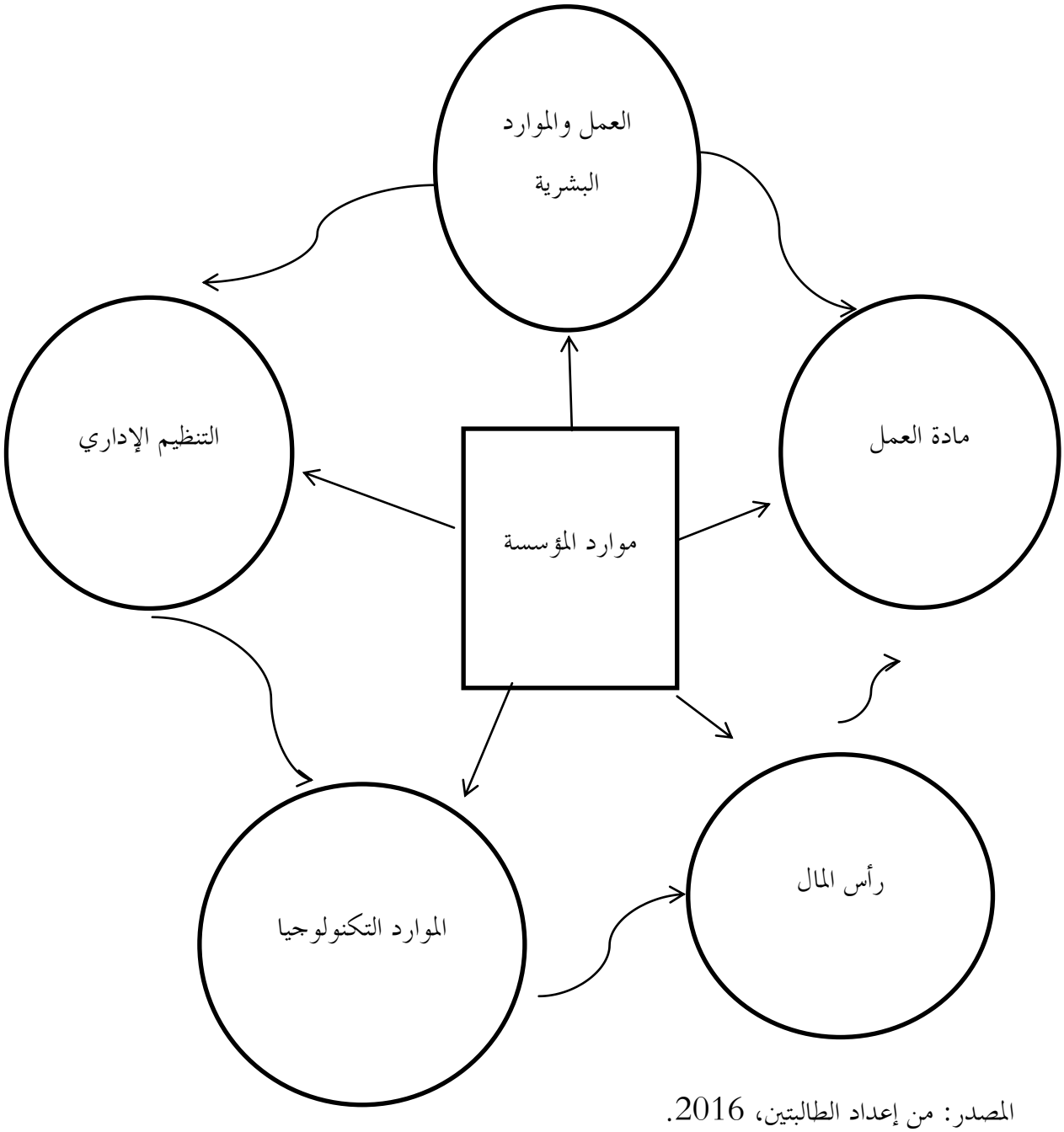

المصدر: من إعداد الطالبتين، 2016.

ثانيا: سياسات المؤسسة الاقتصادية.[1]

1ـــ تعريف السياسات: تعرف أنها دليل عام للتفكير وتقوم بعمل فعال، والسياسات عادة تكون عامة في تطبيقاتها ولهذا فإنها تأخذ طابع الغموض وعدم التحديد، والغرض منها هو أن تكون بمثابة أداة للتوجيه والتي تحدد مجال النشاطات الضرورية لتحقيق الأهداف المطلوبة، ومع أن السياسات تصنف باتساع فعاليتها وبغموض البيانات المعبرة عنها إلا أنها تقوم على حدود واضحة، حتى يعمل المرؤوس ضمن إطارها وبهذا فإنها تشمل عمل كل من الرئيس ومرؤوسه.

وتوضح السياسات عادة من قبل مجلس إدارة المشروع أو من قبل اللجنة المكونة من الهيئة الإدارية العليا، في المشروع وبمعنى آخر فإن السياسة الرئيسية تنبثق من أعلى المستويات الإدارية، فمجلس الإدارة مثلا يقوم باختيار الصناعة التي سيستعمل ضمنها المشروع، وهذا الاختيار يعتبر السياسة الأساسية ومن أهم خصائص السياسات هي:

أ)ـــ مرونة: حيث أن السياسة الجيدة يجب أن تصنف بالمرونة حيث يسمح ذلك للمدير باتخاذ القرارات الملائمة التي تتماشى مع الظروف الطبيعية الراهنة.

ب)ـــ الوضوح: فإذا كانت السياسة واضحة فإنها تبعث الثقة في نفوس العاملين في المشروع والارتياح للخطط والأهداف التي تدعمها المؤسسة.

ج)ـــ الاستقرار: حيث يجب أن تصنف سياسة المشروع بالاستقرار والثبات إذا كان هناك تغيير يجب أن يكون تدريجيا وبطيئا، حتى لا يحدث إرباك في سير المشروع.

د)ـــ تفويض السلطة: من خصائص السياسة الجيدة أنها تساعد على تفويض السلطة في المشروع، ولهذا فمن أغراض السياسة الجيدة تصديق الرئيس لقرارات مرؤوسه، ما دامت ضمن إطار الخطوط العريضة للسياسة المرسومة.

المطلب الثاني: وظائف المؤسسة الاقتصادية.

إن مختلف وظائف المؤسسة الاقتصادية ترتبط ببعضها البعض من أجل أداء وتحقيق أهداف المؤسسة ككل، ويزداد مستوى هذا الترابط لطبيعة وحجم المؤسسة وأهم هذه الوظائف هي:

[1] عبود صوميل، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988 ص44.

1ـــ وظيفة التموين: التموين من الوظائف التي تنطلق بها مختلف العمليات وأنشطة المؤسسات الأخرى عند التنفيذ، فهي تمثل الخطوة الأولى من هذه الأنشطة وتحتل أهمية كبيرة، وهذه الوظيفة تتفرع إلى وظيفتين فرعيتين هما الشراء والتخزين:

أ)ـــ الشراء: فابتداءا من إرسال الطلبات إلى الموردين ثم متابعتها حتى استلام الموارد المطلوبة ومراقبتها لتسليمها إلى مصلحة التخزين، فهي تعمل على اختيار الموردين المناسبين حسب نوع المؤسسة وحجمها، وكذلك محاولة توقيع عقد يربط المؤسسة بالمواد لمدة طويلة وخاصة عند احتكار مورد وحيد للسلعة المطلوبة وكذا توطيد العلاقة بين الطرفين.

ب)ـــ التخزين: وتبدأ مهامها عند مراقبة الموارد إلى المخازن للتأكيد من سلامتها وموافقة ما دخل ماديا وهو مسجل في الفواتير.

2ـــ وظيفة الإنتاج: إن بقاء المشروع واستمراره يعتمد بالدرجة الأولى على مقدرته في إشباع رغبات المستهلكين وسد حاجتهم، لهذا فإن عملية الحصول على الموارد الأولية وتحويلها إلى سلع مادية وخدمات مفيدة، تعتبر من أهم أعمال المشروع وتشكل وظيفة خاصة تدعى وظيفة الإنتاج التي غالبا ما تخصص لها إدارة المستقلة تحمل الاسم.[1]

3ـــ وظيفة الموارد البشرية: هي إحدى الوظائف التي تعتني بالعنصر البشري وتخصص فيه، وذلك من خلال وضع القواعد والأسس والتعليمات التي تكفل تلبية حاجاتها من هذا العنصر وتوجيه سلوكه ونشاطه وتطوير قدراته ومهاراته بما ينسجم حاجاتها، ويمكن جمع أهدافها المختلفة في النقاط التالية:[2]

- السعي إلى اكتشاف وجذب القدرات والخيرات القادرين على العمل والراغبين فيه، وتعيين بعضهم في الأعمال المناسبة لها.
- الاحتفاظ بسجلات العمال منظمة وجاهزة تحت الطلب.
- القيام بالبحوث في شؤون العمل.

[1] المرجع نفسه، ص 69.

[2] ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص195.

4ـــ وظيفة التسويق: تقوم بعملية الربط بين المؤسسة والسوق والمستهلك الذي يعتبر المستهدف بإنتاجها المتمثل في شكل سلع أو خدمات، وهذا عبر العملية التجارية أو الخدمية وتعتمد المؤسسة من أجل الوصول إلى المستهلك على إتباع 04 استراتيجيات:[1]

- استراتيجيات المنتوج
- استراتيجيات السعر
- استيراتيجيات التوزيع
- استراتيجيات الترويج

5ـــ وظيفة الرقابة الإدارية: تعتبر من وظائف المدير وإحدى عناصر العملية الإدارية التي تقوم بفحص نتائج الأداء الفعلي ومقارنتها أولا مع الأهداف المعيارية كما ونوعا، والتي حددتها المؤسسة بالخطة المعمولة بها.

6ـــــ الوظيفة المالية: تعتبر واحدة من أهم الوظائف في المؤسسة فلا يمكن لأي مؤسسة أن تقوم بمختلف نشاطاتها دون توافر الأموال الأزمة لتمويل هذه النشاطات، وتهتم هذه الوظيفة بعمليات الحصول على الأموال واستخدامها بشيك سليم ومعرفة التكلفة للحصول على هذه الأموال ومراقبتها بوضع التخطيط المالي.

7ـــ وظيفة العلاقات العامة: تتمثل في المؤسسة التي تقع على عاتق المؤسسة وذلك النشاط التي تقوم به لتخطيط وتنظيم وتوجيه ومراقبة علاقاتها العلمية والنظرية والبيئة المباشرة لها سواءا كانت داخلية أو خارجية.[2]

8ـــ وظيفة المعلومات الإدارية: نظام المعلومات الإداري هو النظام الذي يساعد الإدارة في اتخاذ القرارات ويساعدها أيضا في مراقبة تنفيذ كل القرارات، وتعتبر المعلومات من العناصر الأساسية اللازمة للإدارة لإنجاز أعمالها بطريقة فعالة، لذا فإن البيانات تعتبر المادة الخام التي تدخل نظام المعلومات.[3]

---

[1] الداوي الشيخ، اقتصاد المؤسسة، مركز الطباعة، 1998، ص70.

[2] كامل المغربي، أساسيات في الإدارة والفكر للنشر والتوزيع، الجزائر، 1995، 64.

[3] ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص195.

ويمكن تلخيص ماسبق في الشكل التالي:

الشكل رقم(1-5) : وظائف المؤسسة الاقتصادية.

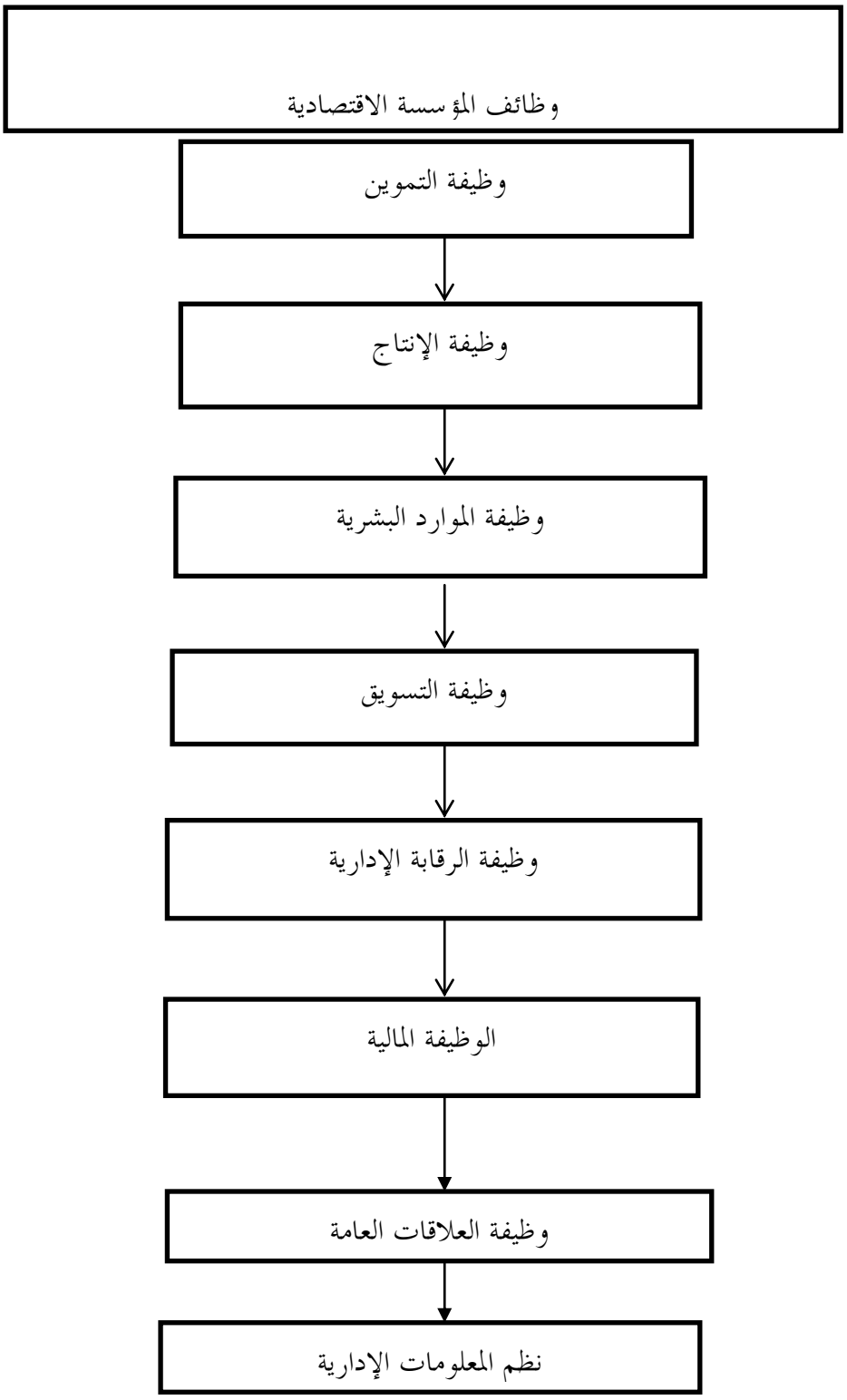

المصدر: من إعداد الطالبتين، 2016.

المطلب الثالث: علاقة المؤسسة الاقتصادية بمحيطها.

تقوم المؤسسة الاقتصادية بنشاطها وسط محيط تختلف ميزانيته من مجتمع إلى آخر ومن زمن إلى أخر، فالمؤسسة كخلية أساسية في المجتمع المتقدم أو النامي فهي تأثر عليه وتتأثر به لذلك يمكن القول بأن علاقة المؤسسة الاقتصادية بمحيطها، هي علاقة وطيدة باعتبارها خلية أساسية مؤثرة عليه ومتأثرة به في نفس الوقت، لذلك من خلال هذا يمكن أو يجب التطرق إلى ما يلي:[1]

أولا: تعريف المحيط:

هناك عدة تعاريف لمحيط المؤسسة الاقتصادية أبرزها ما يلي:

ـــ أن محيط العمل الخاص بالمؤسسة هو ذلك الجزء من المحيط الإداري، ويتكون هذا المحيط من 05 مجموعات من المتعاملين، هي الزبائن والموردين،والعاملين والمؤسسات المنافسة بالإضافة إلى جماعات للضغط أو التأثير كالحكومات واتحادات العمال وغيرها وهذا التعريف لدى فلدي " w.Dill"

أما فيري"filho" فيعرف المحيط على أنه مؤسسة تنطوي على 03 مجموعات من التغيرات:

المجموعة الأولى تضم المتغيرات على المستوى الوطني، مثل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أما المجموعة الثانية فهي متغيرات تشغيلية خاصة بكل مؤسسة ترتبط بمجموعة المتعاملين معها مثل الهيئات والتنظيمات للحكومة الإدارية ومؤسسات التوزيع، أما المجموعة الثالثة فتضم المتغيرات المتعلقة بمحيط المؤسسة الداخلي من عمال ومديرين وغيرهم.

ثانيا: أهمية دراسة محيط المؤسسة الاقتصادية.

إن جمع المؤسسات باختلاف أحجامها وقدراتها تهتم بدراسة المحيط الذي نعيش فيه، وخاصة بزيادة المنافسة في جمع المستويات حيث أصبحت مرتبطة بعوامل الإنتاج أكثر فأكثر، وليس بالأسعار فقط ومن بين الأسباب التي جعلت المؤسسة تهتم بدراسة المحيط الذي نعيش فيه وخاصة بزيادة المنافسة في جميع المستويات، حيث أصبحت مرتبطة بعوامل الإنتاج أكثر فأكثر، وليس بالأسعار فقط ومن بين الأسباب التي جعلت المؤسسة تهتم بمحيطها ما يلي:

[1] ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص ص، 114، 115.

ـــ ارتباط المؤسسة بشيكات المتعاملين والأسواق والهيئات والأفراد وعليها التأقلم في عملية التعامل معها.

ـــ إن مختلف الأفراد والهيئات والمؤسسات تؤثر في المؤسسة، وفي بعضها أيضا وتفرض على المؤسسة قيودا وحدودا من طبائع مختلفة، ثقافية، اجتماعية، اقتصادية...الخ.

ـــ إن المؤسسة في الواقع متكونة من شبكة من الأفراد والجماعات، وكل منها له أهداف واتجاهات قد تختلف وقد تتلاقى نسبيا وهؤلاء الأفراد والجماعات (عمال، مديرين...)، وهم أطراف في محيطها وكل ما فيه من عوامل اقتصادية، سياسية واجتماعية يؤثر فيهم ويؤثرون فيه.

ـــ المؤسسة تقوم باستعمال (العوامل) الموارد المختلفة من المحيط وتقدم إليه مخرجاتها فيها، إذن مكان وجود أسعار نوعية هذه العوامل كمدخلات لها، وفي نفس الوقت متطلبات المحيط في الوقت والكمية والنوعية بالإضافة إلى هذا يمكن تلبية مؤسسات أخرى منافسة في نفس الوقت.

ـــ أصبح عامل الوقت جد مهم في الإدارة والمؤسسة، فليس في إمكانها إذا لم تبلغ اليوم منتجاتها انتظار فرصة مقبلة في نفس السنة أو السنوات الأخرى المقبلة، من أجل تحقيق إيجابية خاصة في المنتجات التي تتميز بسرعة التلف عادة أو حتى التي تتميز بالاستهلاك المستمر.

ثالثا: مكونات محيط المؤسسة الاقتصادية.

ويشمل الأطراف والتغيرات التي تتعامل بشكل مباشر مع المؤسسة، وهي مجموعة من الأنظمة الفرعية تحت النظام الأوسع، وهو محيط المؤسسة الأبعد ويتكون المحيط المباشر من عناصر أساسية تتمثل فيما يلي:

1ـــ المحيط المباشر: ويشمل الأطراف والمتغيرات التي تتعامل بشكل مباشر مع المؤسسة، وهي مجموعة من الأنظمة الفرعية تحت النظام الأوسع وهو محيط المؤسسة الأبعد، ويتكون المحيط المباشر من عناصر أساسية تتمثل فيما يلي:

أ)ـــ سوق السلع والخدمات: وهي نقطة الالتقاء بين المؤسسات المنتجة والمستهلكين والأطراف المختلفة في النظام الاقتصادي، وليس هناك مكان محدد للسوق واقعيا بقدر ما هو نظري، تتم فيه المعاملات بين الطرف الذي يعرض والطرف الذي يطلب العناصر المذكورة.

ب)ـــ سوق التموين: وهو نقطة التقاء بين المؤسسة وموردیها وهو أيضا نظام فرعي من النظام الاقتصادي ككل.

ج)ـــ سوق العمل: وهو نقطة لقاء بين المؤسسة كطلب العمل والأفراد المستعدين والقادرين على العمل، وهو نظام جزئي مشترك من الأنظمة الديموغرافي الاقتصادي والاجتماعي.

د)ـــ سوق المال: وهو نقطة التقاء بين المستثمرين أو مستعملي الأموال الذين يطلبونها من جهة، وعارض الأموال أو المدخرين من جهة أخرى.

ه)ـــ نظام التربية والتكوين داخل المؤسسة: وهو نظام فرعي من النظام العلمي التقني ونظام القيم في المجتمع، حيث يتكفل بنقل المعارف والأفكار الاقتصادية.

و)ـــ النظام القانوني: هو نظام فرعي من النظام السياسي الاجتماعي وحتى الثقافي، حيث أنه مجموعة من الأنظمة والقوانين التأطيرية وكذلك الحقوق والواجبات للمؤسسات ولمختلف المتعاملين الاقتصاديين معها، وهي عناصر تربط بعادات وتقاليد المجتمع.

ي)ـــ نظام العلاقات مع الإدارة: هو نظام فرعي سياسي وقانوني يعمل على تحديد العلاقة للمؤسسة مع الإدارة الوطنية، وما يفرضه وجودها من حقوق اتجاهها، ومختلف هذه الأنظمة والأطراف لها علاقة مباشرة مع المؤسسة حيث تسهل تحديد العلاقة فيما بينهم.

2ـــ المحيط الغير المباشر: ويمكن تسميته بالوسط العام ويتوزع إلى عدة أنظمة متفاعلة تحوي نظام الوسط المباشر، وقد يتبع عدة مقاييس في تحديد عناصره ويمكن عرضها في أربعة مكونات رئيسية:

أ)ـــ النظام الاقتصادي والبيئي: يضم هذا النظام مختلف العمليات والأنشطة الاقتصادية التي تسمح بالإنتاج والتوزيع والاستغلال، أو استعمال الموارد الطبيعية أو الموارد المرتبطة بالطبيعة المباشرة، أو النظام المادي من الموجودات وعناصر طبيعية.

ب)ـــ النظام الديمغرافي والثقافي: وهو النظام الذي يحدد عدد أفراد المجتمع، وفي نفس الوقت يحدد قيمه وتقاليده وثقافته وهذا النظام يترجم حالة تطور المجتمع من جانب الكمية أو العدد أو النوعية أو التكوين، والوضعية المهنية وفئات الأعمار وهي عناصر تتأثر بتفاعلات مثل الولادات والوفيات بنسبة الخصوبة، تحديد أو تنظيم النسل وغيرها من العوامل أما جانبه الثاني أو المعنوي، فيحدده فضاء من العناصر المعقدة مثل التقاليد، القيم والفلسفة والدين والفكر

وغيرها وهدفه هو سعادة الإنسان وتنظيمه طبقا لما يراه هذا النظام حتى تتحقق أهدافه، وهو في تعامل مستمر مع ما يمكن أن تقترحه المؤسسة في مجال الرضا في العمل.

ج)ـــ النظام العلمي والتقني: هو نظام الخلق، تطوير ونقل المعارف وحفظها، وهو الفضاء الذي يتم فيه البحث عن قوانين طبيعية توجه وتأثر في الأنظمة المادية والإنسانية، وكذا استعمالها في تطبيقات تقنية لتحقيق أهداف معينة، وهذه القوانين والتطبيقات تتولد عن مجهود البحث والتنمية في المؤسسة أو خارجها.

د)ـــ النظام الاجتماعي والسياسي: وهو النظام الذي تتحدد فيه العلاقات بين المجموعات والأفراد، وكذا تقسيم وتوزيع السلطة فيما بينها وهو النظام الذي تتكون فيه العلاقات الاجتماعية على أساس عدد من العوامل مثل الارتباط بالميثاق العائلي أو النوادي، الفرق الرياضية والجماعات، وقد تكون بتأثيرات اقتصادية وسياسية أو عاطفية أو تاريخية...الخ.

المبحث الثالث: الإطار النظري للإدارة المالية.

تعتبر الإدارة المالية وسيلة أساسية في عرض واختيار البدائل بشكل علمي للوصول على الأهداف، فلا يمكن لأي مؤسسة من تحقيق التدفق الأمثل للسيولة وتوافر الأموال اللازمة لتمويل أوجه النشاط المتنوعة دن اللجوء على الإدارة المالية.

المطلب الأول: مفهوم الإدارة المالية.

قبل تعريف الإدارة المالية أو ما يطلق عليها في العديد من المراجع تسمية " مالية المؤسسة "، لابد لنا من التعرف على المقصود بمصطلح المالية.

فالمالية هي تطبيق للمبادئ والمفاهيم الاقتصادية لصناعة القرارات وحل المشاكل في منشآت الأعمال، وعرفت أيضا أنها ذلك المجال أو النشاط الذي يتعامل مع كافة المعاملات ذات الأساس المالي، سواء ما يتعلق بالحصول على الأموال أم ما يتعلق بأساليب الانتفاع والاستفادة من تلك الأموال.

أما الإدارة المالية فيرى بعض الكتاب أن:

ـــ الإدارة المالية هي إحدى الوظائف الأساسية في منشآت الأعمال إلى جانب وظائف النتاج، التسويق، البحث والتطوير وغير ذلك من وظائف.[1]

ـــ هي تلك الوظيفة المعنية بالقرارات المتعلقة بالحصول على الأموال بالشكل الأمثل واستثمار هذه الأموال بكفاءة وبالشكل الذي يؤدي إلى تعظيم القيمة السوقية للمنشأة، أو تعظيم ثروة حملة الأسهم أو المالكين، وبالتالي المساهمة في تحقيق الهدف الأعلى للمنشأة آلا وهو البقاء والنمو والاستمرار.[2]

ـــ الإدارة المالية هي تلك الإدارة التي تقوم بنشاطات مالية متنوعة من خلال تنفيذها لوظائف فنية متخصصة كالتحليل المالي، تقييم المشروعات، إعداد وتفسير التقارير المالية، الميزانيات التقديرية، الاندماج، إعادة التنظيم المالي، وغيرها.[3]

ـــ تنطوي الإدارة المالية على كل ما يتعلق بالأموال في المنشآت من تخطيطها والحصول عليها والاستخدام الأمثل لها، وهذا النشاط المالي يبدأ في المنشأة من وقت التفكير في إنشاءها إلى أخر لحظة من حياتها.وينظر للإدارة المالية بصفة عامة أنها إدارة أي مشروع من منظور مالي، ولكن من الناحية الفنية للمعنى الاصطلاحي فهي تعني عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالحصول على الأموال بالشكل الأمثل واستثمار هذه الأموال بفعالية وكفاءة بما يكفل تنظيم القيمة السوقية للمنظمة.[4]

المطلب الثاني: أهداف ووظائف الإدارة المالية.

أولا: أهداف الإدارة المالية.

نستطيع القول بأن هدف الإدارة المالية هو تحقيق أعلى ربح ممكن أي تعظيم الربحية، إلا أنه الاتجاه الحقيقي للإدارة المالية قد بين إن هدف الربحية الذي تسعى إليه هو جزء من أهداف أخرى للمشروع أهمها تعظيم ثروة المساهمين أي تعظيم قيمة المشروع ، وفي ضوء هذا الاتجاه تسعى الإدارة المالية إلى تحقيق أهداف المشروع وفقا للمنظور الشامل فيما يلي:

---

[1] عدنان تايه النعيمي، أساسيات في الإدارة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2001، ص14.

[2] المرجع نفسه، ص14.

[3] عاطف جابر طه عبد الرحيم، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية إسكندرية، 2008، ص17.

[4] المرجع نفسه، ص17.

1)ـــ تعظيم الربحية: يعتبر هدف تحقيق الربح هدفا تقليديا وهو قياس مهم لفعالية القرارات المتخذة ولقياس كفاءة وقدرة إدارة الأموال، ويأتي الاهتمام بالربحية كونه مقياس لكفاءة الشروع وخاصة من وجهة نظر أصحاب المشروع الذين يطمحون للحصول على أكبر ربح يوزع عليهم، ولكنه يعد هدفا غير شامل من وجهة نظر الماليين لأنه قد لا يعبر بصورة واضحة عن كيفية تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، فمن الممكن أن تزيد أرباح المشروع من خلال إصدار أسهم جديدة وتوظيف الفائض من الأموال في أذونات الخزينة، كما أن هدف تعظيم الربح ليس هدفا ملائما لأنه لا يأخذ بالحسبان توقيت الحصول على الإيرادات المتوقعة.[1]

ـــ إن هذا الهدف لا ينظر إلى توقيت التدفق النقدي للمشروع.

ـــ لا يأخذ هذا الهدف بعين الاعتبار درجة الخطر وعدم التأكد للعوائد المتوقعة، والذي يعني احتمال عدم الوصول إلى توافق بين العائد الفعلي مع العائد المخطط الوصول إليه.

ـــ إن هدف الحصول على أكبر ربح فيه شيئ من الغموض، لأنه لا يعطينا إجابة واضحة عن المقصود بتحقيق أكبر ربح ممكن أي أننا لا نعرف إذا كان المقصود المدى القريب أو البعيد، وهل يتم اعتماد مقدار الربح أو معدل الربح.

2)ـــ هدف تعظم الثروة: هو تعظيم القيمة الحالية للاستثمار وهي إستراتيجية بعيدة المدى تعمل على تعظيم القيمة الحالية للاستثمارات، من خلال اختيار المقترحات الاستثمارية التي تعظم القيمة السوقية للمشروع، وفي الوقت نفسه يعد معيارا للأداء ومقياس لكفاءة الإدارة، كما أن هذا الهدف يتلافى عيوب هدف تعظيم الأرباح، لأنه يأخذ بنظر الاعتبار التدفقات النقدية ودقة تقديراتها والفترة الزمنية لهذه التدفقات، ويعد معيارا مهما لقياس كفاءة القرارات المتخذة ونتائجها لعدم اهتمامه الكبير بالأرباح المحاسبية، وتجنبه اختيار أو احتساب الأرباح ونسبها، ويركز على التدفقات النقدية واستخدام أدوات القيمة الحالية الصافية كوسيلة لاحتساب هذه التدفقات، ويحسب كمية العوائد النقدية ودرجة المخاطر المصاحبة والقيمة الزمنية للنقود.

كما أن القيمة السوقية للمشروع الذي يهتم بها هذا الهدف وهي الوجه الأخر لهدف تعظيم الثروة، تعكس وجهة نظر جميع المشتركين في السوق المالي، لأن تقييم المشروع في السوق يؤخذ بعين الاعتبار الأرباح المتحققة فعلا والأرباح المتحققة فعلا والأرباح المتوقع الحصول عليها والقيمة الزمنية للنقود، إضافة إلى تقدير مدى تواتر الإرادات للمشروع ودرجة المخاطر التي يتعرض لها وسياسة توزيع الأرباح ومعدل العائد على الاستثمار والأرباح المتوقعة

[1] دريد كامل آل شيب، مبادئ الإدارة المالية، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، الأردن، 2006، ص24.

وعائد السهم، وكل ذلك ينعكس على تقييم سعر السهم في السوق الذي يتأثر بتعظيم القيمة السوقية للمشروع، مع الإشارة إلى أن قيمة السهم في السوق يخضع لتقديرات واختبارات ومساهمات نظر لجهات مختلفة ومتعددة المصالح أحيانا وتأخذ بعين الاعتبار عوامل متعددة أهمها ما يلي:[1]

ـــ توقيت الإدارات المتوقعة في المستقبل وحجم هذه الإيرادات ونسبة الأرباح منها ومعدل العائد على الاستثمار.

ـــ الأخطار التي يتعرض لها المشروع، ودرجة هذه الأخطار تتوقف على طبيعة الاستثمارات وهيكل رأس المال ومصادر التمويل ونسبة المديونية من مصادر التمويل و مقدار مساهمة عناصر التمويل الداخلية مقارنة بالخارجية و أسعار الفائدة في السوق.

ـــ سياسة توزيع الأرباح وكمية الأرباح المحتجزة ونوعية الاستثمارات المختارة ومعدلات النمو التي يحققها المشروع.

ـــ العلاقة بين الربحية والسيولة أي ضرورة تحقيق التوازن بينهما، أي تحقيق الحد الأدنى من الربحية والحفاظ على المستوى المعقول من السيولة، واليسر المالي وهذه العلاقة تفرض على المشروع سياسة محددة في مجال اختيار وسائل التمويل والاستثمار ولغرض معرفة أهمية العلاقة بين السيولة والربحية لابد لنا من شرح هذين المفهومين.

أ)ـــ السيولة:

هي قدرة المشروع على توفير النقد لتسديد الالتزامات قصيرة الأجل المتوقعة وغير المتوقعة في مواعيدها بكلفة مناسبة، وبدون خسائر من خلال الحصول على الإيرادات بشكل طبيعي، وتختلف مصادر هذه الإيرادات وبصورة عامة قد تكون هذه الإيرادات ناجمة عن تحويل المخزون إلى مبيعات وتحصيل الذمم المدينة، أو من مصادر عديدة أخرى بهدف تعزيز ثقة الآخرين بإمكانية المشروع على التسديد في الوقت الملائم، إذ أن الحكم على درجة سيولة الأصل تكون من خلال وقت تحويله إلى نقد دون تحمل أية خسائر.

ب)ـــ الربحية:

هو العائد الدوري الذي يحصل عليه المشروع نتيجة الاستثمار ويعد إحدى المؤشرات المهمة للحكم على كفاءة المشروع ومدى استمراريته، وتقاس قدرة المشروع على تحقيق الربح من خلال معرفة القدرة الإرادية الناجمة عن

[1] فايز تيم، مبادئ الإدارة المالية، جامعة الملك سعود، الرياض المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، 2011، ص18.

الأنشطة التشغيلية ومعدل العائد على الاستثمار، وتعتمد القوة الإرادية لأي مشروع على عنصرين الأول هو هامش الربح الذي هو النسبة بين صافي الربح قبل الفوائد والضرائب وصافي المبيعات، والعنصر الثاني معدل دوران الأصول الذي هو النسبة بين صافي المبيعات والأصول التي تستعمل في الإنتاج، وعليه فإن القدرة الإرادية تعتمد على صافي الربح التشغيلي وصافي المبيعات والأصول، أما معدل العائد على الاستثمار الذي يحسب من خلال استخراج نسبة صافي الربح التشغيلي قبل الضرائب على مجموع الأموال المستثمرة، فهو مؤشر يقيس مقدرة المشروع على تحقيق الأرباح سواء الربح الناجم عن التشغيل أو من مصادر أخرى.

ثانيا: وظائف الإدارة المالية.

من أجل التعرف على دور الإدارة المالية ومساهمتها في تحقيق الهدف الذي وجدت الوظيفة المالية من أجل تحقيقه ألا وهو إدارة المورد المالي، بكفاءة من خلال الموازنة بين العائد وبين المخاطرة، وبالتالي تحقيق الهدف العام للمنشأة وهو تعظيم قيمتها في سوق الأوراق المالية، لابد لي من إلقاء الضوء على الوظائف التي تؤديها هذه الإدارة وهذه الوظائف هي كالتالي:[1]

1)ـــ التنبؤ والتخطيط: تتولى الإدارة المالية تنسيق عمليات التخطيط، وهذا يعني أن عليها التعامل مع العاملين في الأقسام الأخرى داخل المنشأة من أجل توحيد الجهود وتنسيقها بالشكل الذي يؤدي إلى رسم مستقبل مشرق للمنشأة وتحقيق أهدافها، ويعرف التخطيط المالي بأبسط مفهوم على انه تخطيط للأنشطة المالية للمنشأة، وضمن هذا الإطار فإن المدير المالي أخذ الأنشطة التالية بعين الاعتبار:

أ)ـــ تقدير المتطلبات أو الاحتياجات المالية وبما يتناسب مع الحاجة المستقبلية.

ب)ـــ تحديد المصادر التي يمكن استخدامها لتوفير الأموال المطلوبة.

ج)ـــ العمل على توفير الأموال في الوقت المناسب وبأقل تكلفة.

د)ـــ وضع الخطط، الأهداف، السياسات، الإجراءات والموازنات موضع التنفيذ بالشكل الذي يؤدي إلى إدارة الخطط المالية.

[1] جميل أحمد توفيق، الإدارة المالية، دار النهضة العربية، مصر، 1987، ص31.

2)ـــ قرارات الاستثمار والتمويل الرئيسية: المنشأة الناجحة أحيانا هي التي تكون مبيعاتها وإيراداتها في نمو متزايد، الذي يتطلب استثمارات في كل الأصول المتداولة والأصول الثابتة، وعلى الإدارة المساعدة في تحديد معدل النمو الأمثل في المبيعات، وكذلك المساعدة في اختيار واقتناء نوع الأصول التي يجب الاستثمار فيها والطريقة الأنسب لتمويل تلك الأصول، فعلى سبيل المثال هل يجب على المنشأة التمويل عن طريق المديونية أم عن طريق الملكية أو الجمع ما بين الاثنين،وفي حالة استخدام المديونية، فما هو مقدار المديونية طويلة الأجل وما هو مقدار المديونية قصيرة الأجل.

3)ـــ التنسيق والرقابة: من بين مهام ووظائف الإدارة المالية التفاعل مع العاملين في الإدارات الأخرى للتأكد من أن المنشأة تعمل بمستوى عال من الكفاءة التشغيلية، ومن الجدير بالذكر أن جميع القرارات في منشآت الأعمال هي ذات أبعاد وانعكاسات مالية، الأمر الذي يفرض على جميع المدراء في المنشأة بما فيهم المدير المالي، وأخذ ذلك بعين الاعتبار فعلى سبيل المثال فإن قرارات التسويق تؤثر في نمو المبيعات الذي بدوره يؤثر في متطلبات الاستثمار، عليه فإن على متخذي القرار التسويقي أن يأخذ بالحسبان تأثير ذلك القرار وتأثره بالعوامل مثل مدى توفر الأموال، سياسات المخزون، ودرجة استغلال طاقة المنشئات.

4)ـــ التعامل مع الأسواق المالية: من أجل تحقيق أهداف المنشاة فإن على الإدارة المالية أن تسعى إلى التعامل مع الأسواق المالية، أسواق النقد وأسواق رأس المال، حيث أن لهذين السوقين تأثيرات في نشاط المنشئات كما للمنشئات تأثير في نشاط تلك الأسواق، وتقوم هذه الأسواق بمهمة توفير الأموال المطلوبة للمنشأة كما أنها تمثل البيئة المناسبة لتداول الأوراق المالية التي تصدرها المنشأة، إضافة إلى كون هذين السوقين يمثلان المكان الذي يتخذ فيه المستثمرين قراراتهم المالية.

5)ـــ إدارة الخطر: جميع منشئات الأعمال تواجه العديد من المخاطر تتضمن الكوارث الطبيعية كالحرائق والفيضانات وعدم التأكد في أسعار السلع والأوراق المالية، التذبذب في معدلات الفائدة والتقلبات في أسعار الصرف الأجنبي، ومن الجدير بالذكر أن عدد من هذه المخاطر يمكن تقليصها وتقليل تأثيرها عن طريق شراء بواصل التأمين واستخدام المشتقات المالية، والإدارة المالية هي الجهة المسؤولة عن برنامج إدارة المخاطرة الكلية للمنشأة، وذلك من خلال تحديد المخاطر التي يجب تغطيتها وأن يتم تغطية تلك المخاطر بأعلى الأساليب كفاءة.

المطلب الثالث: علاقة الإدارة المالية بالعلوم الأخرى.

من المهم للمدير المالي الإحاطة بالعلوم المالية الأخرى التي تساعده في عملية اتخاذ القرارات السليمة، ومن العلوم ذات العلاقة الوثيقة بالإدارة المالية: الاقتصاد، المحاسبة، التسويق والحساب الالكتروني، فيما يلي:[1]

أولا: الاقتصاد والإدارة المالية:

إن مجال الإدارة المالية له علاقة قوية بعلم الاقتصاد بشقيه الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي، فالتحليل الاقتصادي الكلي يساعد المدير المالي في أن يكون على إطلاع مستمر بالتغيرات التي تحدث على النشاطات والسياسات الاقتصادية المحلية والعالمية، خاصة فيما يتعلق بتطورات أسعار الفوائد وتحركات رؤوس الأموال والتضخم، أما التحليل الاقتصادي الجزئي فيتعلق بتخصيص الموارد المتاحة للشركة وبالتكاليف سواءا كانت هذه التكاليف متغيرة أو ثابتة، وبإدارة رأس المال العامل والموازنات الرأسمالية والمفاضلة بين بدائل الاستثمار، كما يجب على المدير المالي أن يكون لديه القدرة على استخدام نظريات ونماذج ومفاهيم الاقتصاد الجزئي، والاستفادة منها كموجة ودليل لاتخاذ القرارات السليمة ومن أهم المفاهيم المستخدمة في هذا السياق هو مفهوم التحليل الحدي Marginal Analysis، وينص هذا المفهوم على أن أي قرار مالي يجب اتخاذه فقط عندما تكون العوائد أو المنافع لأي عمل أكبر أو تزيد عن تكلفته.

ثانيا: المحاسبة والإدارة المالية:

هناك علاقة وطيدة بين المحاسبة والإدارة المالية وأنه ليس من السهل التمييز بينهما، حيث نجد بأن الذي يقوم بالنشاطات المالية (المسئول عن النقدية) والذي يقوم بالنشاطات المحاسبية (المراقب المالي) يقعان تحت رقابة نائب المدير للشؤون المالية، ولكن هناك فرقان أساسيين بين المحاسبة المالية، أحدهما يتعلق بالتأكيد على التدفقات النقدية والأخر يتعلق بصنع القرار.

أ)ـــ التأكيد على التدفقات النقدية: إن الوظيفة الأساسية للمحاسبين هي تطوير وتزويد البيانات والمعلومات من أجل قياس أداء الشركة، تحديد موقفها المالي ودفع الضرائب، كذلك وباستخدام المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما فإن المحاسبين يحضرون القوائم المالية التي تعتمد على تسجيل أي عملية بيع أو مصاريف عند حدوثها (سواءا كانت نقدا

[1] عاطف جابر طه عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص ص ص،49،48،47.

أو على الحساب)، أو ما يسمى بمبدأ الاستحقاق في حين المدير المالي يركز على التدفقات النقدية، التدفقات النقدية للداخل والخارج بحيث يحافظ على وجود أموال سائلة (نقد وشبه نقد) كافية لدى الشركة، وفي الوقت المناسب لمقابلة التزاماتها في موعد استحقاقها ولتحريك دورتها التشغيلية ولمواجهة الحالات الطارئة، وبالتالي فإن المدير المالي يستخدم الطريقة النقدية التي تعتمد على تسجيل أي عملية بيع أو أية مصاريف فقط إذا تمت بشكل نقدي.

ب)ـــ صنع القرار: الفرق الرئيسي الثاني بين المحاسبة والمالية له علاقة بصنع القرار فالمحاسبين يقضون معظم وقتهم في عملية جمع وتقديم المعلومات المالية، أما الماليين فإنهم يقيمون معلومات المحاسبين ويطورون معلومات إضافية ويستخدمونها في صنع القرارات، أخذين بعين الاعتبار المبادلة بين العوائد والمخاطر المدير المالي يستخدم المعلومات التي يحصل عليها من المحاسبين، إما بشكلها الخام أو بعد إجراء بعض التحليلات والتعديلات عليها، كمدخلات أساسية ومهمة في عملية صنع القرار هذا بالطبع لا يعني بأن المحاسبين لا يقومون بصنع القرارات، وأن المدراء الماليين لا يجمعون المعلومات والبيانات لكن التركيز الأساسي للمحاسبين والماليين مختلف.

ثالثا: الإنتاج والتسويق والإدارة المالية:

هناك أيضا علاقة وثيقة بين الإنتاج والتسويق والقرارات التي يتخذها المدير المالي، فعند إنتاج سلعة جديدة أو تقديم خدمة جديدة فإن ذلك يتطلب مبالغ كبيرة لإنتاجها وتسويقها، وبالتالي لابد للمدير المالي من توفير التمويل المطلوب لذلك ومعرفة أثر ذلك على التدفقات النقدية الخارجة والداخلة إلى الشركة، كذلك يدخل في هذا السياق، وعند استخدام آلات جديدة اختيار البديل المناسب ضمن الأموال المتوفرة (قرارات الموازنة والرأسمالية).

رابعا: الحساب الإلكتروني والإدارة المالية:

إن معرفة كيفية استخدام لحاسب الاليكتروني أصبح ضرورة ملحة للمدير المالي في يومنا هذا خاصة بعد تطور وسائل الاتصالات ودخول عصر الانترنت، حيث أصبح وجوده وسيلة أساسية للتواصل مع الأسواق المالية والنقدية والبنوك والمستثمرين والزبائن وغيرهما، كما يسهل استخدامه أيضا للقيام بكثير من المهام وعلى درجة كبيرة من الدقة مثل التخطيط المالي وتحضير القوائم المالية ووضع الموازنات النقدية التقديرية والموازنات الرأسمالية، كذلك فإن استخدام برامج الحاسب يسهل عملية اتخاذ القرارات على المدير المالي بشكل كبير، هذا ولابد من الذكر بأن استخدام الحاسب أصبح أمرا لابد منه ليس فقط للإدارة المالية بل ولجميع الإدارات والعاملين فيها في الشركة.

خاتمة:

من خلال ما سبق ذكره وما تم التطرق إليه فإنه يتضح لنا جليا أهمية المؤسسة الاقتصادية، وكذا دورها في استمرارية الحياة المهنية، فالمؤسسة الاقتصادية ومن خلال تنسيقها لعوامل الإنتاج تنتج سلع وخدمات من أجل توجيها للسوق، و بهذا فالمحور الرئيسي لهذه النظرة يتمثل في الحصول على إنتاج مع تواجد مركز للقرار في المؤسسة متمثلا في سلطة الإدارة وقدراتها التسييرية من حيث تنظيم عملية الإنتاج بحسب إمكانيات المؤسسة والمتغيرات البيئية الخارجية.

الفصل الثاني

عموميات حول التمويل.

تمهيد :

تطرح أمام المؤسسات الاقتصادية المعاصرة وسائل متنوعة لتمويل نشاطاتها المتنامية، مما يجعلها أمام المفاضلة بين البدائل التمويلية المتاحة وبالتالي ضرورة إتخاذ القرار الذي يتناسب والأهداف المسطرة، فالعملية ليست بالعملية السهلة على الإطلاق وتحتاج لأن تتوفر لدى المؤسسة الإقتصادية المعلومات الضرورية التي تسمح بالوصول إلى النتائج المعدة لإختيار الأنسب من البدائل التمويلية المتاحة.

فعلى مستوى المشاريع الصغيرة والمتوسطة القائمة منها أو حديثة النشأة يحتاج الأمر إلى دراية وإلمام كبير، بينما هو متاح من وسائل تمويلية خارجية ممكنة، ووسائل تمويل داخلية، والتي قد تكون كافية لمثل هذا النوع من المشاريع لكنها في الواقع غير ذلك، وهذا راجع لضعف التمويل التقليدي لتلبية حاجيات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، لذا إستدعى الأمر البحث عن بدائل تتلاءم مع خصائص هذه المشاريع لذا قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كمايلي:

المبحث الأول: مدخل إلى التمويل.

المبحث الثاني: مصادر التمويل.

المبحث الثالث: صيغ التمويل.

المبحث الأول: مدخـل إلى التمويـل.

تمهيد: تختلف التعاريف الخاصة بالتمويل ولكنها تنصب في موضوع واحد كما أن للتمويل خصائص ومبادئ يقوم عليها حتى نصل إلى الأهداف المرجوة.

المطلب الأول: مفهوم التمويل و مبادئه.

أولا: تعريف التمويـل.

أ– التعريف الأول:

يعرف التمويل بأنه توفير الأموال (السيولة النقدية)من أجل إنفاقها على الاستثمارات وتكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الإنتاج و الإستهلاك.[1]

ب– التعريف الثاني:

يعرف التمويل بأنه الإمداد بالأموال في أوقات الحاجة إليها، وهذا التعريف يتكون من العناصر التالية:[2]

- تحديد دقيق لوقت الحاجة.
- البحث عن مصادر الأموال.
- المخاطر التي تعترض أي نشاط يزاوله الإنسان.

---

[1] هيثم صاحب عجام، نظرية التمويل والتمويل الدولي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص31.

[2] طارق الحاج، مبادئ التمويل، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2002، ص21.

ت- التعريف الثالث:

يعرف التمويل بأنه عملية تجميع لمبالغ مالية ووضعها تحت تصرف المؤسسة بصفة دائمة أو مستمرة من طرف المساهمين أو المالكين لهذه المؤسسة، وهذا ما يعرف بتكوين رأس المال الإجتماعي و يتجسد ذلك في الميزانية التي تحتوي على جانبين هما:[1]

- جانب الخصوم ويظهر موارد المؤسسة.
- جانب الأصول ويظهر إستخدام هذه الموارد.

ث- التعريف الرابع:

إن المقصود بالتمويل هو توفير الموارد المالية اللازمة لإنشاء المشروعات الإستثمارية، أو تكوين رؤوس الأموال الجديدة وإستخدامها لبناء الطاقات الإنتاجية قصد إنتاج السلع و الخدمات، أو هو عبارة عن البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال وإختيار وتقييم تلك الطرائق والحصول على المزيج الأفضل بينهما بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات وإلتزامات المنشأة المالية.[2]

- ويمكن أن نخلص من التعريف السابقة إلى إن المقصود بالتمويل هو توفير الموارد المالية اللازمة لإنشاء المشروعات الإستثمارية أو تكوين رؤوس الأموال الجديدة وإستخدامها لبناء الطاقات الإنتاجية قصد إنتاج السلع والخدمات، وهو عصب الإقتصاد والمشروعات والجهاز العصبي المحدد لمسارات و قرارات النمو الإقتصادي و الإداري. [3]
- و تتمثل خصائص التمويل فيما يلي:[4]

1. عصب المؤسسة لما له من دور في تغطية الإحتياجات المالية للمؤسسة لضمان إستمرارية النشاط وعدم تعرضها للعجز الذي يمكن أن يفضي إلى التصفية و الإفلاس.

---

[1] الحجازي عبيد على أحمد، مصادر التمويل، دار النهضة، بيروت، لبنان، 2001، ص 11.

[2] رابح خوني، رقية حساني، مؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهر، مصر، 2008، ص95.

[3] فريد راغب النجار، التوميل المعاصر، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2009، ص7.

[4] المرجع نفسه، ص8.

2. توفير الموارد الحقيقية لأغراض التنمية و توظيف هذه الموارد توظيفا مثاليا.

3. إتاحة الموارد النقدية التي تم بموجبها توفير الموارد الحقيقية التي توجه رؤوس أموال جديدة .

4. توضيح مسألة إنتقال رؤوس الأموال من أماكن وفرتها إلى أماكن ندرتها.

5. يقتضي التمويل وجود ميزانية خاصة بالمشروع .

ثانيا– مبادئ التمويل:

للقيام بعملية التمويل لابد من وجود مبادئ وأسس يقوم عليها.[1]

وبالرغم من التقسيمات الرئيسية و الفرعية لمجال التمويل كأحد المجالات المتخصصة ،إلا أن هناك مبادئ عامة يجب معرفتها على مستوى مجال التمويل ككل ومن بين هذه المبادئ نجد :

أ. المبدأ الأول: يتمثل في المأزق الذي يقع فيه المدير المالي، بمعنى أن اتخاذ قرار مالي يهدف إلى تحقيق مستوى معين من خلال الربحية ولكن ذلك عادة ما يتعارض مع السيولة، وهذا المبدأ صحيح أيا كان نوع قرار الإستثمار.

ب.المبدأ الثاني: يتمثل في الملائمة والتوقيت السليم للموازنة بين ميعاد الحصول على التدفقات من الاستثمارات وبين سداد الالتزامات، وهذا المبدأ يعني أن الأصول التي إستثمرت فيها الأموال لا يجب أن تكون طويلة الأجل وأن لا تكون ممولة من مصادر تمويل قصير الأجل، ويمكن صياغة هذا المبدأ في العبارة التالية:" لا تقترض قرض قصير الأجل وتستثمره في إستثمار طويل الأجل".

[1] مصطفى رشيد شيحة، اقتصاديات النقود والمصارف والمال، الاسكندرية، مصر، الطبعة السادسة، 2009، ص450.

المطلب الثاني: وظائف التمويل و أهميته.

أولا: وظائف التمويل

للتمويل عدة وظائف أبرزها مايلي:

1.الوظيفة الإداريـة: وتتمثل في تنفيذ ومراقبة وتحليل النتائج المتحصل عليها من خلال تمويل ذلك المشروع.[1]

2.الوظيفة الإقتصاديـة: وهي تكتسي أهمية كبيرة حيث أنها تهدف إلى تدبير مال (نقدا أو عينا)بأقل تكلفة ممكنة، وذلك بغية إستثمار هذا المال.[2]

3. الوظيفة الإجتماعية: حيث يعتبر التمويل بمثابة العصب الرئيسي الذي لا يمكن الإستغناء عنه في وضع السياسات الإستراتيجية الرامية إلى توجيه الموارد المالية من خلال الأنشطة التمويلية المرغوب فيها، وكذلك تحضير مختلف القرارات.[3]

ثانيـا: أهمية التمويل.

تنبع أهمية التمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أهمية تلك المؤسسات ذاتها لإقتصاديات الدولة جميعا، فهي من البداية أساس للإنتاج وأصل النشاط الإقتصادي الذي بدأ بمؤسسات صغيرة قبل أن تظهر المؤسسات الكبيرة، ويمكن تلخيص أهمية التمويل فيما يلي:[4]

يعتبر التمويل طوق النجاة للخروج من الأزمات الإقتصادية وهذا لقدرة هذه المؤسسات على تنمية الإقتصاد وتحديث الصناعة ومواجهة مشكلة البطالة وإعداد قاعدة عمالية وتفعيل مشاركة المرأة وخلف روح التكامل والتنافس

---

[1] جميل أحمد توفيق، مرجع سبق ذكره ، ص105.

[2] عاطف وليم اندراوس، التمويل والادارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2007، ص401.

[3] جميل أحمد توفيق، مرجع سبق ذكره، ص106.

[4] عاطف وليم أندراوس، مرجع سبق ذكره، ص 415.

بين المشروعات وتطوير المستوى المعيشي للأفراد، وتضييق الفجوة بين الإدخار والإستثمار وتوسيع قاعدة الملكية للقطاع الخاص، زيادة الصادرات والإحلال محل الواردات مما ينعكس إيجابيا على ميزان المدفوعات، ويساهم في إستقرار سعر الصرف وبحجم إرتفاع الأسعار وينقل العديد من الطبقات الفقيرة من خط الفقر إلى خط دائرة الحياة.

1. إن المؤسسات الصغيرة تعتبر بحق المصدر الرئيسي لتقديم إحتياجات المواطن من السلع والخدمات وترتبط بعلاقة تبادلية تجمع بين التشابك والتكامل بين مختلف فروع الصناعات، فهي تمثل القنوات الأساسية في إستهلاك ما تنتجه المشروعات الكبيرة من خدمات وموارد وسيطة، وفي نفس الوقت تمد المشروعات الكبيرة بما تحتاجه من قطع غيار و أجزاء ومكونات مما يساهم في إثراء عملية التنمية.

2. و في هذا الإطار تشير الإحصائيات إلى أن تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يسهم بنحو 66% من إجمالي الصادرات الصناعية لألمانيا، ونحو 47% من صادرات إيطاليا الصناعية، وفي الولايات المتحدة توفر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نحو 60% من حجم الوظائف، كما تمثل 50% من إجمالي الناتج القومي، وكل هذا يعكس أهمية الاتجاه بالتمويل نحو تلك المؤسسات لتنميتها وخاصة أنها لا تحتاج إلى رأس مال كبير كغيرها من المشاريع الكبيرة.

المطلب الثالث: أهداف التمويل و مخاطره.

أولا: أهداف التمويل.

تتم عملية التمويل لغرضين أساسيين هما:[1]

1. تمويل الإستغلال: يتمثل في إستغلال الأموال التي ترصد لهم النفقات التي تتعلق أساسا بتشغيل الطاقة الإنتاجية للمشروع قصد الإستفادة منها كنفقات شراء المواد الخام، ودفع أجور العمال، وما ذلك من المدخرات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي تشكل في مجموعها أوجه الاتفاق.

2. تمويل الإستثمار: والذي يتمثل في إضافة آلات ومبادئ وأدواة جديدة بغرض توسيع الطاقة الإنتاجية كاقتناء الآلات والتجهيزات والمواشي وإقامة محطات لتربية الحيوانات واستصلاح الأراضي.

3. و ما يترتب عن العمليات الإنتاجية من توفير النظام التمويلي لأربعة خدمات ضرورية للأداء الاقتصادي السليم.

4. توفير النقود وهي وسيط للتبادل وخزن للقيمة ووحدة للحساب ومقياس لقيم المعاملات.

5. يوفر وسيلة لتعبئة وتوزيع الأرصدة وتجميع مدخرات العديد من المدخرين ومنحها للإستثماريين وتسمى هذه العملية "بالوساطة المالية ".

6. يوفر الوسائل لتحويل وتوزيع المخاطر عبر الإقتصاد.

7. يوفر مجموعة من أدوات السياسة لتحقيق إستقرار النشاط الإقتصادي.[2]

ثانيا: مخاطر التمويل.

[1] بلعزوز بن علي، اليفي محمد "اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مقررات لجنة بازل 2" الملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 17-18 أفريل 2006 ،جامعة الشلف ص 486.

[2] عادل عبد الفضيل عيد، الائتمان و المدنيات في البنوك الاسلامية، دار الفكر الجامعي ،الاسكندرية الطبعة 2007ص22.

قد تواجه المؤسسات أثناء عملية تمويل مشاريعها عدة مخاطر تكون سببا في تعطيلها أو سببا في زيادة تكاليف الإنجاز, والتي تتبناها المؤسسة من قبل، وتنقسم هذه المخاطر عموما إلى ثلاثة أنواع:[1]

1 – من ناحية السلع الموجودة في المخازن أو المواد الأولية، فهي معرضة بطبيعة الحال إلى الإختلاس أو الإتلاف بسبب طول مدة تخزينها وعدم طلبها من الزبائن أو بسبب وقوع حريق داخل المخزن....

كل هذا يعتبر بمثابة أخطار مادية تؤثر بشكل كبير على الإيرادات المالية للمؤسسة، بحيث تنخفض هذه الإيرادات جراء هذه الأخطار المذكورة.

2 – إن التسيير الجيد للمؤسسات يسمح بتحقيق الأهداف المتوقعة مستقبلا أو حتى الوصول إلى نتائج أفضل ومن ثم فإن سوء التسيير من طرف مسيري المشروع يتسبب في تعطيل مدة إنجازه وتحمل المؤسسة تكاليف إضافية غير مرغوب فيها، وتعتبر أخطاء التسيير بمثابة الأخطار الفنية.

3 –النوع الثالث من المخاطر هو المخاطر الاقتصادية التي تنقسم إلى نوعين أساسيين هما:

أ- خطر عدم كفاية الموارد اللازمة لإتمام المشروع والتي تتسبب في توقف العمل، وفي نفس الوقت إرتفاع تكاليف الإنجاز، ويمكن أن نذكر على سبيل المثال تسديد أجور العمال المتوقفين عن العمل,...

ب- خطر تدهور حجم الطلب على المنتج النهائي أي انخفاض رقم الطلبيات على الإنتاج التام الصنع للمؤسسة من (س) وحدة إلى (س- ن)، حيث ن: تمثل عدد الوحدات التي إنخفض بها الطلب، ويعود ذلك إلى عدة أسباب منها:

*سوء التقدير لرغبات وإحتياجات المستهلكين بسبب نقص الخبرة و قلة المعلومات.

* المنافسة الكبيرة في السوق.

* وجود نقص في السلعة المنتجة، أي السلعة المنتجة لا تعمل أو لا تكون صالحة إلا بوجود سلعة مكملة لها

وبالمقابل هناك عدة طرق تسمح للمؤسسة بتفادي أو تخفيض هذه المخاطر منها:

1- وضع إحتياطات ومخصصات من الميزانية لمواجهة أي خطر محتمل.

2- فيما يخص سوء التقدير لرغبات ومتطلبات المستهلكين، فإنه بالإمكان مواجهته عن طريق الإنفاق على بحوث ودراسات التسويق.

[1] طارق الحاج،مرجع سبق ذكره، ص22.

3- التأمين ضد أخطار السرقة والحريق وغيرها من المخاطر، وذلك لدى مؤسسات التأمين.

المبحث الثاني: مصادر التمويل.

المطلب الأول: المصادر الداخلية.

نقصد بالتمويل الداخلي للمؤسسة مجموعة الموارد التي يمكن للمؤسسة الحصول عليها بطريقة ذاتية دون اللجوء الى الخارج، أي مصدرها ناتج عن دورة الإستغلال للمؤسسة، وتتمثل في التمويل الذاتي.[1]

أولا–التمويل الذاتي:

يعرف التمويل الذاتي على أنه إمكانية المؤسسة لتمويل نفسها بنفسها من خلال نشاطها، وهذه العملية لا تتم إلا بعد الحصول على نتيجة الدورة، هذه النتيجة يضاف اليها عنصرين هامين يعتبران موردا داخليا للمؤسسة وهما الإهتلاك والمؤونات.

إن مبلغ النتيجة الصافية المحصل عليها في نهاية الدورة المالية والتي تكون أحد عناصر التدفق النقدي الصافي ليست نهائية أو تحت تصرف المؤسسة النهائي لأنها سوف توزع على الشركاء، ولهذا فالمقدار الذي تستطيع المؤسسة أن تتصرف فيه فعلا بعد نهاية الدورة يتكون من قيمة النتيجة الصافية الغير موزعة، إضافة إلى الاهتلاكات والمؤونات إذن فهذه القيمة تعبر عن قدرة المؤسسة على تمويل نفسها بنفسها.

التدفق النقدي الصافي= الأرباح + الإحتياطات+ مخصصات الإهتلاك+ مخصصات المؤونات.

قدرة التمويل الذاتي=النتيجة الصافية قبل توزيع الأرباح+ مخصصات الإهتلاك+مؤونات ذات طابع إحتياطي.

التمويل الذاتي= قدرة التمويل الذاتي – الأرباح الموزعة.

أ- الأرباح المحتجزة:

هي عبارة عن ذلك الجزء من الفائض القابل للتوزيع الذي حققته المؤسسة من ممارسة نشاطها (خلال السنة الجارية أو السنوات السابقة)ولم يدفع في شكل توزيعات والذي يظهر في الميزانية العمومية للمؤسسة ضمن

[1] د.شوقي بورقبة، التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية، دار عالم الكتب الحديث، عمان، الاردن، 2013، ص31.

عناصر حقوق الملكية، فبدلا من توزيع كل الفائض المحقق على المساهمين، قد تقوم المؤسسة بتخصيص جزء من ذلك الفائض في عدة حسابات مستقلة يطلق عليها اسم "إحتياطي"بغرض تحقيق هدف معين مثل: إحتياطي إعادة سداد القروض، أو إحلال وتجديد الألات ... وتتمثل عناصر الأرباح المحتجزة فيما يلي:

1-**الإحتياط القانوني:**

وهو الحد الادنى من الإحتياطي الذي لابد للمؤسسة من تكوينه(وحدده القانون ب 5% من صافي الأرباح على أن لا يتعدى 10% من رأس مال المؤسسة)ويستخدم في تغطية خسائر المؤسسة وفي زيادة رأس المال.

2-**الإحتياط النظامي:**

يتم تكون هذا الإحتياط طبقا للنظام الأساسي للمؤسسة، حيث يشترط هذا الأخير وجوب تخصيص نسبة معينة من الأرباح السنوية لأغراض معينة، وهو غير إجباري.

3-**الإحتياطات الأخرى:**

ينص قانون الشركات على أنه يجوز للجمعية العامة بعد تحديد نصيب الأسهم في الأرباح الصافيةّ، أن تقوم بتكوين إحتياطات أخرى، وذلك بالقدر الذي يحقق دوام إزدهار الشركة، أويكفل توزيع أرباح ثابتة بقدر الإمكان على المساهمين.

4-**الأرباح المرّحلة:**

نقصد بها المبلغ المتبقي بعد عملية توزيع الأرباح السنوية والذي يقترح مجلس الإدارة ترحيله إلى السنة التالية، ويستخدم هذا الفائض كاحتياطي لمواجهة أي انخفاض في الأرباح المحققة في السنوات المقبلة التي قد تؤدي إلى عدم قدرة المؤسسة على إجراء توزيعات مناسبة على حملة الأسهم.

ب- الإهتلاك:

يعرف على أنه طريقة لتجديد الإستثمارات، أي أنه الهدف من حساب الإهتلاكات هو ضمان تجديد الإستثمارات عند نهاية عمرها الإنتاجي، كما يعرف على أنه التسجيل المحاسبي للخسارة التي تتعرض لها الإستثمارات التي تتدهور قيمتها مع الزمن بهدف إظهارها في الميزانية بقيمتها الصافية.

ويلعب الإهتلاك في المؤسسة دورا إقتصاديا يتمثل في إهتلاك متتالي للإستثمارات، ودورا ماليا يتمثل في عملية إعادة تكوين الأموال المستثمرة في الأصول الثابتة بهدف إعادة تجريدها في نهاية حياتها الإنتاجية حيث يتم حجز المبالغ السنوية، لذلك تبقى تحت تصرف المؤسسة كتمويل ذاتي إلى يوم صرفها.

ت- المؤونات:

تعرف المؤونة على أنها انخفاض من نتيجة ومخصصة لمواجهة الأعباء والخسائر المحتملة الوقوع أو الاكيدة الحصول، كما تعرف على أنها إنخفاض غير عادي في قيمة الأصول وعلى المؤسسة أن تسعى لتفادي الإنخفاض.

وتطبيقا لمبدأ الحيطة والحذر يجبر القانون التجاري الجزائري في مادته 718 المؤسسات على أخذ هذه الأمور بعين الإعتبار أي تسجيلها في دفتر المحاسبة، وذلك بتكوين مؤونات تدهور قيم المخزون والحقوق ومؤونات الأعباء والخسائر، سواء كانت النتيجة إيجابية أم سلبية حفاظا على صدق الميزانية، وتكوين هذه المؤونات يتقيد بعدة شروط منها:

-أن تكون أسباب إنخفاض قيمة الأصل المعني قد أنشات خلال نفس السنة.

-أن يكون وقوع هذا النقص محتملا.

-أن يكون تقدير هذا النقص موضوعي.

ويمكن طرح السؤال التالي: متى وكيف تدخل هذه المؤونات في حساب التمويل الذاتي؟

من خلال معرفتنا كون هذه المؤونات خاصة بالأعباء والخسائر المحتملة، فقد تقع هذه الخسائر بالفعل خلال دورة الإستغلال، ومن هنا تواجه المؤسسة هذه الخسائر، ومن جهة أخرى قد لا تقع هذه الخسائر المحتملة وعليه تبقى هذه الأموال تحت تصرف المؤسسة، وبالتالي في نهاية الدورة المالية تنتقل إلى الإحتياطات وهذا بعد طرح نسبة الضريبة منها و تبقى لدى المؤسسة حيث تدخل ضمن التمويل الذاتي لها.

مزايا و عيوب التمويل الذاتي:

1-المزايا:

- يعتبر التمويل الذاتي ضروري لعمليات الإقتراض حيث أنه من المعروف أن المؤسسة تلجا إلى الإقتراض حسب إمكانياتها على التسديد وحجم التمويل الذاتي الذي يبين لها نسبة التسديد.

- البحث عن التمويل ذاتي بمستوى عال هو الهدف الأساسي للسياسة المالية وهو دليل على إستقلالية المؤسسة في المحيط الذي تنشط فيه.

- تمثل أموال الإهتلاك الجانب الأكبر في التمويل الداخلي والتي تمثل أمواله معفية من الضرائب.

2- العيوب:

– حجم التمويل الذاتي عادة لا يكفي لتغطية كل حاجيات التمويل.

– قد يؤدي الإعتماد على التمويل الداخلي إعتمادا كليا إلى التوسع البسيط، وبالتالي عدم الإستفادة من الفرص المتاحة والمربحة بسبب قصور التمويل الداخلي إلى توفير الإحتياجات المالية اللازمة.

– قد لا تهتم الإدارة بدراسة مجالات إستخدام الأموال المدّخرة لدى المؤسسة كتلك المتحصل عليها من الغير، مما يؤدي إلى إضعاف العائد.

المطلب الثاني: المصادر الخارجية.

من الممكن أن المؤسسة لا يمكنها تمويل إستثماراتها بوسائلها الخاصة، مما يجعلها تلجأ إلى البحث عن مصادر خارجية لتمويلها، وتتمثل هذه المصادر فيما يلي:

1–مصادر التمويل قصير الأجل.

2–مصادر التمويل المتوسط الأجل.

3–مصادر التمويل طويلة الأجل.

1. مصادر التمويل قصيرة الأجل:

يقصد بالأموال قصيرة الأجل كمصدر تمويلي، تلك الأموال التي تكون متاحة للمستثمر أو للمؤسسة قصد تمويل الفرص الإستثمارية المتاحة كونها تمثل إلتزاما قصير الأجل على المؤسسة يتعين الوفاء به خلال فترة زمنية لا تزيد عن سنة، وتتضمن مصادر التمويل قصير الأجل مايلي:[1]

أ– الائتمان التجاري(الائتمان المقدم من الموردين):

يقصد بالائتمان التجاري قيمة البضاعة المشتراة على الحساب بغرض بيعها، وبعبارة أخرى يتمثل الإئتمان التجاري في رقم أوراق الدفع والحسابات الدائنة التي تنشأ نتيجة لشراء البضاعة دون دفع ثمنها نقدا على أن يتم سداد قيمتها بعد فترة محددة، وتتوقف تكلفة الإئتمان التجاري على شروط الموردين، و يصبح تمويلا ذا تكلفة عالية إذا فقدت المؤسسة السيطرة في إستخدامه لصالحها.

[1] عبد الوهاب يوسف أحمد، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، دار الهدى، عمان الاردن، 2007، ص70.

للإئتمان التجاري أشكال مختلفة، نجده يتخذ أحد الأشكال التالية:

الشكل الأول:

يتم الشراء على الحساب بناء على أمور شفوية أو كتابية تصدر عن المؤسسة المشترية إلى المورد وبمجرد أن يتم تنفيذ الإئتمان التجاري من خلال الحسابات المفتوحة وبدون أية ضمانات.

الشكل الثاني:

يتم التوريد مقابل كمبيالة مسحوبة على المشتري، يرسلها البائع مع فاتورة الشحن إلى البنك الذي يتعامل معه والذي يقوم بدوره بالحصول على توقيع المشتري على الكمبيالة في مقابل تسليمه مستندات الشحن التي سيحصل بها على البضائع.

الشكل الثالث:

يتم الشراء و الحصول على البضاعة بعد أن يوقع المشتري كمبيالات بقيمة البضاعة ويسلمها مباشرة إلى البائع أي عن طريق السند لأمر(الإذني).

من بين مزايا إستخدام الإئتمان التجاري:

- إستخدامه لا يترتب عليه اية أعباء إضافية نتيجة للشراء لأجل.

ب- الإئتمان المصرفي:

يتمثل في القروض(السلفيات) التي يتحصل عليها المستثمر أو المؤسسة من البنوك ويلتزم بسدادها خلال فترة زمنية لا تزيد عادة عن سنة واحدة.

والقاعدة العامة أن الإئتمان المصرفي قصير الأجل يستخدم في تمويل الأغراض التشغيلية للمؤسسة ويستبعد إستخدامه في تمويل الأصول الثابتة.

أنواع القروض المصرفي:

تقوم البنوك التجارية بمنح مجموعة من القروض نميز نوعين أساسيين هما:

القروض غير المكفولة بضمان:

من خلالها يقوم البنك بالموافقة ولمدة معينة من الزمن على إقراض المشروع ما يلزمه من أموال، بشرط

أن لا تزيد الكمية المقترضة على مبلغ معين يسمى "الإعتماد"، وهو عبارة عن الحد الأقصى الذي لا يمكن تجاوزه في أي وقت وعادة ما تعمد البنوك عند منع هذا النوع من القروض بوجود شرطين هما :

أولا– وجوب إحتفاظ المقترض في حسابه الجاري لدى البنك على نسبة مئوية معينة تتراوح بين 10%-20%من قيمة الإعتماد أو على الأقل من قيمة القرض الممنوح فعلا.

ثانيا– وجوب قيام المقترض بسداد ديونه مرة واحدة على الأقل كل سنة، وذلك لإظهار أن هذه القروض من النوع القصير الأجل وأنها لا تستعمل كمصدر لتمويل الإحتياجات الدائمة.

القروض المكفولة بضمان:

يتطلب هذا النوع من القروض وجود ضمان يقدمه المقترض إلى البنك قبل حصوله على الإئتمان إما في شخص آخر يتعهد بسداد القرض في حالة توقف المقترض عن الدفع، وإما في أصل من أصول المؤسسة مثلا: أوراق القبض، الحسابات المدينة للعملاء، الأوراق المالية، بضاعة....إلخ، وفي حالة توقف المقترض عن سداد ديونه يحق للبنك لإستلاء على الأصل المرهون.

2. مصادر التمويل متوسطة الأجل:

يعرف التمويل متوسط الأجل بأنه ذلك النوع من القروض الذي يتم سداده خلال فترة تزيد عن السنة وتقل عن 10 سنوات، وينقسم هذا النوع من القروض إلى:[1]

أ– قروض مباشرة و متوسطة الأجل.

ب– التمويل بالإستئجار.

أ– القروض المباشرة متوسطة الأجل:

يستعمل هذا النوع من القروض في تمويل الأصول الثابتة التي لا يتجاوز عمرها الإقتصادي.

ب– التمويل بالاستئجار:

إن إستخدام العقارات والمعدات من طرف المؤسسة كان ممكنا فقط عن طريق الإمتلاك، لكن في السنين

[1] رابح خوني، مرجع سبق ذكره، ص205.

الخيرة ظهر إتجاه نحو إستئجار هذه العقارات و التجهيزات بدلا من شرائها، فبعد أن كان الإستئجار مقتصرا على الأراضي والمباني، فقد أصبح يشمل جميع الأصول تقريبا (المنقولة والغير منقولة)، وهنالك عدة أشكال عن طريق الإستئجار وهي:

الإستئجار المالي:

إن عملية الإستئجار المالي لأصل ما(أو كما يسمى القرض الإيجاري) تتم كما يلي:

- تختار المؤسسة التي ترغب في تحقيق هذا النوع من الإستئجار، الأصل الذي تريد إستئجاره وكذلك المؤسسة الموردة له.
- كما تقوم هذه المؤسسة باختيار البنك الذي سيقوم بعملية التمويل، فتتفق معه على أن تقوم بشراء الأصل من المورد وتأجيره مباشرة لهذه المؤسسة التي تستخدمه، وهذا على أساس عقد تجاري ينص على سداد قيمة الأصل على دفعات سنوية بالإضافة لعائد يحصل عليه البنك يتراوح عادة ما بين 12%–06% من قيمة الأصل، وفي نهاية فترة الإيجار يمكن للمؤسسة المستأجرة شراء هذا الأصل على أساس قيمة متبقية محددة في العقد، أو تمديد مدة الإيجار مع دفع أقساط منخفضة أو إعادة الأصل للبنك، ولا يحق لأي طرف(المؤسسة أو البنك)إلغاء العقد إلا في حالات إستثنائية.

البيع بالإيستئجار:

هنا تستطيع المؤسسة أن تحصل على موارد مالية عن طريق بيعها لجزء من ممتلكاتها الثابتة(مثل:الأراضي، المباني، التجهيزات ...) لمؤسسة مالية، و مباشرة بعد ذلك تقوم بإستئجار الأصل المباع لمدة محددة وبشروط خاصة.

وتتشابه طريقة البيع ثم الإستئجار مع الإستئجار المالي تماما، إلا من حيث مصدر الأصل المستأجر الذي يكون في طريقة البيع ثم الإستئجار هو المقترض والبائع في نفس الوقت، مما يمكننا القول بأن البيع ثم الإستئجار هو نوع خاص من الإستئجار المالي.

إستئجار الخدمة(الإستئجار التشغيلي):

من أهم خصائص هذا النوع أن المؤجر عادة ما يكون مسؤولا عن صيانة الأصل والتأمين عليه، كما يتحمل

مخاطر الإهتلاك والتقادم (ومثال ذلك تأجير السيارات ...الخ).

وفي هذا النوع يمكن للمستأجر إلغاء العقد قبل المدة المقررة وإرجاع الأصل لمالكه.

3. مصادر التمويل طويل الأجل:

أولا – الأسهم : يمكن تصنيفها إلى نوعين هما:[1]

أ – الأسهم العادية:

تمثل مستند ملكية لحاملها، أي أنه يملك حصة في رأس مال المؤسسة، ولها قيم مختلفة هي:

1-قيمة إسمية: تتمثل في قيمة حقوق الملكية التي لا تتضمن الأسهم الممتازة مقسومة على عدد الأسهم العادية.

2-تتمثل في قيمة السهم في سوق رأس المال، و قد تكون هذه القيمة أكثر أو أقل من القيمة الأسمية أو الدفترية.

وتعتمد شركات المساهمة إعتمادا يكاد يكون تاما على الأسهم العادية في تمويلها الدائم خصوصا عند بدء تكوينها لأي إصدار هذا النوع من الأسهم لا يحمل المؤسسة أعباء كثيرة كما هو الحال بالنسبة للأسهم الممتازة أو السندات، إضافة إلى أن المؤسسة غير ملزمة بدفع عائد ثابت أو لحملة الأسهم العادية. فإذا حققت المؤسسة أرباحا كثيرة يمكن لحملة الأسهم العادية الحصول على عائد مرتفع، أما إذا حققت الشركة خسائر أو قررت عدم توزيع الأرباح فإن حملة الأسهم العادية لن يحصلو على شيء.

ب – الأسهم الممتازة:

يمتاز هذا المصدر بإلهام من مصادر التمويل طويل الأجل بجمعه بين صفات أموال الملكية والإقتراض وتعرف الأسهم الممتازة بأنها شكل من أشكال رأس المال المستثمر في المؤسسة، ويحصل مالكي الأسهم الممتازة على ميزتين: ميزة العائد، وميزة المركز الممتاز إتجاه حملة الأسهم العادية.

ومن أسباب لجوء المؤسسات إلى إصدار الأسهم الممتازة كمصدر تمويلي نذكر ما يلي:

1- زيادة الموارد المالية المتاحة للمؤسسة من خلال ما يلقاه هذا النوع من الأسهم من إقبال لدى المستثمرين.

[1] د. ضياء مجيد، البورصات أسواق المال وأدواتها، الأسهم والسندات، مؤسسة شباب الجامعة،الاسكندرية، 2008، ص65.

2– المتاجرة بالملكية لتحسين عائد الإستثمار من خلال الفارق الإيجابي بين كلفة الأسهم الممتازة وعائد الإستثمار.

3– إستعمال أموال الغير دون إشراكهم في الإدارة، بإعتبار أنه ليس لهم الحق في التصويت.

ثانيا:السندات.[1]

تعتبر السندات جزء من القروض طويلة الأجل تصدرها المؤسسة بهدف الحصول على أموال لتمويل نفقاتها الإستثمارية والتشغيلية، وتنقسم السندات إلى:

أ- **سندات غير مضمونة برهن أصول:**

هي تلك التي يصبح فيها حامل السند دائنا دائما في حالة التصفية، حيث أن هذا النوع من السندات له الأولوية على أصول بذاتها، وتكون القدرة على تحقيق أرباح هي الضامن على قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

ب- **سندات مضمونة برهن أصول:**

ويكون الضامن في الغالب هو الأصول الثابت التي تمتلكها المؤسسة، على أن ينص في السند ذاته على نوع أو أنواع الأصول الضامنة في حالة عدم وفاء المؤسسة بإلتزاماتها.

ج- **سندات الدخل:**

تلتزم المؤسسة بدفع فوائد هذه السندات فقط في حالة تحقيقها لأرباح كافية لدفع هذه الفوائد بما يعني أن الفوائد نفسها لا تعتبر من قبيل الإلتزامات الثابتة.

السهولة النسبية في الحصول على التمويل المطلوب، 10 سنوات، وتمثل البنوك والمؤسسات المالية المختصة المصدر الرئيسي لها، وغالبا ما يسدد القرض على شكل أقساط سنوية أو نصف سنوية، مع وجوب تقديم ضمان للحصول عليه حيث يمثل الضمان عادة من 60% – 30% من قيمة القرض، كما أن سعر فائدته أعلى من سعر فائدة القرض قصير الأجل.

المطلب الثالث:تكلفة مصادر التمويل.

أولا: العوامل المؤثرة في تكلفة الأموال.[2]

---

[1] د. ضياء مجيد، المرجع نفسه، ص88.

[2] جمزة محمود الزبيدي، إدارة الانتشار والتمويل، دار عمار للنشر والتوزيع، 2000، ص195.

تتأثر تكلفة الأموال بعوامل عامة تؤثر على كافة العناصر المكونة للهيكل المالي وبعوامل خاصة تتعلق بكل عنصر على حدا،كما تتأثر تكلفة الأموال كذلك بالقرار المحدد للخليط الذي يتكون منه الهيكل المالي ونسبة كل عنصر فيه وفيما يلي نتعرض لهذه العوامل بشيء من التفصيل.

1- تأثير العوامل العامة:

يتوقع المستثمرون الذين يزودون المنشأة بالأموال(ملاك ودائنين)الحصول على عائد يكفي لتعويضهم من مجرد حرمانهم من إستغلال أموالهم لتحقيق منافع حاضرة نظرا لتوجيه تلك الأموال إلى مجال الإستثمار كما يتوقعون كذلك الحصول على عائد لتعويضهم عن المخاطر التي قد يتعرض لها عائد إستثماراتهم ويعتبر الجزء الأول من العائد تعويض للمستثمر عن عنصر الزمن، إذ أنه عائد يحصل عليه كتعويض عن تأجيل الحصول على إشباع من أموال يمتلكها، وتقدر قيمة هذا التعويض بالعائد الذي يمكن للمستثمر الحصول عليه لو أنه إستثمر أمواله في مجالات لا تتعرض لأية مخاطر، وهو ما يعادل العائد المتوقع على سندات حكومية لا تزيد فترة إستحقاقها عن سنة وهو ما يطلق عليه بمعدل العائد الإستثمار الخالي من المخاطر، ويتوقف هذا العائد الذي يعتبر بالنسبة للمنشأة جزء من تكلفة أي مصدر تمويل على الحالة الإقتصادية فكلما زاد الطلب على الأموال زاد معدل العائد على الاستثمار الخالي من المخاطر والعكس صحيح.أما بالنسبة للجزء الثاني من العائد الذي يحصل عليه المستثمر كتعويض عن المخاطر التي يتعرض لها العائد من الإستثمار ذاته، فيطلق عليه بدل المخاطرة.

ولكن ما هو الموقف بالنسبة لمخاطر التضخم يؤكد بيتي وزملاؤه على أن معدل العائد على الإستثمار الخالي من المخاطر ينبغي أن يتضمن جزء إضافي لتعويض المستثمر على مخاطر إنخفاض القدرة الشرائية للأموال المستثمرة، وهم بذلك ينظرون إلى بدل المخاطرة على أنه تعويض عن المخاطر التي تتعلق بالمنشأة ذاتها وهي مخاطر التشغيل والمخاطر المالية، كما ينظرون إلى معدل العائد على الإستثمار الخالي من المخاطر على أنه معدل العائد الخالي من مخاطر التشغيل والمخاطر المالية وبذلك يجب أيضا أن يكفي لتعويض المستثمر عن مخاطر التضخم، وهذا بالطبع لا يغير من طبيعة هذا العائد إذ مازال تعويضا عن عنصر الزمن وما يخبئه من مخاطر قد يتعرض لها العائد .

وإذا ما إتفقنا على هذا فإن تكلفة عنصر الزمن يمكن التعبير عنها بالمعادلة(2-1)الموالية

ف=ج + خ.....(2-1)

حيث أن "ف"تمثل العائد مقابل عنصر الزمن أي معدل العائد على الإستثمار الخالي من المخاطر والذي يتكون من جزئين هما:

-ج: جزء لتعويض المستثمر عن تأجيله إشباع حاجات أم منافع حاضرة من أجل الإستثمار.

-خ:مخاطر أخرى ترتبط بالزمن وهي مخاطر التضخم.

2- عوامل خاصة بكل عنصر:

تتفاوت مصادر التمويل من حيث المخاطر التي تتعرض لها، فالمقرضون أقل تعرضا للمخاطر من حملة الأسهم إذ أن لهم الحق في الحصول على فوائد دورية بصرف النظر عن تحقيق المنشأة للربح من عدمه، كما أن لهم الأولوية في الحصول على مستحقاتهم من أموال التصفية وذلك في حالة الإفلاس، ويأتي بعد ذلك حملة الأسهم الممتازة إذ أنهم أكثر عرضة للمخاطر من الدائنين إلا أنهم أقل عرضة للمخاطر من حملة الأسهم العادية فحملة الأسهم الممتازة يتقدمون على حملة الأسهم العادية سواء في الحصول على نصيبهم من الأرباح الموزعة أو في حصولهم على مستحقاتهم من أموال التصفية وذلك في حالة الإفلاس وهكذا يأتي حملة الأسهم العادية في نهاية القائمة يتحملون مخاطر أكبر مما يتحمل الآخرون ونظرا إلى أن التكلفة التي تدفعها المنشأة (العائد الذي يتحصل عيه المستثمرون) تتوقف على المخاطر التي تتعرض لها مصادر التمويل المختلفة فما المتوقع أن يكون الإقتراض هو أقل مصادر التمويل تكلفة وأن تكون الأسهم العادية أكثرها تكلفة بينما تأتي الأسهم الممتازة في منتصف الطريق.

3- قرار المنشأة بهيكل الرأس المالي:

عادة ما تضع المنشآت سياسة محددة بشأن الخليط الذي يتكون منه هيكل الرأس المالي ونسبة كل عنصر فيه تقرر المنشأة مثلا الإعتماد على القروض والحقوق في التمويل إستثماراتها وبهذا تستبعد الأسهم الممتازة كما قد تقرر كذلك نسبة مستهدفة لكل عنصر داخل الخليط الذي قررت الاعتماد عليه في تمويلها وطالما أن تكلفة كل عنصر تختلف نتيجة الإختلاف درجة المخاطر التي يتعرض لها عائد ذلك العنصر لذا فمن المتوقع أن تختلف تكلفة الأموال وفقا لقرار المنشأة الذي يحدد العناصر التي يتكون منها الهيكل المالي ونسبة كل عنصر فيه.

ثانيا: تقدير تكلفة عناصر التمويل.

1- تكلفة مصادر التمويل طويلة الأجل.

أ- تكلفة الإقتراض طويل الأجل:

وتتمثل تكلفة الإقراض في المعدل الفعلي للفائدة والذي تدفعه المؤسسة للمستثمر وهو ما يعرف بالتكلفة الظاهرة ويمكن تقديره بالعلاقة التالية:[1]

$$C_0=C_t/(1+K_i)^t$$

C_0: مبلغ القرض.

C: مبلغ التدفقات الخارجة للسنةt ويعادل (القرض+الفوائد).

K_i: سعر الفائدة الظاهري.

ومنه: $$C_0/\ C_t = (1+K_i)^t$$

وبالتالي فإن تكلفة الإقتراض هي المعدل الذي يحقق المساواة بين التدفقات الخارجة للقرض، أما التكلفة الحقيقة التي تتحملها المنشأة فعليا بعد فصل الوفورات الضريبية وتعطى بالعلاقة التالية:

$$K_P= K_i\ (1- t\ )$$

t: معدل الضريبة.

K_P: معدل الفائدة الفعلي.

ب- تكلفة الأسهم العادية:

تتمثل في الحد الأدنى للعائد على الإستثمارات الجديدة الممولة بإصدار أسهم جديدة، وهو المعدل الذي يحافظ على القيمة السوقية للسهم بدون تغير وتتحدد تكلفة السهم العادي حسب نموذج جوردن كما يلي :

$$r=b_i/(f_i\ .\ s_i)\ x\ 100\% + t\%$$

حيث:

r: تكلفة السهم العادي.

b_i: الأرباح المتوقعة توزيعها سنويا عن ملكية السهم الواحد.

f_i: قيمة إصدار السهم للسهم العادي.

s_i: مصاريف الإصدار السهم الواحد.

[1] حمزة محمود الزبيدي، المرجع نفسه، ص201.

t: معدل نمو الأرباح(تمثل الأرباح الإضافية التي تخص المساهمين العاديين).

ج – تكلفة التمويل من الأسهم الممتازة:

يمكن الوصول إلى تكلفة التمويل من الأسهم الممتازة و تصاغ تكلفة الأسهم الممتازة بالعلاقة التالية:

$$r= b_i /(f_i \cdot s_i) \times 100\%$$

وكذلك يمكن حساب تكلفة السهم الممتاز كما يلي:

$$K_P= D/I_0$$

K_P: تكلفة التمويل بالأسهم الممتازة.

D: حصة الأسهم الممتازة من الأرباح.

I_0: القيمة الإسمية للسهم الممتاز.

د–تكلفة الأرباح المحتجزة:

يعتقد البعض أن الأرباح ليس لها تكلفة لكن هذا غير صحيح لأنها أصلا من حق أصحاب الأسهم العادية ولا يتم احتجازها إلا بعد موافقتهم وبالتالي تكلفة الأرباح المحتجزة هي نفس تكلفة الأسهم العادية لكن ينبغي طرح الضريبة منها لأنها لا تخضع لها.

2– تكلفة مصادر التمويل متوسطة الأجل:

تكلفة القروض المتوسطة الأجل تحسب بنفس طريقة القروض الطويلة الأجل والفرق الوحيد يكمن في المدى الزمني لذا سوف لن نفصل فيها ونتناول تكلفة التمويل التأجيري فقط.

أ– تكلفة التمويل التأجيري:

هو معدل العائد الأدنى الواجب تحقيقه على الإستثمارات الممولة بواسطة التمويل التأجيري، وهو المعدل**r** الذي تتساوى فيه القيمة الحالية التي تتحملها المؤسسة مع القيمة الحالية للدفعات(بعد خصم الضريبة)مضافا إليه ما تفقده المؤسسة من إقتصاد الضرائب على الإهتلاكات خلال مدة عقد التمويل التأجيري مضافا إليه قيمة إعادة الشراء الأصل في نهاية عمره الاقتصادي، وتحسب تكلفة التمويل بالصيغة التالية:

$$V_0= \sum_{1}^{n} L_i(1-T) + A_iT / (1+r)^i + R_n / (1+r)^i$$

حيث تمثل:

$\mathbf{V_0}$: القيمة الحالية الصافية للإستثمار(قيمة التجهيزات والآلات).

$\mathbf{L_i}$: الدفعة(الإيجار أو التأجير)التي سوف تدفع في السنة i.

$\mathbf{T}$: معدل الضريبة على أرباح المؤسسات.

$\mathbf{A_i}$: الإهتلاكات السنوية للأصل فيما لو كانت المنشأة مالكة له.

$\mathbf{R_n}$: القيمة المتبقية من الأصل في نهاية العقد.

r: تكلفة الإستئجار(معدل العائد المساوي بين قيمة الأصل وقيمة التدفقات الحالية لعناصر الأصل المستأجر).

المبحث الثالث:صيـغ التمويـل من المنظور الإسلامي.

المطلب الأول:صيغ التمويل بالمضاربة والمشاركة.

أولا: المضاربة.

1. **تعريف المضاربة:** هي نوع من أنواع الشراكة يكون فيها رأس المال من شخص يسمى صاحب رأس المال (البنك)، والعمل مع شخص آخر يسمى المضارب(المشروع)، يقوم هذا الأخير بالعمل بالمال المقدم والربح يقسم بين صاحب رأس المال والمضارب بنسب معلومة، أما الخسارة فيتحملها صاحب رأس المال، ما لم يثبت أن المضارب قد قصر أو أهمل عمله أو أخل بأحد الشروط المضاربة، وتنقسم المضاربة إلى قسمين:[1]

[1] فتيحة ونوغي، أساليب تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الإسلامي، بحوث وأوراق عمل الدورة الدولية 25 28 ماي حول تمويل ال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية منشورات مخبر الشراكة والاستثمار، سطيف، الجزائر، 2004.

- المضاربة المطلقة.
- المضاربة المقيدة.

2. مزايا نظـام المضاربـة: تتمثل فيما يلي:

- المضاربة صفة شرعية والتمويل بواسطتها خال من سعر الفائدة.
- المضاربة صيغة إستثمارية تجمع بين من يملكون المال ولا يملكون الخبرة الكافية لإستثماره وبين من يملكون الخبرة ولا يملكون المال.
- من مزايا المضاربة أنها تستطيع أن تكون بديل للتعامل المصرفي الربوي، خاصة السحب على المكشوف.
- تحد من التضخم النقدي، لأن المضاربة تدفع بالبنوك إلى متابعة التمويل والتأكد من أنه قد وظف في غرضه.

3. الخطوات العملية للمضاربـة: للقيام بالمضاربة نقوم بالخطوات التالية:

- **تكوين مشروع المضاربة– البنك-:** يقدم رأس مال المضاربة بصفة رب العمل المضارب يقدم جهده وخبرته لإستثمار المال مقابل حصة من الربح المتفق عليه.
- **نتائج المضاربة:** يحتسب الطرفان النتائج ويقسمان الأرباح في نهاية مدة المضاربة ويمكن أن يكون ذلك دوريا حسب الإتفاق مع مراعاة الشروط الشرعية.
- **تسديد رأسمال المضاربة–البنك-:** يستعيد البنك رأسمال المضاربة الذي قدمه قبل أي توزيع للأرباح بين الطرفين لأن الربح يجب أن يكون وقاية لرأس المال وفي حالة الإتفاق على توزيع الأرباح دوريا قبل المفاصلة فإنها تكون على الحساب إلى حين التأكد من سلامة رأس المال.
- **توزيع الثروة الناتجة عن المضاربة:** في حالة حدوث خسارة فإنه يتحملها رب المال (البنك)، في حالة حدوث أرباح فهي توزيع بين الطرفين حسب الإتفاق مع مراعاة مبدأ(الربح وقاية لرأس المال).

ثانيا: المشـاركة.

يعتبر التمويل بالمشاركة من أهم الأساليب التمويلية التي تستخدمها البنوك بفعالية بإعتبارها أساسا لبنوك مشاركة وأحد نواحي تميزها وتفردها عن باقي البنوك الأخرى، فيما يلي سنتطرق الى تعريفها وأهم مزاياها:[1]

تعريف المشاركة: هي صيغة تمويلية لإقامة المشروعات يتم في إطارها الاشتراك في الأموال لإستثمارها في الأنشطة الإقتصادية المعتمدة بحيث يساهم كل طرف بحصته في رأس المال اللازم للإقامة المشروع.

يعد التمويل بالمشاركة أكثر ضمانا لتحقيق نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فمن المفروض أن معدلات فشل هذه المشروعات الكبيرة لأسباب قصور الدراسات الإقتصادية.

1. **مزايا أسلوب التمويل بالمشاركة:** تتمثل في:

- خلو التمويل من أسعار الفائدة المحددة والذي يؤدي إلى تخفيض تكلفة السلعة المنتجة.
- لا يحمل في طياته أية آثار تضخمية.
- تطبيقه يؤدي إلى انخفاض أو إنعدام التمويل بالقروض.

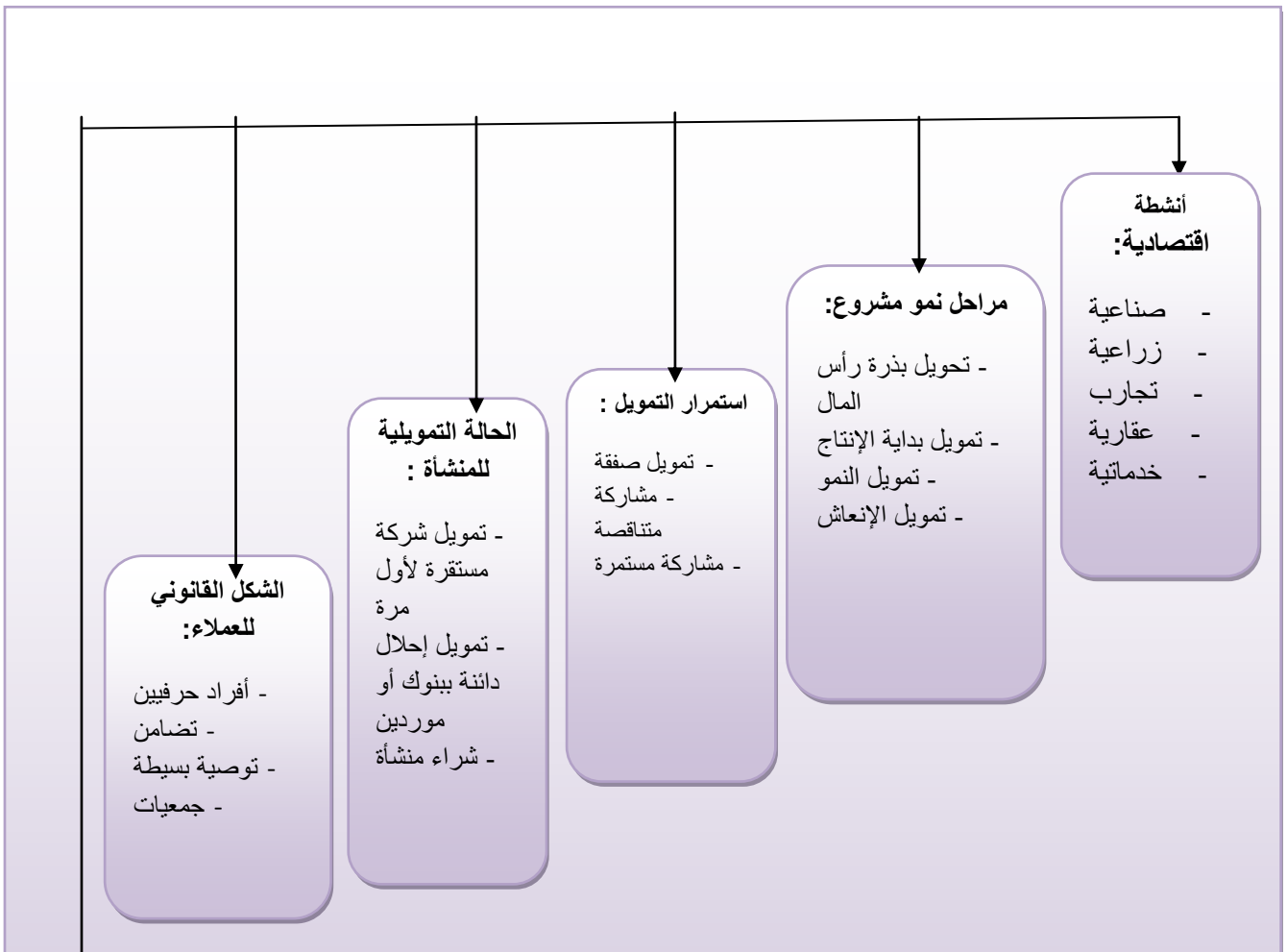

المصدر: من إعداد الطالبتين، 2016.

المطلب الثاني: صيغ المرابحـة والمتاجـرة.

أولا: المرابحـة.[1]

1. تعريف المرابحة: وهي أي يشتري البنك سلعة ما لحساب عميل قد طلبها منه بعد تحديد أوصافها مقابل ربح معين وتسمى أيضا البيع للأمر بالشراء، وللمرابحة شكلان:

- الوكالة بشراء بأجر.

[1] عائشة الشرقاوي المالقي، البنوك الاسلامية، التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2000، ص546.

- الوكالة بشراء بربح.

2. شروط المرابحـة:

- تحديد مواصفات السلعة كاملا تحديدا وافيا.
- أن يكون الثمن الأصلي(الأول)معلوما للمشتري.
- أن يكون الربح معلوما لأنه جزء من الثمن.
- أن يضاف للثمن الأصلي كامل التكاليف.
- أن يملك البنك سلعة بعقد صحيح قبل أن يبيعها للعميل حتى لا يقع البنك في محضور شرعي.
- يتحمل البنك أقساط إستهلاك السلعة وأيضا تبعة الرد بالعيب الخفي قبل تسليمها.
- أن يكون البيع عرضا مقابل نقود ولا يصح بيع النقود بالمرابحة كما لا يجوز بيع السلع بمثلها.

3. مجالات التطبيق: تعتبر المرابحة من أكثر صيغ التمويل إستعمالا في البنوك وهي تصلح للقيام بتمويل جزئي لأنشطة العملاء الصناعية أو التجارية أو غيره وتمكنهم من الحصول على السلع المنتجة والمواد الخام أو الآلات والمعدات من داخل القطر أو خارجه.

ثانيا: المتــاجرة.[1]

1. تعريف المتاجرة: هي عبارة عن إعتماد إيجاري وهو عقد تأجير لأصل مع وعد بالبيع لصالح المتاجر يتعلق الأمر بتقنية تمويل جديدة نوعا ما يتدخل فيها ثلاثة أطراف أساسية هي:

- مورد(الصانع أو البائع)الأصل.
- المؤجر(البنك الذي يشتري الأصل لغرض تأجيره لعميله).

[1] عائشة الشرقاوي المالقي، المرجع نفسه، ص600.

المستأجر الذي يؤجر الأصل الذي يحتفظ حق الاختبار في الشراء النهائي بموجب عقد التأجير.

من خلال التعريف يستخلص أن حق ملكية العتاد تعود للبنك خلال طول مدة العقد بينما يرجع حق الإستغلال للمستأجر، بموجب العقد تظهر ثلاثة أوجه:

- يكون العميل ملزما بشراء الأصل.
- للعميل الحق في شراء أو إرجاع الأصل.
- اختيار العميل تأجير الأصل مرة ثانية.

2. أنواع المتاجـرات:

- البيع بالتقسيط الإسلامي.
- البيع التأجيري "بيع حق الانتفاع".
- البيع الفوري الحاضر لثمن الأجل للبضاعة.
- بضاعة الأمانة.

3.مزايـا المتاجـرة:

- يعتبر التأجير مصدر تمويل مقدم من المؤجر إلى المستأجر.
- تخفيض تكلفة الإفلاس.
- تجنب مخاطر الملكية.
- يحقق قدرا من المرونة مقابل شراء الأصل.
- نقل عبئ الصيانة إلى المؤسسة المؤجرة.

- التخلص من قيود القروض.
- تحسين صورة الربحية الدفترية.
- تجنب الإجراءات المعقدة لقرار الشراء.
- توفير السيولة المالية لأغراض أخرى.

المطلب الثالث: المزارعة والإستصناع.

أولا: المزارعـة.[1]

1. تعريف المزارعـة: هي عملية مشاركة يقدم البنك بمقتضاها أرضا لفلاح لزراعتها وإستغلالها ولا يشترط أن يقدم تمويلا إضافيا لإنجاز العملية الفلاحية بحيث يتولى صاحب الأرض زراعتها وتقسم نتيجة العملية حسب النسب والشروط المتقف عليها.

2. فوائد المزارعة: هذا النوع من التمويل يتلاءم وكل المشاريع الدقيقة جدا، الصغرى، المتوسطة والكبرى منها وهي عملية تمويل محدودة زمانا ونشاطا ومعظم خدماتها تقدم فوائد كبرى نذكر منها:

- ملائمة التمويل للنشاط.
- تخفيف عبئ التمويل على المشاريع.
- صالحة للمشاريع الدقيقة.

بالنسبة للمجتمع التخفيف من عبئ التمويل على المشاريع والذي يؤدي أحيانا إلى إفلاسها.

بالنسبة للبنك:

- تحريك سيولته الظرفية.

[1] فتيحة ونوغي، مرجع سبق ذكره.

- تحقيق أرباح لا بأس بها.

3. أنواع المزارعـة:

- أن تكون الأرض والمدخلات من قبل أحد الطرفين على أن يقوم الآخر بكل العمل.
- أن تكون الأرض وحدها من أحد الطرفين على أن يقوم الآخر بكل العمل.
- أن تكون الأرض والعمل من طرف والمدخلات من الطرف الآخر.
- أن تكون الأرض من طرف والمدخلات من طرف ثاني والعمل من طرف ثالث.
- الاشتراك في الأرض والمدخلات والعمل.

ثانيا: الإستصناع. [1]

1. تعريف الإستصناع: وهو صيغة من صيغ البيوع تتمكن من خلاله المؤسسة الصناعية أو المقاولة(المؤسسة البائعة) من بيع وتسويق مستقبلي لجزء من سلعها وخدماتها التي تعاقدت على توريدها لعملائها، وتضمن بالمقابل المؤسسة المشترية تأمين الحصول على سلع صناعية أو وحدات إنتاجية.

2. فوائدهـا:

- بالنسبة للمشروع: يمزج هذا النوع من التمويل بين كلمتين أساسيتين وهما إما بيع أو قرض حسن أو شراء مع قرض حسن وفي كلتا الحالتين يتبين فوائد هذا النوع بأنها تساهم في التمويل بالإضافة إلى حل مشاكل التزويد والتسويق.

- بالنسبة للبنك:

[1] فتيحة ونوغي، مرجع سبق ذكره.

- تحريك السيولة في تمويلات أقل خطورة.
- يصبح البنك مركزا مهما للبيع والشراء له خبرة واسعة ومعارف كثيرة يستفيد منها في تقليل الكلفة والرفع من الجودة ويستفيد زبائنه منها أيضا.

- **بالنسبة للمجتمع:**

- تقوية التجارة الداخلية والخارجية.
- تنمية الصادرات.
- فتح أسواق جديدة للمنتوجات المحلية.
- حماية المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

3 . الخطوات العملية لبيع الإستصناع:

أ- عقد بيع الإستصناع:

– **المشتري:** يعبر عن رغبته لشراء ويتقدم البنك بطلب إستصناعه بسعر معين يتفق على طريقة دفعه مؤجلا أو مقسطا.

- **البنك:** يلتزم بتصنيع سلعة معينة وتسليمها في أجل محدد يتفق عليه.

ب- تسليم السلعة:

– **البائع:** يسلم المبيع المستصنع إلى البنك مباشرة أو إلى جهة أو مكان يحدده البنك في العقد.

- **البنك:** يسلم المبيع المستصنع إلى المشتري بنفسه مباشرة أو عن طريق أي جهة يفوضها بالتسليم بما في ذلك تفويض البائع تسليم السلعة إلى المشتري الذي يكون من حقه التأكد من مطابقة المبيع

للمواصفات التي طلبها في عقد الإستصناع الأول، ولكن يظل كل طرف مسؤول إتجاه الطرف الذي تعاقد معه.

4. مجالات التطبيق:

- فتح عقد الإستصناع مجالات واسعة أمام البنوك لتمويل الحاجات العامة والمصالح الكبرى للمجتمع.
- يستخدم عقد الإستصناع في صناعات متطورة ومهمة جدا في الحياة المعاصرة.
- يستخدم عموما في مختلف الصناعات ما دام يمكن ضبطها بالمقاييس والمواصفات المتنوعة.
- وعلى العموم يعد التمويل عن طريق الإستصناع للمشروعات الصغيرة والمتوسطة قليلا من طرف البنوك رغم قلة مخاطره.

خاتمة:

يعتبر التمويل عنصرا حيويا وضروريا لاستمرار نشاط المؤسسة وتحقيق نموها وبرامجها الاستثمارية وأهدافها المسطرة، حيث يمثل مختلف الأنشطة حيث يمثل مختلف الأنشطة التي تتضمن مختلف الأعمال التي يقوم بها الأفراد

والشركات من أجل توفير الأموال اللازمة سواء من مصادر داخلية أو خارجية حيث الحاجة بالقدر المطلوب والاستغلال الأمثل.

و على هذا لا بد من البحث عن المصادر التمويلية المناسبة بأقل تكلفة ممكنة وفي الوقت المناسب حتى يتم استخدام الأموال استخداما مناسبا يساعدها على تغطية مختلف احتياجاتها.

الفصل الثالث

دراسة ميدانية للوكالة الوطنية لدعم الشباب لولاية البويرة.

تمهيد:

يعتبر التمويل من أبرز المشكلات والعوائق التي تعاني منها المؤسسات المصغرة(حديثة النشأة)نظرا لخصوصيتها خاصة نقص الموارد المالية وصغر رأسمالها...الخ، مما يجعلها في حاجة ماسة للتمويل.

لهذا عمدت الدولة الجزائرية على إنشاء العديد من برامج الدعم المالي والفني، للقضاء على هذه الصعوبات والرفع من قدرة هذه المؤسسات على المنافسة والإستمرار والمساهمة في التنمية المحلية والوطنية، ومن بين هذه البرامج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

سيتم في هذا الفصل التطبيقي إجراء دراسة تطبيقية على كيفية تمويل المؤسسات المصغرة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية البويرة، ومعرفة مدى مساهمة الوكالة في تحقيق تنمية في الولاية وذلك من خلال:

المبحث الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

المبحث الثاني: عرض نتائج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(فرع البويرة) ومناقشتها.

المبحث الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من الأجهزة التي تعتمد عليها الدولة في تخفيض نسبة البطالة من خلال تمويلها لمشاريع إستثمارية في عدة قطاعات.

المطلب الأول: تعريف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وأهم المهام الموكلة إليها.

سنقوم في هذا المطلب بتعريف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب مع التطرق إلى مختلف مهامها.

أولا: تعريف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ.فرع البويرة.

يمكن أن نقدم نشأة وتعريف للوكالة كما يلي:

تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب. فرع البويرة. في 01مارس من سنة1998م، ودخلت حيز التنفيذ بعد شهر من إنشائها (01 افريل 1998).

وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشبابي من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات.

ثانيا: مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ .

تقوم الوكالة الوطنية طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 96-296 بالمهام التالية:

1-تشجيع كل التدابير المساعدة على ترقية تشغيل الشباب من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف.

2-إتاحة المعلومات الاقتصادية والتقنية والتشريعية لأصحاب المشاريع لممارسة نشاطاتهم.

بمعنى تقديم المعلومات للشباب ذوي المشاريع في مختلف المجالات الاقتصادية، التقنية، التنظيمية والتشريعية.

3-تقوم بمرافقة أصحاب المشاريع خلال مرحلتي الإنشاء والتوسيع.

4-تتابع الاستثمارات التي ينجزها أصحاب المشاريع في إطار احترامهم لبنود دفتر الشروط.

5-تقوم بتسيير مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب منها الإعانات، التخصصات في نسب الفوائد.[1]

ثالثا: الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

1-مدير الفرع: هو الذي يقوم بالإشراف وإدارة جميع المكاتب الموجودة بالوكالة.

2-مكتب الإستقبال: هو المكتب الذي يتم فيه إستقبال الشباب وإطلاعهم على كل الإجراءات الواجب إتخاذها، من أجل إنشاء مؤسسة مصغرة ويقوم بمسك الملفات وتحويلها إلى مكتب الدراسات، ويعتبر كوسيط بين الشباب المستثمر والوكالة.

3-مكتب الإحصائيات: هو المكتب الذي يقوم بالإحصائيات الخاصة بعدد الملفات التي تمسكها الوكالة، وكذا عدد الملفات التي منحت لها شهادة التأهيل وقرار الإعتماد.

4-مكتب المكلفين بالدراسات: تكمن أهمية هذا المكتب في الدراسة التقنية الإقتصادية للملفات، وهذا بعد الإطلاع على صحة الوثائق المرفقة في هذا الملف ويتفرع هذا المكتب إلى ثلاثة أقسام:

- **قسم إيداع ودراسة وسحب الملفات:** ويتم فيه إيداع الملفات ودراستها ومراقبتها عامة يقوم هذا القسم بمنح شهادة التأهيل للملفات المطابقة للشروط اللازمة لإنشاء مؤسسة مصغرة.
- **قسم الموافقات البنكية:** يقوم هذا المكتب بدراسة ختامية للملف وهذا بعد حصول المستثمر على الموافقة البنكية لتمويل المشروع.
- **قسم الإعتمادات:** بعد الدراسة الختامية للملف يقوم قسم الإعتمادات بتقديم قرار الإعتماد للمستثمر وهذا بعد عقد إتفاق بينه وبين الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب.

[1] العيد القريشي، عمر فريد، متابعة شبكات الدعم والمرافقة لإنشاء المؤسسات الصغيرة، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الأيام العلمية الدولية الثالثة للمقاولتية تحت عنوان، فرص وحدود مخطط الأعمال الفكرة الإعداد والتنفيذ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 18.17.16 أفريل 2012.

شكل رقم (3–1) : الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

المناصب	الهيكل
مدير الفرع	**مديرية الفرع**
مكلفة بالإتصال	
الأمانة	
الأرشيفي	
رئيس مصلحة الإدارة والوسائل العامة	**مصلحة الإدارة والوسائل العامة**
إطار في التسيير الإداري	
عون الاستقبال	
مسؤول المخزن	
سائق	
رئيس مصلحة المرافقة	**مصلحة المرافقة**
مرافق	
رئيس مصلحة المالية والمحاسبة	**مصلحة المالية والمحاسبة**
إطار مالي	
إطار محاسبي	
رئيس مصلحة الإحصائيات والإعلام الألي	**مصلحة الإحصائيات والإعلام الألي**
إطار في الإحصاء	
إطار في الإعلام الألي	
رئيس مصلحة المتابعة والتحصيل والمنازعات	**مصلحة المتابعة والتحصيل والمنازعات**
المراقب	
إطار مكلف بالمنازعات	
رئيس الملحقة	**الملحقة**
مرافق	

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، فرع البويرة، 2016.

رابعا: شروط التأهيل في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

حتى توافق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابANSEJ على تمويل مشروع معين يجب أن تتوفر عدة شروط في صاحب المشروع (المسير) تتمثل فيما يلي:

- **السن:** أن يتراوح سن الشاب من 19 إلى 35 بالنسبة للمسير ويمكن تمديده إلى 40 سنة إذا تعهد بخلق 3 مناصب شغل دائمة على الأقل.
- **المؤهل المهني:** أن يكون الشاب ذو مؤهلات مهنية لها علاقة مع المشروع.
- **صفة البطالة:** أن يكون المسير أو الشركاء بدون عمل أي غير منتسب للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء CASNOS وغير حامل لسجل تجاري أو بطارقة حرفي أو بطاقة فلاح.
- **رصد المساهمة الشخصية:** أن يقدم مساهمة مالية شخصية بمستوى يطابق الحد الأدنى المحدد حسب قيمة المشروع.[1]
- **التسجيل لدى الوكالة المحلية للتشغيل:** يجب أن يكون الشاب المسير وشركائه مسجل لدى الوكالة المحلية للتشغيل(حامل لبطاقة طالب العمل).

خامسا: تركيبة التمويل في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

تعتمد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على نوعين من التمويل يتمثلان في التمويل الثنائي والتمويل الثلاثي حيث تكون مساهمة كل طرف على النحو التالي:

1**-الهيكل المالي للتمويل الثنائي:** يكون هذا التمويل بين الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وصاحب المشروع حيث تكون مساهمة كل طرف حسب الجدول التالي.

[1] الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، فرع البويرة، 2016.

الجدول رقم (3–2) : الهيكل المالي لتمويل الثنائي.

المستوى	قيمة الإستثمار	المساهمة الشخصية	ANSEJ القرض بدون فائدة
1	أقل أو تساوي 5,000,000 دج	71%	%29
2	ما بين 5,000,001 دج وأقل من 10.000.000 دج	%72	%28

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، فرع البويرة، 2016.

2–الهيكل المالي للتمويل الثلاثي: يكون هذا النوع من التمويل بين الشباب المستثمر والوكالة الوطنية ANSEJ والبنك والجدول التالي بين مساهمة كل طرف في التمويل.

الجدول رقم (3–3) : الهيكل المالي للتمويل الثلاثي.

المستوى	قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة	القرض البنكي
1	أقل من 5,000,000دج	%01	%29	%70
2	ما بين 5,000,000 دج وأقل من 10,000,000 دج	%02	%28	%70

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، فرع البويرة، 2016.

سادسا: الإعانات المالية والإمتيازات الجبائية التي تمنحها الوكالة.

1-الإعانات المالية: وتتمثل فيما يلي:

- قرض بدون فائدة.
- تخفيض نسبة الفائدة البنكية إلى (100%).
- قرض إضافي غير مكافئ عند الضرورة ويتمثل في:
- قرض بدون فائدة لإيجار محل LO.PNR .
- قرض بدون فائدة لإيجار محل لإنشاء مكاتب جماعيةCG.PNR.
- قرض بدون فائدة لشراء عربة ورشة. PNR.VA.

الشكل رقم(3-4) : قرض إضافي غير مكافئ.

قرض بدون فائدة لإيجار محل لإنشاء مكاتب جماعية.	قرض بدون فائدة لإيجار محل.	قرض بدون فائدة لشراء عربة وورشة	نوع القرض
الشباب المتحصلين على شهادات من التعليم العالي.	كل الشباب للمستثمرين.	الشباب المتحصل على شهادات من التكوين المهني	المستفيد
إنشاء مكاتب جماعية في المجالات التالية: ـ الطب ـ المحامات ـ التوثيق ـ محضر قضائي ـ محافظة الحسابات ـ مكاتب الدراسات في مجال العربات والأشغال العمومية والري.	إنشاء مشاريع للإنتاج أو تقديم خدمات.	إنشاء المشاريع التالية: ـ مرصص. ـ كهرباء العمارات. ـ التدفئة والتبريد. ـ تركيب الزجاج. ـ دهن العمارات. ـ ميكانيكي للسيارات.	النشاطات المعنية
حتى 1000,000 دج.	حتى 5000,000 دج.	حتى 5000,000 دج.	قيمة القرض
من أجل إيجار المحل المخصص لإنشاء مكاتب جماعية.	من أجل إيجار المحل	من أجل اقتناء عربة ورشة.	الغرض من القرض

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، فرع البويرة، 2016.

2-الإمتيازات الجبائية:

أ) خلال فترة إنجاز المشروع:

- ✓ الإعفاء من حقوق نقل الملكية، بمقابل مالي للإكساب العقارية الحاصلة في إطار إنشاء نشاط صناعي.
- ✓ الإعفاء من حقوق التشغيل فيما يتعلق بالعقود التأسيسية للشركات.

ب)مرحلة إستغلال المشروع:

- ✓ الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات الإضافي لمدة 03 سنوات(المناطق الحضارية)، 06 سنوات (المناطق الخاصة) و10 سنوات بالنسبة (للمناطق الجنوبية)، حسب موقع المشروع ابتدءا من تاريخ إتمامه.
- ✓ إعفاء كامل من الضريبة الجزافية الوحيدة IFU، لمدة ثلاث سنوات، ستة سنوات وعشر سنوات حسب موقع المشروع، ابتدءا من تاريخ استغلالها.
- ✓ عند انتهاء فترة الإعفاء المذكورة في المطة رقم 02، يمكن تمديدها لسنتين (02) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف كل ثلاثة (03) عمال على الأقل لمدة غير محددة.

ملاحظة:

غير أن المستثمرين الأشخاص الطبعيين الخاضعين للضريبة الجزافية الوحيدة، يبقون مدنين بدفع الحد الأدنى للضريبة الموافق لنسبة 15% من المبالغ المنصوص عليه في قانون الضرائب المباشرة والمقدر 10000دج، بالنسبة لكل سنة مالية مهما يكن رقم الأعمال المحقق.

- الإستفادة من تخفيض الضريبة الجزافية الوحيدة المستحقة عند نهاية مرحلة الإعفاء، وذلك من خلال الثلاث (03) سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي:
  - السنة الأولى من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 70%.
  - السنة الثانية من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 50%.

- السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي: تخفض قدره 25%.[1]

المطلب الثاني: مراحل إنشاء مؤسسة مصغرة في إطار الوكالة الوطنية ANSEJ.

يتم إنشاء وتمويل المؤسسات المصغرة من طرف الوكالة ANSEJ بالمرور عبر عدة مراحل نلخصها فيما يلي:

أولا: مرحلة الإستقبال والتوجيه.

يتقدم الشاب لأول مرة إلى الوكالة الوطنية ANSAJ حاملا لفكرة مشروع إنشاء مؤسسة مصغرة للإستفسار عن المراحل والإمتيازات التي تمنحها الوكالة، حيث يستقبل من قبل المرافقين المتواجدين على مستوى الوكالة الذين يجيبون على مختلف تساؤلات الشاب، كما يطرحون على الشاب مجموعة من الأسئلة للتأكد من توفر شروط التأهيل لدى الشاب مثلا:

- ماهو السن؟
- هل هو مسجل لدى الوكالة المحلية للتشغيل؟
- هل هو بطال؟
- هل هو حامل لشهادة مهنية أو علمية معينة؟

إذا توفرت فيه الشروط القانونية يتم توجيهه لتحضير ملف التسجيل.

ثانيا: مرحلة تحضير الملف.

يقوم الشاب في هذه المرحلة بالتسجيل في الموقع الإلكتروني الخاص بالوكالة www.ansej.org.dz حيث يقوم بتحميل وملئ إستمارة التسجيل التي تحتوي على جميع المعلومات المتعلقة بصاحب المشروع وشركائه وكذا المعلومات المتعلقة بالمشروع في حد ذاته، (إستمارة التسجيل الملحق رقم 01).

ثالثا: مرحلة إيداع الملف على مستوى الوكالة.

بعد تسجيل الشاب في موقع الوكالة يتم إستدعاءه وتحديد تاريخ إيداع الملف الذي يحتوي على:

---

[1] الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، فرع البويرة،2016.

- إستمارة التسجيل المحملة من الموقع.
- صورة شمسية.
- بطاقة التعريف الوطنية الأصلية(يقوم المرافق بأخذ نسخة منها).

يقوم المرافق بفحص الإستمارة والتأكد من ملئها بشكل جيد وتسجيل إيداع الملف في النظام المعلوماتي الداخلي الخاص بالوكالة، ويسلمه وصل إيداع الملف ثم يحدد له موعدا للمقابلة الشخصية (الفردية) في مدة لا تتجاوز أسبوع من تاريخ إيداع الملف.

يقوم المرافق بإعداد الوثيقة التقنية للمشروع ومن ثم يطرح على الشاب مجموعة من الأسئلة المتعلقة بالمشروع للوقوف على مدى إستعداد الشاب لإنشاء المؤسسة ومدى إحاطته بمعلومات حول المشروع(التقنية والمهنية).

وبعدها يقوم المرافق بتحديد تاريخ مثول الشاب أمام اللجنة المحلية للإنتقاء وتمويل المشاريع.

رابعا: مرحلة المثول أمام لجنة الانتقاء وتمويل المشاريع.

تتكون اللجنة من مدير فرع الوكالة(رئيس)رفقة أمين اللجنة، ممثلي البنوك المتعاقدة مع الوكالة وهي:

1-BNA البنك الوطني الجزائري.

2-BEAالبنك الخارجي الجزائري.

3-CPAالقرض الشعبي الجزائري.

4-BDLبنك التنمية المحلية.

5-BADRبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

وبعض الهيئات المحلية المتمثلة في(الولاية، مديرية التشغيل، السجل التجاري، غرفة التجارة والحرف، الفرقة الفلاحية ومديرية الخدمات الفلاحية).

تقوم هذه اللجنة بدراسة المشروع وإتخاذ أحد القرارات التالية:

أ) الرفض: يتم إتخاذ هذا القرار في حالة عدم إستيفاء الملف لشروط التأهيل.

ب) تأجيل القبول.

ت) إعتماد أو قبول المشروع.

خامسا: مرحلة إيداع الملف الإداري والمالي.

بعد مواقفة اللجنة على تمويل المشروع وتحديدها للبنك المكلف بتمويل المشروع، يقوم الشاب بإيداع الملف الإداري والمالي على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ويتمثل الملف فيما يلي:

1-شهادة ميلاد.

2- بطاقة التعريف الوطنية + رخصة السياقة إذا كان المشروع يحتوي على سيارة.

3- بطاقة إقامة.

4- شهادة الكفاءة المهنية (المؤهل المهني).

5- بطاقة طلب العمل سارية المفعول.

6- الفواتير البنكية الأصلية للعتاد ووسيلة النقل، ورأسمال العامل والتأمينات.

7- اتفاقية يتم إمضاءها من قبل الشاب المستثمر والموارد.(ملحق رقم 02).

8- شهادة عدم التسجيل في السجل الفلاحي.

ملاحظة: الملف يتكون من نسختين(نسخة للوكالة ونسخة للبنك).

سادسا: مرحلة تسليم شهادة القبول وإيداع الملف لدى البنك.

بعد إيداع الملف الإداري والمالي على مستوى الوكالة يقوم المرافق بتأكد من صحة المعلومات المدونة في الإستمارة للملف الإداري والمالي ثم يتم إستخراج شهادة عدم الانتساب CNAS (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للأجراء) ول CASNOS (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء)، بعدها يقوم المرافق بإعداد شهادة التأهيل من أربعة نسخ.(ملحق رقم 03).

1-الأولى تمنح للشاب.

2- الثانية ترسل للبنك.

3- الثالثة والرابعة تبقى في الملف لدى الوكالة.

ثم يقوم المرافق بإعداد مخطط الأعمال رفقة الشاب الذي يقوم بكتابة طلب قرض بنكي بالمبلغ في التمويل الثلاثي، ويتم إرسال الملف إلى البنك.

- ملف البنك يتكون من نسخة من الملف المذكور في المرحلة الخامسة، إضافة إلى شهادة التأهيل.

سابعا: مرحلة دراسة الملف على مستوى البنك والإنشاء القانوني للمؤسسة.

يقوم البنك بدراسة الملف والموافقة على تمويل المشرع في مدة زمنية أقصاها لا يتعدى 60 يوم، حيث يقوم البنك بمنح الشاب موافقة بنكية.

يقوم الشاب بإيداع نسخة من هذه الموافقة على مستوى الوكالة حيث يقوم المرافق بشرح طريقة الإنشاء القانوني للمؤسسة ويطلب من الشاب إكمال الملف بالوثائق التالية:

1-عقد إيجار المحل لمدة عامين قابلة للتجديد على الأقل إذا كان المشروع يتطلب مقر اجتماعي.

2- السجل التجاري أو بطاقة حرفي أو شهادة مؤقتة لبطاقة فلاح أو الإعتماد حسب نوع النشاط.

3- البطاقة الجبائية.

4- شهادة الانتساب.CASNOS

5- رقم الحساب البنكي (بفتح حساب على مستوى البنك المكلف بتمويل المشروع).

6- وصل تسديد المساهمة الشخصية.

7- تحيين الفواتير الشكلية.

بعد تقديم هذا الملف يقوم العون المكلف بالمتابعة من إجراء معاينة ميدانية للمحل من أجل التأكد من مطابقة وإمكانية استغلاله في النشاط.

ثامنا: إعداد قرار منح الإمتيازات الضريبية والإعانات المالية الخاصة بمرحلة الإنشاء وتمويل المشروع.

بعد الإنشاء القانوني للمؤسسة وفتح الحساب البنكي وتسديد المساهمة الشخصية، يقوم مكتب صندوق ضمان القروض بإعداد شهادة الإنخراط في صندوق الكفالات المشتركة ...وبعدها يقوم المرافق بإعداد:

1-قرار منح الإمتيازات الضريبية والإعانات المالية الخاصة بمرحلة الإنشاء من 5 نسخ حيث يتم إمضاؤها من طرف رئيس الملحقة والشاب المستثمر.

5نسخ ← نسخة للشاب المستثمر.
5نسخ ← نسخة لمصالح الضرائب.
5نسخ ← نسخة للبنك.
5نسخ ← نسختين تبقيان في ملف الشاب لدى الوكالة.

2- دفتر الشروط من ثلاثة نسخ يتم إمضائها من طرف الشاب المستثمر(الملحق رقم 04).

3 نسخ ← نسخة تقدم للشاب المسشثمر.
3 نسخ ← نسختين تبقيان في ملف الشاب لدى الوكالة.

3- اتفاقية قرض بدون فائدة من ثلاث نسخ يتم إمضاءها من طرف الشاب المستثمر ومدير الوكالة ANSEJ.

3 نسخ ← نسخة تقدم للشاب المستثمر.
3 نسخ ← نسختين تبقيان في ملف الشاب لدى الوكالة.

يتم تحويل الملف إلى مصلحة المحاسبة من أجل تمويل المشروع حيث يقوم المحاسب بتحويل القرض بدون فائدة (PNR) إلى حساب الشاب لدى البنك بعد تمويل المشروع يقوم المرافق بإعداد أوامر باستخراج صكوك بنكية يرسلها إلى البنك تتمثل هذه الأوامر في:

أ – أمر باستخراج صك بنكي من أجل تسديد حقوق التسجيل لدى صندوق ضمان أخطار القروض.

ب- أمر باستخراج صك بنكي من أجل إجراء الطلبية والذي يمثل 30% من قيمة العتاد و10% من قيمة وسيلة النقل.

ملاحظة: إذا كان ممون مؤسسة عمومية أو عتاد مستورد يتم إعداد الأمر باستخراج صك بنكي بقيمة 100%.

ت- أمر باستخراج صك بنكي يمثل 70 % من قيمة العتاد بعد تسليم المورد للعتاد في محل الشاب ومعاينته من قبل عون مكلف بالمتابعة رفقة محضر قضائي حيث يقومان بمعاينة إستلام وتسليم العتاد.

بالنسبة لوسيلة النقل: يتم إعداده بنسبة 90 % بعدما يقدم الشاب لشهادة الوفرة لوسيلة النقل، بالتالي يكون الشاب قد تحصل على العتاد ويدخل مباشرة في العمل.

الشكل رقم (3-5): مراحل إنشاء مؤسسة مصغرة ANSEJ.

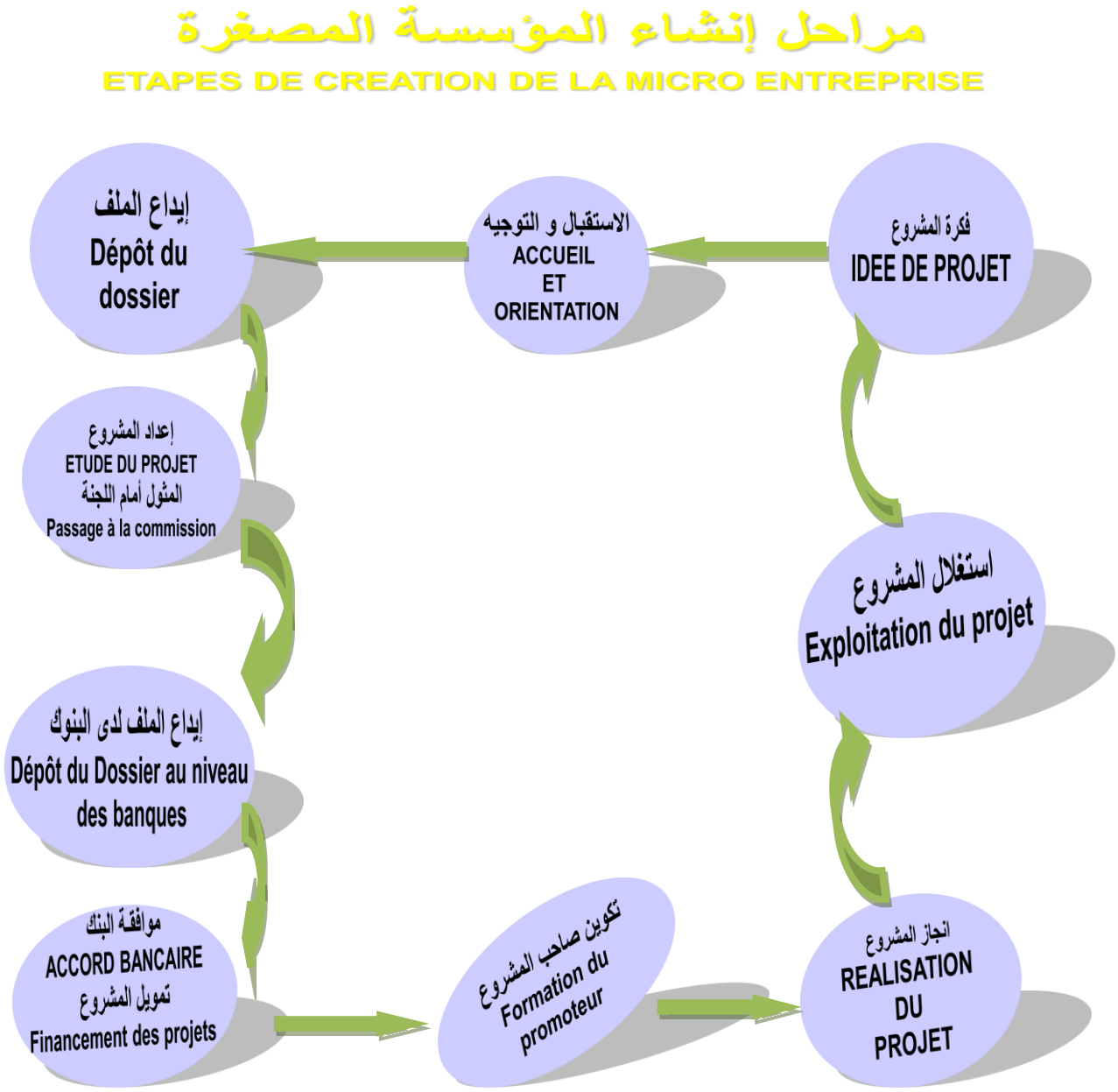

المصدر: من إعداد الطالبتين، 2016.

المبحث الثاني: عرض إحصائيات الوكالة لدعم تشغيل الشباب – فرع البويرة– ومناقشتها.

نستعرض في هذا المبحث أهم مساحات الوكالة الوطنية ANSEJ في تمويل المؤسسات المصغرة وخلق مناصب شغل من خلال سعيها من تفاقم البطالة.

المطلب الأول: عرض إحصائيات الوكالة لدعم تشغيل الشباب – فرع البويرة–

سنقوم في هذا المطلب بعرض مجموعة من الإحصائيات والمتمثلة في:

أولا: تطور عدد المؤسسات المصغرة المنشأة وكذا عدد مناصب الشغل المستحدثة.

جدول رقم (3–6): جدول يبين تطور عدد المؤسسات المصغرة المنشأة وعدد مناصب الشغل المستحدثة في الفترتين (2009–2012)، (2013–2016).

السنة / القطاع	المشاريع الممولة		مناصب الشغل المستحدثة	
	2012 | 2009	2016 | 2013	2012 | 2009	2016 | 2013
الفلاحة	171	300	275	497
الأشغال العمومية	175	291	690	1423
الصناعة	173	318	472	996
الخدمات	557	685	1161	3017
المجموع	1076	1677	3579	5933

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على إحصائيات الوكالة الوطنية ANSEG فرع البويرة، 2016.

نستخلص من خلال الجدول الموضح أعلاه أنه هناك علاقة طردية بين كل من المشاريع الممولة وعدد المناصب المستحدثة، أي أنه كلما زادت عدد المشاريع الممولة زادت معها عدد مناصب الشغل المستحدثة، وهذا ما يوضحه الجدول.

فمثلا قطاع الزراعة كانت المشاريع الممولة فيه خلال الفترة (2009-2012) 171 مشروع ممول ليرتفع العدد إلى 275 في الفترة الممتدة من (2013-2016) ونفس الشيئ بالنسبة لباقي القطاعات الأخرى، كالخدمات، الصناعة...الخ.

ومن الملاحظ أيضا في الجدول أن الفترة (2013-2016) كانت فيها المشاريع الممولة والمناصب المستحدثة أكبر من الفترة (2009-2012)، حيث بلغت حوالي 3579 ممول و5933 وظيفة عمل مستحدثة وهذا في

(2013-2016)، أما في الفترة (2009-2012) فقد بلغت المشاريع الممولة 1076 مشروع ممول فقط وحوالي 1677 منصب عمل مستحدث، وهذا راجع إلى التسهيلات والإمتيازات التي قامت بها الوكالة لصالح الشباب من أجل تشجيعه على الاستثمار وإنشاء مؤسسات مصغرة بالإضافة إلى الأيام التحسيسية، والنوعية لفائدة الشباب من خلال الملتقيات والمحاضرات التي تنظم على مستوى الجامعيات ومراكز التكوين وحتى المؤسسات العقابية بالإضافة إلى الحصص الإذاعية.

جدول رقم(3–7): جدول يبين تطور عدد مناصب الشغل المستحدثة حسب الجنس والقطاع خلال الفترتين (2009–2012)،(2013–2016).

السنة / القطاع	2012/2009		2016/ 2013	
	رجال	نساء	رجال	نساء
الفلاحة	281	19	473	24
الأشغال العمومية والبناء	288	03	1443	04
الصناعة	255	75	940	106
الخدمات	628	140	2047	214
المجموع	1452	237	11782	348

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على إحصائيات الوكالة الوطنية ANSEJ فرع البويرة، 2016.

نلاحظ من خلال الجدول أن النشاط الأكثر خلقا لمناصب الشغل سواء بالنسبة للرجال أو النساء، هو قطاع الخدمات الذي سجل في الفترة الممتدة من (2009-2012) حوالي 628 وظيفة عمل مستحدثة للرجال، ليرتفع في الفترة الممتدة من (2013-2016) إلى حوالي 2047 وظيفة عمل، ويرجع هذا الإرتفاع إلى التسهيلات التي منحتها الوكالة، وفي هذه الفترة للشباب لسيما قطاع النقل أما عند النساء فقد سجلنا حوالي 140 وظيفة مستحدثة خلال فترة (2009-2012) لترتفع النسبة إلى 214 وظيفة مستحدثة خلال الفترة الممتدة من (2013-2016)، أما أضعف قطاع سجل هو قطاع الفلاحة عند الرجال أما عند النساء فقطاع الأشغال العمومية والبناء هو أضعف قطاع خلقا للمناصب.

والجدول التالي يبين تطور حصيلة التمويل الثنائي والثلاثي من إنشاء الوكالة إلى غاية 31 ديسمبر 2015:

الجدول (3-8) : تطور عدد الملفات الممولة والمناصب المستحدثة من خلال التمويل الثنائي والثلاثي.

نوع التمويل	التمويل الثلاثي		التمويل الثنائي		المجموع	
	العدد	المناصب المستحدثة	العدد	المناصب المستحدثة	العدد	المناصب المستحدثة
الملفات المودعة	21677	58531	251	677	22031	59574
الملفات المسجلة في نظام الوكالة	642	1647	0	0	642	1647
المشاريع الممولة	5872	14573	167	436	6039	15009

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع البويرة، 2016.

نلاحظ من خلال الجدول أن التمويل الثلاثي يطغى على التمويل الثنائي من حيث توجيه الشباب المستثمر، حيث نلاحظ أنه قد بلغت قد بلغت عدد الملفات المودعة لدى الوكالة الوطنية الخاصة بالتمويل الثلاثي 21677 ملف، منها 5872 ملف تم تمويله بصفة رسمية، وقد تم استحداث 436 منصب عمل من خلاله ويرجع سبب لجوء الشباب إلى التمويل الثلاثي هو قمة المساهمة الشخصية التي تكون غالبا في حدود 1% و2% من قمة المشروع على عكس التمويل الثنائي الذي تبلغ قيمة ثنائي الذي تبلغ قيمة ثنائي الذي تبلغ قيمة ثنائي الذي تبلغ قيمة ثنائي الذي تبلغ قيمة ثنائي الذي تبلغ قيمة ثنائي الذي تبلغ قيمة المساهمة الشخصية فيه حوالي 70% من قمة المشروع، وهو ما لا يستطيع تسديده غالبية الشباب البطال.

المطلب الثاني: إستعراض أهم النتائج للوكالة ما بين الفترة 2007-2016.

أولا: أبرز نتائج الفترة الممتدة مابين 2007-2011.

من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها على مستوى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، تجد أنه منذ بداية سنة 2007 إلى غاية سنة 2011 قامت الوكالة بمنح 2789517810,86 دج، مقسمة حسب مختلف القطاعات التي تمولها الوكالة حيث نجد أن أكبر حصة من التمويل كانت من نصيب قطاع الخدمات والمقدرة ب 959387970,00دج، موزعة على ثلاثة 03 نشاطات هي: النقل ونشاط الفندقة ونشاط خدمات التنظيف والخدمات الجامعية.

أما فيما يخص قطاع الأشغال العمومية فقد قدرت حصيلته ب 625261767,00 دج، التي كانت أقل من قطاع الخدمات حيث قسمت هذه الحصيلة ما بين نشاط البناء ونشاط الري.

وفيما يتعلق بقطاع الفلاحة نجد أنه كانت له حصيلة قدرت ب 743589159,00دج، مقسمة ما بين النشاطات الفلاحية ونسبة قليلة للصيد البحري.

وبالنسبة لقطاع الصناعة فكانت حصته مقدرة ب461278914,86دج، حيث أن الصناعة كانت متضمنة لعدة نشاطات ممولة من طرف الوكالة نذكر منها: نشاط الصناعات الغذائية و صناعة الخشب والمعدن وصناعات مختلفة وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم(3-9): يوضح المبالغ الممنوحة من طرف الوكالة حسب القطاعات مابين الفترة (2007-2011).

القطاعات	المبالغ (دج)
الخدمات	959387970,00
الأشغال العمومية	625261767,00
الفلاحة	743589159,00
الصناعة	461278914,86

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على إحصائيات الوكالة الوطنية ANSEG وكالة البويرة، 2016.

ثانيا: عرض أهم نتائج الفترة 2012–2016.

نجد في هذه الفترة تطور في حجم المبالغ المخصصة لتمويل المشاريع الاستثمارية في مختلف القطاعات من أجل مساعدة الفئات الشبابية وزيادة عدد المشاريع الممولة والمستفيدة من هذه المبالغ، حيث بلغت قيمة المبالغ في جميع القطاعات إلى 6,800450425,00دج، موزعة على قطاع الخدمات الذي وصل إلى 981158575,00 دج ،حيث هناك ارتفاع مقارنة بالفترة السابقة، أما في ما يخص قطاع الأشغال العمومية فقد استفاد من مبلغ قدره 2,839437194,00 دج، ويلاحظ تغيير واضح عن الفترة السابقة.

أما بالنسبة لقطاع الفلاحة فقد زادت عدد المشاريع الممولة حيث قدر المبلغ الممنوح في ظل نشاطات هذا القطاع ب1,367346633,00 دج، حيث هناك زيادة بالنسبة للفترة السابقة ونجد أنه في قطاع الصناعة بلغ حجم المبالغ الممنوحة حوالي 1,612508023,00 دج، حيث يوجد تغير مقارنة بالفترة السابقة وهذا ما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (3–10): يبين المبالغ الممنوحة حسب القطاعات من طرف الوكالة 2012–2016.

القطاعات	المبالغ (دج)
الخدمات	981158575,00
الأشغال العمومية	2839437194,00
الفلاحة	1367346633,00
الصناعة	1612508023,00

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على وثائق مقدمة من الوكالة الوطنيةANSEJ لوكالة البويرة، 2016.

خاتمة:

من خلال الدراسة الميدانية التي قادتنا إلى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع البويرة، إتضح لنا أنها استطاعت أن تخلق عدد معتبرا من مناصب الشغل، وأن هذا العدد مازال في إرتفاع مستمر، وأن النتائج تبعث على التفاؤل نحو الأفضل، وأنها عملت على إرسال قواعد إقتصادية تمثلت في العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وتم التوصل إلى النتائج التالية:

- نلاحظ التطور المستمر لحصيلة التمويل على مستوى ولاية البويرة.
- تلعب الوكالة الوطنية دورا مهما في استحداث مناصب شغل وتمويل المشاريع.
- من الملاحظ أن قطاع الخدمات يستحوذ على أكبر حجم من التمويل لذا يتوجب الاستثمار في القطاعات الأخرى من أجل خلق توازن وزيادة فعالية هذه الآلية.

خاتمة

خاتمة:

من خلال عرضنا لمجمل فصول البحث التي تدور التمويل في المؤسسة الاقتصادية، يمكن القول أن التمويل يعد المحرك الرئيسي لنشاط المؤسسة التي تستعمله في تخصيص تجهيزات ملائمة والعمل على تطويرها، وهذا عن طريق استغلال التكنولوجيا الحديثة، ومهما كان نشاط المؤسسة فإنها تحاول الاعتماد على مصادر داخلية باعتبارها من العوامل الأساسية التي توصل المؤسسة إلى بر الأمان، وهذا يحقق لها الاستقلالية في اتخاذ القرارات ولكن غالبا ما تكون الموارد الداخلية غير كافية لمباشرة دورتها الاستثمارية والاستغلالية، فعليها أن تبحث عن مصادر تمويل خارجية وذلك من أجل الميزة الضريبية التي تعود على المؤسسة، والتي ترفع من قيمتها رغم المخاطرة المرتفعة فيها.

وعلى هذا الأساس على الإدارة المالية للمؤسسة اختيار أفضل مصادر التمويل، مما يوفر التوافق بين تغطية الاحتياجات المالية وتكلفة الحصول على هذه الأموال.

وتطرقنا في بحثنا إلى مختلف مصادر التمويل قصيرة الأجل ومتوسطة وطويلة الأجل، ودراسة الوضعية المالية للمؤسسة، فكانت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب- فرع البويرة – محل دراستنا الميدانية، وكذلك محاولة الإجابة على الاستفسارات المطروحة في الإشكالية والإلمام بجميع جوانب الموضوع تطرقنا إلى جميع المفاهيم المتعلقة بالمؤسسة

ووظائفها، التمويل ومصادره، وكذالك صيغ التمويل.

من خلال الدراسة التي قمنا بها توصلنا إلى عدة نتائج:

-النتائج النظرية:

-تعتبر المؤسسة الخلية الأساسي المكونة لبنية الاقتصاد فهي مصدر الثروة الإجمالية للمجتمع.

-تعتبر الإدارة المالية من الأساسيات في المؤسسة وبموجبها تستطيع هذه الأخيرة تحديد احتياجاتها المالية والسعي لتوفيرها في أنسب الأوقات وأحسن الظروف مراعية في ذلك أحسن مصادر التمويل.

-يعتبر التمويل وظيفة أساسية في المؤسسة الاقتصادية، يضمن بقاءها واستمرار نشاطها.

-للمؤسسة العديد من مصادر التمويل والمتمثلة في مصادر التمويل الداخلية مثل التمويل الذاتي، ومعرفة مزايا وعيوب كل منها يساعد على انتقاء أهمها بما يلاءم أهداف ونشاط المؤسسة.

-أيضا تلجأ المؤسسات الاقتصادية إلى التمويل الخارجي للحصول على الأموال حتى تحافظ على مستوى الاستثمارات عند الحدود المقبولة، وهذا في حالة إذا كان التمويل الداخلي لا يكفي لتغطية متطلبات المالية للمؤسسة.

النتائج التطبيقية:

-تمتلك المؤسسة إمكانيات مادية وبشرية هائلة.

- تمتلك ANSEJ نظام لا مركزية حيث أنها موزعة على كامل التراب الوطني.

- تنتج المؤسسة سياسة تسيير محكمة وهذا يتضح من خلال وضعيتها المالية المربحة جدا.

- معظم نشاطات المؤسسة تعتمد على مصادر تمويل ذاتية، لهذا لا تلجأ غالبا إلى التمويل الخارجي.

الحكم على الفرضيات (اختيار الفرضيات):

من خلال الدراسة النظرية التي قمنا بها والتي تناولنا فيها موضوع إشكالية التمويل في المؤسسة الاقتصادية، توصلنا إلى أن

التمويل والإدارة المالية تعتبران من أهم الوظائف التي تعتمد عليها المؤسسة للقيام بنشاطاتها، أما فيما يخص السياسات فالأفضل على المؤسسة اعتماد السياسة المثالية.

التوصيات والاقتراحات:

بناءا على النتائج المحصل عليها يمكن لنا إدراج مجموعة من التوصيات والاقتراحات:

- ✓ على المؤسسة أن تستغل الفائض من رأس المال العامل في استثمارات جديدة أو تحديث وسائل الإنتاج.
- ✓ على المؤسسة أن تستغل الفائض من أموالها في خزينتها بدل تكديسها بتوسيع نشاطها أي شراء مواد أولية وتوسيع العملية الإنتاجية.
- ✓ الاهتمام أكثر بمصلحة التكوين وتزويدها بالوثائق والمعلومات الضرورية المتعلقة بالمؤسسة من أجل تسهيل عملية التربص للطلبة المتربصين.
- ✓ الرفع من وتيرة الدعم الموجه للقطاعات ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة خاصة القطاع الفلاحي وقطاع البناء والأشغال العمومية.

- ✓ العمل على محو الصورة التي رسخت في أذهان بعض فئات المجتمع الجزائري عن الوكالة ANSEJ، فيما يخص القروض الربوية التي كانت في السابق بالرغم من التعديلات التي حدثت في سنة 2014م.

أفاق البحث:

أملنا في الأخير ان يكون هذا امتداد لهذا الموضوع، وأن تكون الدراسة اكثر دقة وشمولية، ومن المواضيع التي تقترحها:

-دراسة مصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية كمذكرة وليس كمذكرة وليس كمبحث والتمعن فيها.

-دراسة وظيفة من وظائف المؤسسة الاقتصادية بصورة مفصلة.

-الخوصصة وأثرها على قطاع التشغيل في الجزائر.

قائمةالمصادر والمراجع

I. باللغة العربية:

أ. الكتب:

1. أحمد طرطار، الترشيد الاقتصادي للطاقات الإنتاجية في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2001.
2. إسماعيل عرباجي، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998.
3. جميل أحمد توفيق، الإدارة المالية، دار النهضة العربية، عمان، الاردن، 1987.
4. حمزة محمود الزبيدي، إدارة الانتشار والتمويل، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2000.
5. د.شوقي بورقبة، التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية، دار عالم الكتب الحديث، عمان، الاردن، 2013.
6. دريد كامل آل شيب، مبادئ الإدارة المالية، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، الأردن، 2006.
7. رابح خوني، رقية حساني، مؤسسات الصغير والمتوسطة، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهر، مصر، 2008.
8. طارق الحاج، مبادئ التمويل، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2002.
9. د.ضياء مجيد، البورصات أسواق المال وأدواتها، الاسهم والسندات، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2008.
10. عاطف جابر طه عبد الرحيم، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية إسكندرية، 2008.
11. عاطف وليم اندراوس، التمويل والادارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2007.
12. عادل عبد الفضيل عيد، الائتمان والمدنيات في البنوك الاسلامية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007.
13. عائشة الشرقاوي المالقي، البنوك الاسلامية، التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2000.

14. عبد الكريم بويعقوب، المحاسبة التحليلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1998.

15. عبود صوميل اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988.

16. عبد الوهاب يوسف أحمد، التمويل وإدارة المؤسسات المالية،ـــ دار الهدى، عمان الاردن، 2007.

17. عدنان تايه النعيمي، أساسيات في الإدارة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2001.

18. عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الرابعة 2006.

19. غخموش زكي المسماس مروان، الرقابة والتخطيط في المشروع، مديرية الكتب والمطبوعات، عمان، الاردن، 1981.

20. غول فرحات، الوجيز في اقتصاد المؤسسة، دار الخلدونية، الجزائر، 2008.

21. فايز تيم، مبادئ الإدارة المالية، جامعة الملك سعود، الرياض المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، 2011.

22. فريد راغب النجار، التمويل المعاصر، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر 2009.

23. كامل المغربي، أساسيات في الإدارة، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الاردن 1995.

24. لحجازي عبيد على أحمد، مصادر التمويل، دار النهضة، بيروت، لبنان، 2001.

25. مصطفى رشيد شيحة، اقتصاديات النقود والمصارف والمال، الاسكندرية، مصر، الطبعة السادسة، 2009.

26. ناصر دادي عدون، إقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، الطبعة الثانية 1998.

27. هيثم صاحب عجام، نظرية التمويل والتمويل الدولي، دار زهران للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2001.

ب. المذكرات والأطروحات:

1. د. رحمون هلال، المحاسبة التحليلية نظام معلومات التسيير ومساعدة على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2005.

2. مليكة زغيب، أدوات التحليل المالي للمؤسسة العمومية الصناعية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجيستير، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة منتوري، قسنطينة، 1998.

ت. الملتقيات والمحاضرات:

1. العيد القريشي، عمر فريد، متابعة شبكات الدعم والمرافقة لإنشاء المؤسسات الصغيرة، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الأيام العلمية الدولية الثالثة للمقاولتية تحت عنوان، فرص وحدود مخطط الأعمال الفكرة الإعداد والتنفيذ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 18.17.16 أفريل 2012.

2. بلعزوز بن علي، اليفي محمد، "اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل مقررات لجنة بازل 2" الملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 17-18 أفريل 2006 جامعة الشلف.

3. فتيحة ونوغي، أساليب تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الإسلامي، بحوث وأوراق عمل الدورة الدولية 25ـــ 28 ماي حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية منشورات مخبر الشراكة والاستثمار، سطيف، الجزائر، 2004.

II.المراجع باللغة الفرنسية:

1. Gaque Bravard, L'évaluation des entreprise, DONOD, paris,1969.